

العدد (١٦) — السنة الرابعة

تصدر عن: بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

عضو الائتلاف الفلسطيني لحق العودة

آذار ٢٠٠٦

ملف العدد:

إسرائيل وحق العودة

٣٠ عاماً على يوم الأرض الخالد

هنا باقون.

ساهم في هذا العدد

آدم هنية وحازم جمجوم ورفيف زيادة
أبو الحسن الراضي (بيت لحم)
أمير مخول (حيفا)
إليزابيث نصار (الناصرة)
إيتان برونشتاين (تل أبيب)
د. إيلان بابيه (حيفا)
حسين أبو حسين (أم الفحم)
د. راسم خمايسي (كفر كنا، الناصرة)
زهيرة صباغ (الناصرة)
سلمان ناطور (حيفا)
سليم البيك (الإمارات العربية المتحدة)
عيسى قراقع (بيت لحم)
محمد علي طه (كابول، الجليل)
مروان دلال (شفاعمرو)
نبيه بشير (حيفا)
هبة الطحان (القدس)
د. هيلل كوهين (القدس)
د. يحيى جبر (قلقيلية)
يوسف محمد خليفة (بيت لحم)

الافتتاحية

هنا باقون

قد يكون تصريح رئيس دولة إسرائيل الأسبق وأحد قياديي حزب العمل إسحاق نافون في العام ١٩٨٤ في أن "النقطة الأساسية في البرنامج الصهيوني لحزب العمل هي الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرض وأقل عدد ممكن من العرب" قد يكون أكثر التصريحات إيجازا وتعبيرا عن مجمل تعامل المشروع الصهيوني برمته مع الشعب الفلسطيني المتجذر في أرضه، فلسطين. وظل الفلسطيني باختلافاته وأرضه باختلافاتها العنوان العريض التي تبني الحركة الصهيونية على أساسه مجمل سياساتها، والحجر الأساس لخطواتها المستقبلية اللاحقة.

وفي نظرة سريعة إلى الجهات الأربع، فإن المدلولات كلها تشير إلى أن قواعد اللعبة لا تزال هي ذاتها. "الفلسطيني على أرضه" هي أحد أبرز ملامح المشروع الوطني الفلسطيني المعاصر. لقد شكلت هذه المقدمة التي تعبر عن أبسط حقوق الانسان التحدي الفلسطيني الأكبر في مواجهة حملة منهجية لا تقوم على "الفلسطيني بدون أرضه" فحسب، بل "أرضه بدونه" أيضا.

ويستمر هذا المسلسل، متخطيا الحدود الجغرافية للنكبة. إذ يشهد النقب اليوم، حملة اسرائيلية واسعة النطاق من اجل تصفية طابعه العربي الفلسطيني، وذلك من خلال محاصرة سكانه الفلسطينيين داخل غيتوات محدودة المساحة، في عملية انتاج شبيهة بتلك التي تقوم بها إسرائيل نفسها في الضفة الغربية المحتلة ببنائها لجدار الفصل العنصري، وأخرى قامت بها في محاصرة قطاع غزة وتحويله الى سجن كبير. ومن نافلة القول أن ممارسات إسرائيل أحادية الجانب، لم تقتصر على الأرض أو لحصارها لتطور المشروع السياسي في فلسطين، ولكن أيضا من خلال منعها للاجئين الفلسطينيين الذين هجرتهم أصلا في العام ١٩٤٨ وما تلاها من العودة الى ديارهم الأصلية، وذلك بدون أي التزام بمواثيق القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة ذات العلاقة.

تنبع أهمية هذا العدد الخاص الذي نصدره في الذكرى الثلاثين ليوم الارض الخالد، ليس من قيمة مناسبة فحسب، وإنما لأنه يطرح مركبي "الفلسطيني على أرضه" كمحاور أساسية بجوانبها المختلفة. وتطرح التغطية الخاصة بالذكرى الثلاثين ليوم الأرض الخالد جملة المشاريع الصهيونية الهادفة إلى مصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية، إضافة الى تجربة يوم الأرض والدروس المستفادة فلسطينيا من هذه التجربة.

فيما يطرح ملف العدد "إسرائيل وحق العودة" آليات تعامل إسرائيل مع اللاجئين الفلسطينيين عموما وحقهم في العودة الي ديارهم وأرضهم خصوصا، على قاعدة التعامل مع الفلسطيني، كمشروع تهديد لإسرائيل جدير بالعلاج ومنها كمشروع تهجير وطرد.

وفي المحصلة النهائية، فإن هذا العدد يحاول أن يوسع من الآفاق لأمر أثبته التاريخ والتجارب وهو أن السلام سيظل رهن الخيال طالما ظل الفلسطيني مشروع تهجير، وظلت أرضه مشروع مصادرة، وأنه لا مصير للتوصل الى التسوية على الأرض بدون إعادة الفلسطيني الى أرضه، وإعادة أرضه إليه.

"هيئة التحرير"

أرض أكثر.. وعرب أقل

تقرير: هبة الطحّان و طارق سعادة

خاص بـ "حق العودة"

يتحسر عثمان منصور من قرية بلعين، على أراضي جده الخضراء المزينة بأشجار الزيتون والتين وكروم العنب، مستذكرا "زمن البركة" كما يطلق عليه، عندما كان يلهو مع إخوته في الأراضي الواسعة المزروعة عاماً بعد عام بحقول الفول والسبانخ والبازيلاء وحقول القمح والشعير، فيما تتعالى أصوات الأطفال وهم يستمتعون بمساعدة أفراد العائلة في الغرس والقطف في جو مليء بالدفء والأمان، حيث ارتبطت الأرض بالهوية والوطن في الأذهان منذ الطفولة. وأردف: تمثل لنا الأرض أصالة الأجداد وكرامتهم، فلا يستطيع الفلسطيني العيش دون أرضه، وهي أعز ما نملك، ليس فقط من الجانب المادي وإنما من القيمة المعنوية التي تمثلها لنا الأرض للاستمرار والوجود. واستدرك قائلاً: لكننا صحونا من هذا الحلم على واقع نهب الأراضي والاستيلاء عليها، على مرأى العالم عندما تم الاستيلاء على ٢٩٢ دونما من أراضي جده علي منصور منذ بداية الثمانينات وحتى الآن، فيما تبقى ٨ دونمات لـ١٧ وريثا في قريتي بلعين وخربثا.

متتياهو دروبلس، أحد أقطاب دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية، صرح بأن "جميع الأراضي غير المستغلة من يهودا والسامرة التي تقع بين مراكز السكن وحولها، والتي تحتلها الأقليات، يجب أن تصادر فوراً بغرض استيطانها، وبالتالي تخفيض خطر إقامة دولة عربية في هذه المنطقة إلى الحد الأدنى، وعندما ترى الأقليات نفسها محاطة بالمستوطنات اليهودية ومعزولة عن بعضها البعض، ستجد أن استمراريتها الإقليمية والسياسية ستكون معدومة".

وفي السياق ذاته، قال خليل التفكجي مدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية: في العام ١٩٤٨ كان يملك الفلسطينيون ٩٧٪ من الأراضي، بينما يملكون حالياً ٣٪ فقط من أراضي فلسطين التاريخية، متسائلاً: أين ستقام الدولة الفلسطينية في حال استولت إسرائيل على المزيد من الأراضي؟ وأوضح أن الاحتلال الإسرائيلي يسيطر على ٥٨٪ من أراضي الضفة الغربية، حيث تم مصادرة جزء منها، أما الجزء الآخر ففي طريقه للمصادرة، بينما تم إغلاق الجزء المتبقي، بسبب عدم رغبة الاحتلال الإسرائيلي التنازل عنه كغور الأردن، فيما يتبقى للفلسطينيين ٤٢٪ فقط من المساحة الكلية للضفة الغربية.

ويرى التفكجي أن الأرض "تمثل مجال الصراع الأساسي، باعتبارها مصدراً للعيش والحياة، كما أنها تشكل قيمة جوهرية، لذلك يسعى كل جانب لامتلاك أكبر مساحة منها، حيث يتمسك الفلسطينيون بأرضهم التي توارثوها أباً عن جد، مستخدمين، على الرغم من قلة إمكاناتهم، أساليب شتى لوقف الاستيطان الإسرائيلي، كبناء البيوت وزراعة الأرض، فيما تمكن الاحتلال الإسرائيلي المدعوم بقوة الدولة القاهرة، والإمكانات المادية من تحقيق أهدافه وإحراز السيطرة على المزيد من الأراضي". وفي معرض حديثة عن المشاريع الاستيطانية، تطرق إلى تصريح متتياهو دروبلس – أحد أقطاب دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية – "جميع الأراضي غير المستغلة من يهودا والسامرة التي تقع بين مراكز السكن وحولها، والتي تحتلها الأقليات، يجب أن تصادر فوراً بغرض استيطانها، وبالتالي تخفيض خطر إقامة دولة عربية في هذه المنطقة إلى الحد الأدنى، وعندما ترى الأقليات نفسها محاطة بالمستوطنات اليهودية ومعزولة عن بعضها البعض، ستجد أن استمراريتها الإقليمية والسياسية ستكون معدومة". وأوضح التفكجي أن دروبلس يعبر من خلال تصريحاته، على المهام المضاعفة المنوطة بالمستوطنات المترابطة الجديدة التي ستؤدي إلى خنق المدن الفلسطينية المهمة، والتي يتواجد بها غالبية الفلسطينيين، ومصادرة مساحات واسعة من أراضي الضفة الغربية.

بعد عمليات المصادرة التي طالت ما نسبته ٣٥٪ من مساحة القدس الشرقية، بات يسيطر الفلسطينيون على ١٤٪ فقط من هذه الأراضي، حيث تم استخدام أسلوب عصري في تهويد المدينة، بحجة الاستناد إلى قانون التنظيم والتخطيط الذي أنتج سلسلة قوانين أدت إلى تحويل ما يزيد عن ٤٠٪ من مساحة القدس إلى مناطق خضراء، يمنع البناء عليها من قبل الفلسطينيين.

أساليب مصادرة الأراضي

أشار التفكجي إلى قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بصياغة قوانين تؤدي نهاية إلى تحقيق حلمهم بالسيطرة على الأرض مستخدمين شتى الأساليب، منها قانون أراضي الغائبين الذي يشمل أراضي وممتلكات مواطني الضفة الغربية الذين هُجّروا بعد عام ١٩٦٧ بسبب الحرب، حيث وضعتها تحت سيطرة حارس أملاك الغائبين، وتبلغ مساحة هذه الأراضي قرابة ٤٥٠٠٠٠ دونما. وتطرق إلى لجوء إسرائيل إلى نقل جميع الأراضي التي كانت مسجلة باسم خزينة المملكة الأردنية أو باسم الملك إلى حيازة الحكم العسكري الذي اعتبرها أراض لـ "دولة إسرائيل"، والتي بلغت مساحتها ٢,١٥ مليون دونم. كما تمت مصادرة أراضي، وإغلاق مساحات واسعة من قبل "الإدارة العسكرية الإسرائيلية" لاستخدامها في التدريبات والمناورات العسكرية أو بدواعي الأمن ومنع "أعمال عدائية".

ونوه التفكجي إلى استغلال قوات الاحتلال للأراضي التي لا يملكها أحدا، لمصادرة ١٥٠٠٠٠ دونما منها، وهي أراض لم يتمكن الفلسطينيون من إثبات ملكيتها القانونية، كأراضي الرعي البعيدة عن سكنهم، فأصبحت ضمن أراضي "الدولة" لبناء المستوطنات. على الصعيد ذاته، أشار إلى مصادرة الأراضي بحجة إعلانها حدائق عامة أو محميات طبيعية، من خلال أوامر عسكرية إسرائيلية.

الجدار ومصادرة الأراضي

وتشير الإحصاءات إلى أن طول الجدار سيبلغ٦٨١ كم عند الانتهاء من بنائه، كما أنه "سيضم" ما يقارب ١٠٪ من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية إلى إسرائيل، حيث يخترق الجدار الضفة الغربية بعمق يصل إلى ٢٣ كم، ويعزلها عن جهاتها الشمالية والغربية والجنوبية، ويتسبب في مصادرة الآف الدونمات في مناطق تقع في ٧٦ تجمعا سكانيا، يزيد عدد سكانها عن ٧٠ ألف مواطن، إضافة إلى حصر ١٦٪ من أراضي الضفة الغربية والتهام حوالي ٥٦٥ ألف دونم منها. ويذكر أن معظم الأراضي المصادرة مزروعة بالزيتون والحمضيات والمحاصيل الحقلية، ومنها ما يستخدم كمراع، كما تفيد المعلومات الأولية أنه سيتم فصل مئة قرية عن أراضيها الزراعية، وعزل ما يزيد عن ١٥٠ ألف دونم من الأراضي الزراعية خلف الجدار.

وتقدر الطاقة الإنتاجية للأراضي التي صادرها الجدار بحوالي ١٠٠ ألف طن من الخضروات، و٥٠ ألف طن من الفواكه، كما عزل الجدار ٣١ بئرا ارتوازيا بطاقة إنتاجية تصل إلى ٤ مليون م٣ من المياه سنويا.

وفي السياق ذاته، أكد ماهر عنقاوي منسق اللجنة الشعبية في قرية بيت سيرا، أن مجموع الأراضي التي صودرت بسبب الجدار بلغ حوالي ٢٠٠٠ دونم من أراضي القرية، وأسفر عن قطع ما يقارب ٥٠٠٠ شجرة زيتون، مشيراً إلى مصادرة حوالي ٧٠ ٪ من أراضي القرية منذ العام ١٩٤٨ وحتى الآن، حيث كانت تبلغ مساحة القرية حوالي ٦١٥٠ دونما، بقي منها ١١٥٠ دونما. وأشار إلى وقوع الجدار من الجهة الغربية للقرية، حيث تبعد مستوطنتي (مكابيم) و(ريعوت) حوالي٣٠٠ متر عن القرية، منوها إلى سيطرة قوات الاحتلال الإسرائيلي على منطقة المرج الواقعة في الجهة الجنوبية من القرية في العام ٢٠٠٣. وذكر عنقاوي انه تم اقتطاع مساحات واسعة من أراضي القرية لإنشاء شارع رقم ٤٤٣، الذي أقيم حوله سياج آمن يبعد حوالي ١٥٠ متر عنه. وأضاف: يقع في الجهة الشرقية من القرية، برج مراقبة يسيطر على مساحة تبلغ ٥٠ دونما، كما يحظر الاقتراب منها.

وعلى الصعيد ذاته، تمكنت تجربة مقاومة الجدار في بلعين من فتح ملف الجدار ومصادرة الأراضي من جديد في محكمة العدل العليا الإسرائيلية، والوصول إلى المحافل الدولية واعتبارها قضية رأي عام في الإعلام الدولي والمحلي من خلال تناول النشاطات المتواصلة أسبوعيا للاحتجاج، وابتكار العديد من أساليب المقاومة السلمية والمؤثرة في ظل مشاركة المتضامنين الأجانب وحركات التضامن الإسرائيلية وجهود اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار، ومقاومة أهالي القرية.

وفيما يتعلق بآخر تطورات مقاومة الجدار في قرية بلعين، أشار عبد الله أبو رحمة منسق اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار أنه تم إيقاف العمل في مستوطنة ميتاتياهو الشرقية التي أقيمت على أراضي القرية، حيث تم إثبات تزوير وثائق الأراضي، مضيفاً: نسعى إلى إثبات أحقية أهالي بلدة بلعين وعدم مشروعية الجدار، حيث قام أهالي القرية ببناء غرفتين منفصلتين خلف الجدار، ويتم التواجد بهما باستمرار للحفاظ على حرية الحركة خلف الجدار على مدار الساعة، إضافة إلى إحياء الأهالي لأراضيهم وزراعتها. ولفت أبو رحمة إلى دور اللجنة الشعبية في تصوير المستوطنين، في حال تواجد عمال في المستوطنة وتسليمها للمحامي من أجل تقديمها للمحكمة التي أصدرت قرارا بتجميد العمل لحين صدور القرار. وقال: استولى الجدار في بلعين على حوالي ٢٣٠٠ دونما، من أصل ٤٠٠٠ دونما هي المساحة الكلية للقرية، ليخترق القرية بطول ٢ كم، وعرض ٣٠ م.

وأضاف: في حال تم تنفيذ المخطط الإسرائيلي لبناء بؤرتين استيطانيتين جديدتين على أرض القرية، سيكون هناك خمسة تجمعات استيطانية على أراضي قرية بلعين، منها مستوطنة "ميتاتياهو" وامتداد مستوطنة "مودعين عليت"، ومستوطنة "كريات سيفر"، و"مستوطنة ميتاتياهو الشرقية". وأوضح أبو رحمة أنه تمت مصادرة أراضي القرية منذ عام ١٩٧٨ لإقامة مستوطنة ميتاتياهو، وبعد ذلك في عام١٩٩١ لبناء مستوطنة كريات سيفر.

وأشار أن معظم أراضي القرية المزروعة بشجر الزيتون تقع خلف الجدار، حيث لن يتمكن مالكيها من الوصول إليها، منوهاً أن قوات الاحتلال ستقوم باقتلاعها بعد أن تصبح خرابا بذريعة عدم وجود مالكين لهذه الأراضي لتعتبرها بعد ذلك أراض تابعة للدولة وتقوم بمصادرتها. ولفت أبو رحمة أن عدد الأشجار خلف الجدار يصل إلى ٢٠,٠٠٠ شجرة زيتون، مشيراً أن الزراعة تعتبر مصدر العمل الأساسي للعديد من أهالي القرية. وفيما يتعلق بمستقبل القرية، يقول: لن يكون هناك أي إمكانية للتوسع والبناء أفقيا أو عموديا في القرية، بمعنى انه سيضطر الأهالي للانتقال إلى المدينة أو الهجرة خارج الوطن، معتبراً أن ذلك يهدف إلى تهجير السكان، أي تتعرض قرية بلعين لنكبة ثالثة.

المصادرة والاستيطان في القدس

وحول وضع مدينة القدس، يقول التفكجي: بعد عمليات المصادرة التي طالت ما نسبته ٣٥٪ من مساحة القدس الشرقية، بات يسيطر الفلسطينيون على ١٤٪ فقط من هذه الأراضي، حيث تم استخدام أسلوب عصري في تهويد المدينة، بحجة استناده لقانون التنظيم والتخطيط الذي أنتج سلسلة قوانين أدت إلى تحويل ما يزيد عن ٤٠٪ من مساحة القدس إلى مناطق خضراء، يمنع البناء عليها من قبل الفلسطينيين. وأضاف: وتستخدم كاحتياط لبناء مستوطنات في المستقبل كما حدث في جبل أبو غنيم، ما أدى إلى هجرة المقدسيين من المدينة إلى الأحياء المحيطة بسبب سهولة البناء وقلة التكاليف.

وأكد التفكجي أن العام ١٩٩٣ شهد بداية مرحلة أخرى من مراحل التهويد ورسم الحدود، لما يسمى بالقدس الكبرى (المتروبوليتان)، حيث شملت أراضي تبلغ مساحتها ٦٠٠ كم٢ أو ما يعادل ١٠٪ من مساحة الضفة الغربية، لتبدأ حلقة أخرى من إقامة المستوطنات خارج حدود البلدية تهدف إلى تحقيق التواصل الإقليمي والجغرافي بين المستوطنات في الضفة الغربية وخارج حدود البلدية، إضافة إلى إقامة شبكة من الطرق بينها، منوها إلى أن خارطة الحكومة الإسرائيلية للاستيطان في القدس تشمل مستوطنات غوش عتصيون وإفرات ومعاليه أدوميم وجفعات زئيف، ويتم العمل والبناء فيها بصورة متسارعة، كما أعلن شارون "بأن الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية ستبقى في أيدي إسرائيل وستحاط بالجدار".

أيـام المخـاض: نجـح الإضـراب.. وسقـط جـدار الخـوف

بقلم: محمد علي طه*

في تلك الأيام، من عام ١٩٧٥، عقدت اجتماعات على أعلى المستويات الحكومية لتنفيذ "مشروع تهويد الجليل"، ذلك المشروع الذي قررت الحكومة، منعاً للمس بمشاعر المواطنين العرب، أن تدعوه مشروع "إعادة توزيع السكان" ثم أطلقوا عليه اسم "برنامج التطوير الشامل"، للتعمية والتضليل. وكما جاء في البيان العام للمؤتمر القطري للدفاع عن الأراضي العربية في إسرائيل، المنعقد في ١٨ تشرين الأول في مدينة الناصرة "سواء سمي المشروع تهويداً أو توزيعاً أو تطويراً فالمضمون واحد، وهو مصادرة المزيد من أراضي الفلاحين العرب والقضاء على البقية الباقية من أراضيهم".

يعترف المبادرون لإقامة المؤتمر المذكور "أنه لمن المستغرب حقاً أن نعقد هذا المؤتمر بعد سبعةٍ وعشرين عاماً على قيام الدولة، للاحتجاج على مصادرة أراض جديدة واستنكار مخططات حكومية للاستيلاء على مساحات من أراضي الفلاحين العرب". فعمليات مصادرة الأراضي العربية كانت مستمرة منذ العام ١٩٤٨ لتحقيق الهدف الصهيوني الذي حدده بن غوريون "الاستيطان نفسه هو الذي يقرر إذا كان علينا أن ندافع عن الجليل أم لا. هذا يتعلق بالناس الذين يشعرون بالواجب ويريدون الدفاع عنه".

لقد احتلت إسرائيل الجليل في العام ١٩٤٨ بما فيه الأقسام المخصصة للدولة الفلسطينية وضمتها إليها، وكانت هذه المناطق ذات أغلبية سكانية عربية، وبقيت كذلك. ولتغيير هذا الوضع طرح حكام إسرائيل مشروع "تهويد الجليل" أو "تطوير الجليل" أو "توزيع السكان". كان الشعور السائد تلك الأيام أن حكومة إسرائيل قررت أن تستولي على جميع الأراضي العربية بشتى الوسائل و الطرق. وهذا سيؤدي إلى خنق المدن والقرى العربية وتحويل الأقلية العربية الفلسطينية إلى أقلية بلا وطن وبلا أرض، بحجة التطوير والتصنيع والإسكان.

كانت مخططات المصادرة تدور حول (المنطقة ٩) أي أراضي المل التي يملكها أهال سخنين وعرابة و دير حنا، كذلك أراضي التوفانية وأراضي يركا والمكر وجديدة ومعليا وكفر ياسيف في الجليل الغربي، وأراضي الرينة وكفر كنا وعين ماهل والمشهد ويافة الناصرة ومدينة الناصرة في الجليل الجنوبي والأوسط، وأراضي باقة الغربية وأم الفحم والطيبة في المثلث بالإضافة إلى تجريد أهل النقب من أراضيهم ومراعيهم.

كان قد سبق المؤتمر الشعبي اجتماع تشاوري في حيفا في ٢٩ تموز من العام ١٩٧٥، ضم عدداً من رؤساء السلطات المحلية وأعضاء مجالس ومحامين وأطباء ومثقفين وملاكين، تلاه اجتماع موسع في فندق غراند نيو في الناصرة في ١٥ آب من العام ١٩٧٥ حيث تألفت لجنة الدفاع عن الأراضي التي ضمت ١٢١ شخصية اجتماعية ووطنية. ضربت حكومة إسرائيل عرض الحائط قرارات المؤتمر الشعبي ومطالب المواطنين العرب واستمرت في تنفيذ مشروع تهويد الجليل ومصادرة الأراضي العربية.

لقد دعت لجنة الدفاع عن الأراضي إلى اجتماع موسع في الناصرة في ٦ آذار من العام ١٩٧٦ دعت إليه اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية – وحضر الاجتماع عشرون رئيساً. هذا الاجتماع اتخذ القرار التاريخي بالإضراب العام في ٣٠ آذار ١٩٧٦ استنكاراً لسياسة مصادرة الأراضي.

إضراب عام ...
هذا الأمر يحدث لأول مرة.
إضراب عام ضد سياسة الحكومة ..
بعد سنوات طويلة قاسية من الحكم العسكري.
وبعد سنوات طويلة مرة من الاضطهاد القومي.
وبعد سنوات من محاولات الاقتلاع و التهجير.
وبعد ٢٧ عاماً من الخوف والرعب من الحكم الظالم.
وبعد ٢٧ عام من النكبة
و بعد .. و بعد .. و بعد..

وباشرت حكومة إسرائيل حملة التخويف لإفشال القرار وإلغائه. اللجنة التوجيهية في حزب العمل – التي تضم رئيس الحكومة إسحاق رابين وبعض الوزراء ويوسف ألموغي، رئيس الوكالة اليهودية وغولدا مئير وسكرتير حزب العمل – عقدت اجتماعاً دام أربع ساعات يوم الجمعة ١٩ آذار وقررت اتخاذ أشد الإجراءات ضد الإضراب والمظاهرات المتوقعة . وزعم هؤلاء – وفق ما جاء في الصحف – أن الذين قرروا الإضراب هم من مدينة الناصرة " المعادية للدولة ". من المضحك أن رئيس الحكومة دعا اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية للاجتماع معه في ١٠ نيسان القادم لبحث الإضراب.

وكان حاكم لواء الشمال يسرائيل كينغ قد استدعى على دفعات رؤساء السلطات المحلية في منطقة نفوذه للضغط عليهم و تهديدهم حتى يعارضوا الإضراب. ويزور مدير شرطة لواء الشمال مجلس أم الفحم المحلي و يحذر رئيس المجلس المحلي والأعضاء من الإضراب ويهددهم. وتهدد قيادة الهستدروت العمال العرب أنها لن تدافع عنهم إذا ما أضربوا في ٣٠ آذار وتم فصلهم من قبل أصحاب العمل. وتناشد العمال العرب ألا يضربوا. كما يهدد المدير العام لوزارة المعارف رؤساء السلطات المحلية ومديري المدارس والمعلمين ويدعوهم إلى عدم الانجرار وراء الإضراب وعمل كل ما في استطاعتهم ليضمنوا سير التعليم كالمعتاد. والمدير العام لوزارة الداخلية يهدد السلطات المحلية إذا ما أضربت. ويناشد وزير الصحة العرب في إسرائيل بعدم الانجرار وراء حملة التحريض التي تشن حاليا للانضمام إلى الإضراب العام، و يؤكد أن هناك عناصر معنية بزعزعة "ولاء العرب الإسرائيليين لدولتهم".

استمرت حملة التحريض والتخويف من جميع الوزارات ومن شتى الدوائر والمسؤولين الحكوميين ونشرت جريدة " هارتس " في ٢ آذار الخبر التالي: "ستعمل جماعات من نشيطي حركة "راكح" (القائمة الشيوعية الجديدة) باشتراك مع قوميين في القرى على إقناع السكان بعدم الخروج إلى العمل وستهدد بإرسال قوائم بأسماء الذين لا يشاركون في الإضراب إلى العاملين في منظمة التحرير الفلسطينية لتسجيلهم في القائمة السوداء، قائمة المتعاونين في إسرائيل". ودعا شموئيل طوليدانو، مستشار رئيس الحكومة، رؤساء السلطات المحلية والبلدية إلى اجتماع في شفاعمرو في ٢٥ آذار لبحث الإضراب، بعد إرهاب سلطوي عنيف.

طالب عدد من الرؤساء أن يجري تصويت سري حول قرار الإضراب، كما علمهم المستشار. وقد عارض عدد من الرؤساء ذلك، لأن قرار الإضراب ليس قرار الرؤساء بل هو قرار لجنة الدفاع عن الأراضي. على الرغم من ذلك جرت عملية تصويت أشبه بمسرحية أعدها و أخرجها مستشار رئيس الحكومة وقررت الأغلبية الساحقة من رؤساء المجالس المحلية العربية إلغاء الإضراب.

وقد أيد الإضراب مجموعة قليلة من الرؤساء ما زلت اذكر منهم: توفيق زياد رئيس بلدية الناصرة، جمال طربية رئيس مجلس محلي سخنين، محمود سعيد نعنامنة رئيس مجلس محلي عرابة، يونس نصار رئيس مجلس محلي طرعان، محمد مصطفى محاميد رئيس مجلس محلي أم الفحم، أحمد مصالحة رئيس مجلس محلي دبورية، محمد زيدان رئيس مجلس محلي كفر مندا، حنا مويس رئيس مجلس محلي الرامة، علي صنع الله رئيس مجلس محلي دير الأسد، مسعد قسيس رئيس مجلس محلي معليا، أسعد يوسف رئيس مجلس محلي يافة الناصرة. وأعلنت إذاعة إسرائيل وصحفها المحلية عن إلغاء الإضراب. في المقابل أعلنت لجنة الدفاع عن الأراضي العربية الإصرار على الإضراب، وأستطيع القول أن قرار الإضراب تقرر تنفيذه في ٢٥ آذار.

حينما علمت الجماهير المحتشدة حول بناية بلدية شفاعمرو بقرار الرؤساء الانهزامي وخضوعهم للتهديد والابتزاز، هاجمت هذه الجماهير الغاضبة الرؤساء ورجمتهم بالحجارة والشتائم. تدخلت الشرطة بالعصي وقنابل الغاز واعتقلت عدداً من الشبان، وصمدت الجماهير، خاصة الجماهير الشابة، في وجه هراوات الشرطة والغاز.

وانتشر الخبر سريعا في الجليل والمثلث.. وتحرك الناشطون في كل بلدة وكل حي .. بلدية الناصرة الجبهوية برئاسة الشاعر توفيق زياد تقرر الإضراب و تدعو المواطنين إلى المشاركة التامة به. الهيئات الشعبية و لجان الدفاع عن الأراضي في كل بلدة وبلدة تتجند لإنجاح الإضراب.

وجاء يوم الثلاثاء، الثلاثون من آذار. قوات الجيش تدخل قرى دير حنا وعرابة وسخنين وتفرض منع التجول بعد استشهاد وجرح عدد من المواطنين؟

– استشهاد شاب من كفر كنا وشاب من نور شمس.
– إضراب شامل في الناصرة.
– الشرطة تداهم منزل النائب توفيق زياد، رئيس البلدية وتعتدي على عائلته.
– الإضراب يشمل المدن والقرى في الجليل والمثلث.
– مظاهرات غاضبة في المدن والقرى العربية.

و نجح الإضراب
و سقط جدار الخوف
و تنفس الناس الصعداء.
خلع الكثيرون رداء الخوف و خرجوا إلى الشمس والهواء الطلق.
تلك أيام لا تنسى ...
أيام حبلى بالتاريخ
عشناها..
و كنا قلقين متوترين ...وكان المخاض صعباً.
و لكن شعبنا أثبت أنه على قدر المسؤولية
وعلى قدر أهل العزم تأتي العزائم.
و صنعت جماهيرنا يوماً مجيداً من أيام تاريخها..
صنعت يوم الأرض..
يوم له ما بعده..
وما بعده..
وما بعده..

---

* محمد علي طه هو كاتب قصة قصيرة من مواليد قرية ميعار المهجرة في الجليل. له إصدارات عدة منها "لكي تشرق الشس"، "سلاما وتحية"، "جسر على النهر الحزين"، عائد الميعاري يبيع المناقيش في تل الزعتر"، يكون في الزمن الآتي"، و "النخلة المائلة".



أشجار الزيتون على أراضي بلدة جيوس/رام الله قبيل اقتلاعها لغرض بناء جدار الفصل العنصري تصوير: www.jayyousonline.org

هكذا تسربت ونزعت الأرض فـ

بقلم: د. راسم خمايسي*

تؤكد دراسة التحولات في نظام الأراضي، تسويتها وإدارتها، أن هنالك مسلسل شبه منظم أدى إلى تسرب وانتقال الأرض في فلسطين من يد الفلسطينيين العرب إلى سيطرة الحركة الصهيونية. فإن صدور قانون الأراضي العثماني في العام ١٨٥٨ وقانون الطابو في العام ١٨٦١ اللذان أكدا على وجوب تسجيل الأرض الخاصة على اسم مستعملها ومالكها، قد مكّن من تسرب الأرض من يد العرب إلى الغرباء. وأن تسرب، نزع وانتقال ملكية الأرض كان أحد المركبات الأساسية لغرض تحولات جيوسياسية بما في ذلك تقسيم فلسطين وطرد الفلسطينيين من قراهم ومدنهم خلال حرب ١٩٤٨، وتحول معظم أرض فلسطين من السيطرة العربية الفلسطينية إلى السيطرة الصهيونية. حالياً، ما زال الصراع على الأرض يشكل لب الصراع بين العرب الفلسطينيين وبين الحركة الصهيونية بما في ذلك منع منح اللاجئين الفلسطينيين حقوقهم في ديارهم. وهناك من ينظر إلى الأرض بحدود تقنية مثل الملكية، الإدارة والحيازة. هذه النظرة الميكانيكية والمحدودة لوحدها لا تكفي لفهم إسقاطات وتبعات كيفية انتقال الأرض من اليد العربية الفلسطينية إلى اليد الصهيونية، بل نظرة شاملة وماهية إلى الأرض تؤكد أن نزع وانتقال ملكية وحيازة الأرض والسيطرة عليها ما زال يهدد الوجود العربي الفلسطيني بما في ذلك اللاجئين وتوفير حقوقهم الطبيعية والمشروعة في وطنهم.

من الإجحاف أن ندّعي أننا في هذه المقالة الموجزة يمكن أن نتناول موضوع كيفية انتقال الأرض من اليد العربية الفلسطينية إلى الحركة الصهيونية وأذرعها؛ بل سوف نعرض بعض المركبات لآليات انتقال الأرض وحجمها والإشارة إلى إسقاطاتها. لا شك أن هذا الموضوع ما زال بحاجة إلى أبحاث أكاديمية كثيرة للكشف عن الحقائق. ونكتفي بعرض شامل أولي في هذه المقالة الموجزة، والتي ندعي بها أن الآليات التي استخدمت في إدارة حيازة الأراضي في فلسطين خلال نهاية الفترة العثمانية، وخلال الوصاية والانتداب البريطاني ولاحقاً السياسة الإسرائيلية التي سعت إلى تهويد الحيز ومصادرته كانت مركب رئيسي في نقل الأرض من اليد العربية الفلسطينية إلى اليد والسيطرة الصهيونية عليها.

بدأت عملية تسريب الأراضي في فلسطين إلى الأجانب وتغلغل النفوذ الأوروبي في الدولة العثمانية، بما في ذلك فلسطين، بعد إقرار إصلاحات وتنظيمات عرفت باسم "التنظيمات الخيرية" في العام ١٨٥٦. بموجب هذه التنظيمات أصدرت الدولة العثمانية قانون الأراضي ١٨٥٨ "المجلة" ثم تبع ذلك إصدار العديد من القوانين اللاحقة، فأصدرت لائحة تعليمات بحق سندات الطابو ١٨٥٩، ثم إعلان قانون الطابو ١٨٦١، ونظام تملك الأجانب ١٨٦٩. إن فتح إمكانية تملك الأجانب وتسجيل أراضي كأملاك خاصة، والسماح للأجانب بشراء الأراضي وما تبع ذلك من عملية بناء المستعمرات الألمانية والصهيونية في أنحاء مختلفة من فلسطين، خاصة بعد إلغاء نظام إدارة الأراضي وفق الشريعة الإسلامية الذي ساد قبل إقرار قانون الأراضي العثمانية، كانت المحرك للمرحلة الأولى من تسرب وانتقال الأراضي من العرب الفلسطينيين إلى غيرهم بما في ذلك مندوبي الحركة الصهيونية.

إن فتح إمكانية تملك الأجانب وتسجيل أراضي كأملاك خاصة، والسماح للأجانب بشراء الأراضي وما تبع ذلك من عملية بناء المستعمرات الألمانية والصهيونية في أنحاء مختلفة من فلسطين، خاصة بعد إلغاء نظام إدارة الأراضي وفق الشريعة الإسلامية الذي ساد قبل إقرار قانون الأراضي العثمانية، كانت المحرك للمرحلة الأولى من تسرب وانتقال الأراضي من العرب الفلسطينيين إلى غيرهم بما في ذلك مندوبي الحركة الصهيونية.

قسّم قانون الأراضي العثمانية الأرض إلى خمسة أنواع: الأراضي الموات، الأراضي الأميرية، الأراضي المتروكة، الأراضي الموقوفة، الأراضي المملوكة. وفقاً لهذا القانون هنالك ثلاثة أنواع من الأراضي تبقى تحت السيطرة العامة (الدولة): الأراضي الموقوفة تستعمل لأغراض دينية شبه عامة، وقد قدرت مساحتها في فلسطين بين ٧٥٠-١٠٠٠ ألف دونم، تشمل أملاك الأوقاف الصحيحة وغير الصحيحة. أما تسجيل الأراضي المملوكة فكان محدود، خاصة في فترة سيادة نظام الملكية المشاعية. حيث استهدف قانون الأراضي العثماني لعام ١٨٥٨ تفتيت الملكية المشاعية بما في ذلك في فلسطين. فحتى عام ١٩١٨ كانت نسبة ٧٠٪ من الأراضي الفلسطينية أراضي مشاع، ثم أخذت هذه النسبة بالتقلص تدريجيا لتصل إلى ٥٦٪ من مجمل الأراضي الفلسطينية عام ١٩٢٣، ثم إلى ٤٦٪ عام ١٩٢٩ ووصلت إلى حوالي ٤٠٪ عام ١٩٤٠م. من الجدير بالذكر أن لنظام المشاع سلبيات وايجابيات، إذ عمل على عدم تفتيت الأراضي المشاع لفترة من الزمن استمرت حتى إقرار الانتداب البريطاني قانون تسوية الأراضي عام ١٩٢٨ والشروع بعملية تسوية الأراضي الفلسطينية. هكذا فإن نظام المشاع شكل عائقاً أمام بيع الأراضي المشاع للأجانب وخاصة للحركة الصهيونية. لذا ليس من قبيل الصدفة أن عملية تسوية الأراضي وتسجيل الملكية وإلغاء نظام المشاع ركزت في المناطق السهلية في فلسطين بدءاً من الحولة مروراً في غور بيسان، مرج بن عامر والسهل الساحلي، وهي المناطق التي تمكنت الحركة الصهيونية من السيطرة وشراء الأراضي بها وإقامة المستوطنات عليها والتي تعرف بإسم ال - "N" الاستيطاني للحركة الصهيونية، ولاحقاً شكلت الأساس لتقسيم فلسطين بعد إقرار وعد بلفور وإنجازه خلال فترة الانتداب، خاصة من خلال تسوية الأراضي وتسجيل الملكية وتمكين الأجانب من تملك الأراضي بموجب قانون الأراضي العثماني.

ليس من قبيل الصدفة أن عملية تسوية الأراضي وتسجيل الملكية وإلغاء نظام المشاع ركزت في المناطق السهلية في فلسطين بدءاً من الحولة مروراً في غور بيسان، مرج بن عامر والسهل الساحلي، وهي المناطق التي تمكنت الحركة الصهيونية من السيطرة وشراء الأراضي بها وإقامة المستوطنات عليها والتي تعرف بإسم ال - "N" الاستيطاني للحركة الصهيونية، ولاحقاً شكلت الأساس لتقسيم فلسطين بعد إقرار وعد بلفور

من الجدير بالذكر، أن جزء كبيرا من الفلاحين والمالكين المستعملين للأراضي من الفلسطينيين لم يقوموا بتسجيل الأراضي على أسمائهم تهرباً من الخدمة العسكرية ودفع الضرائب. مما يعني أن اعتماد سجلات الأراضي الرسمية كأساس لتحديد أو لتقدير ملكية الأراضي الخاصة للفلسطينيين هو أمر خاطئ ولا يمثل حقيقة ملكية وحيازة الأراضي الخاصة في فلسطين. ولا يمكن اعتماده لتحديد حجم ملكية اللاجئين الفلسطينيين حسب ما يتم عرضه من قبل المؤسسات الصهيونية والإسرائيلية لإنكار حق الفلسطينيين في الأراضي في مضاربهم، قراهم ومدنهم.

بالمقابل فإن إدعاء بيع الأراضي من قبل الفلسطينيين كأساس لإقامة دولة إسرائيل يجب أن يتم فحصه، فمنذ عام ١٨٧٨ وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى كانت الأراضي تشترى من قبل اليهود الصهاينة بواسطة :

-١ الجمعيات التي أسسها "عشاق صهيون" والأفراد اليهود.
-٢ البارون روتشيلد وبعد عام ١٩٠٠ شركة ال - أ.س.أ.
-٣ شركة تطوير أراضي فلسطين والصندوق القومي اليهودي.

وحتى عام ١٩١٨ كان بحيازة اليهود الصهاينة أراضي تقدر مساحتها بحوالي ٤١٨ ألف دونم. وهذا ما يؤكد أن تهافت الفلاحين الفلسطينيين لبيع أراضيهم هو إدعاء باطل وغير دقيق. لكن الوصاية البريطانية وانتدابها على فلسطين، سهل على الحركة الصهيونية شراء الأراضي وتعزيز الهجرة اليهودية وإقامة المستوطنات، وذلك كجزء من تحقيق وعد بلفور ١٩١٧، بمنح وطن قومي لليهود في فلسطين. كانت مهمة الانتداب البريطاني نقل نظام إداري غربي، تطور بعد الثورة الصناعية، وفرضه على الواقع في فلسطين وذلك شمل نظام إدارة، تخطيط، تسوية وتسجيل الأراضي، مطبقاً قانون الأراضي العثماني ومعدلاً له لخدمة الأهداف الانتدابية والصهيونية لاحقاً. في سيل ذلك صدرت عدة أوامر وقوانين حددت نظام تسجيل الأراضي تخطيطها واستعمالها، بما في ذلك فرض الضرائب على الأراضي بعد تخمينها. هذه الضرائب المرتفعة ساهمت في تردد بل رفض جزء من مالكي الأراضي العرب الفلسطينيين تسجيل الأراضي على أسمائهم، محاولين التهرب من عبء الضرائب مثل العشر، الويركو، ضريبة المسقفات في المدن ١٩٢٨، ضريبة الأملاك في القرى ١٩٣٥، والذي صنف الأراضي إلى ١٦ صنف وحدد الضرائب المفروضة على كل صنف. وحسب المخمنين تمت مطالبة المالك بالضرائب الباهظة. بالمقابل، نشأت عملية تسجيل الأراضي على أسماء العائلات والملاكين الكبار الذين شغلّوا الفلاحين في الأراضي. هؤلاء الملاكين الكبار والذين جزء منهم ليسوا بفلسطينيين، قاموا ببيع جزء من أراضيهم للحركة الصهيونية أو سماسرتها



أراضي عرب الشبلي/منطقة الجليل. ويظهر فيها موقع مستوطنة إسرائيلية. تصوير: زها حسن، بديل.

الأعلام الجغرافية الفلسطينية بين الطمس والتحريف

بقلم: د. يحيى عبد الرؤوف جبر*

يستعرض هذا البحث المواقع الجغرافية في فلسطين؛ التي امتدت إليها يد الاحتلال، مما غُيِّر اسمه، أو تُرجم للعبرية، أو طُمست معالمه ليصبح أثرا بعد عين، ونهدف من ورائه إلى تأجيج الذاكرة، وتنبيهَ الغافلين إلى حقوق تعاقبت عليها عقود من الزمن لم تجد من يردّها إلى أهلها، لا سيما أن الوقت بات مناسبا لاستردادها، فقد تبدلت دورة الرياح، واستدار الزمن.

المألوف، في كل زمان ومكان، أن يحيا الإنسان بين معالم تحمل أسماء من لغته، وتعكس فلسفة قومه في تسمية أعلامهم. وقد بادر اليهود إلى تغيير أسماء كثير من المواقع والبلدان الفلسطينية منذ وقت مبكر، واستبدلوها بأسماء عبرية غالبا ما تكون توراتية أو لعلاقة بالتوراة والتلمود، إمعانا منهم في التشبث بحق يدعونه في فلسطين، وان كنا لا ننكر أن اليهود استوطنوا أجزاء من بلاد العرب في بعض أحقاب التاريخ. أننا لا ننكر حقهم في الإقامة على نحو ما كان من ذلك في العصور المختلفة في الجزيرة العربية والأندلس وغيرها من بلدان المشرق.

غير أن ما نستنكره هو سلخ فلسطين عن شقيقاتها، وتشريد أهلها، وإحلال اليهود من كل أصقاع العالم بدلا منهم، ولاستكمال حلقات التزوير التاريخي للحقيقة فقد راحوا يغيرون معالم التجمعات البشرية والمواقع الجغرافية، ويستخرجون من التوراة والتلمود أسماء يطلقونها عليها. ويمكن إجمال أوجه التحريف والتزوير التي طرأت على البلدان والأماكن الفلسطينية في مايلي:

١. ترجمة الاسم العربي إلى العبرية (العبرنة). ومن هذا القبيل ترجمة »باب الواد« إلى شاعر هاجاي، وهي ترجمة حرفية اذ تعني كلمة شاعر: باب، بوابة، وها : ال، و جاي: واد، ويناظرها في العربية الجواء والجو. وباب الواد غرب القدس معروف. وترجمة »دار الجمرك« إلى »بيت ها ميخس« والمعنى بيت المكس. وهي محطة حدودية كانت بين فلسطين وسورية على الجانب الشرقي من جسر بنات يعقوب. وترجمة »الضفة الغربية« إلى جداه معر بيت، وجبل الزيتون في القدس إلى هار هزيتيم، وجبل الخروف في النقب إلى هار هاحاريف، وخان التجار إلى حانوت تجاريم، وهو أيضاً سوق الخان، ويقع في الجليل السفلي.

٢. تحريف الاسم العربي ليلائم اسماً عبريا، أو صرفه عن جهته وحسب. وأمثلة ذلك كثيرة جداً، ويتراوح التحريف بين استبدال حرف بآخر سواء كان نظيراً له أم لم يكن، كتغيير القصرين إلى كتسرين، وهي خربة تقع إلى الشمال الغربي من القرية العربية المهجرة »أم خشبة«، إذن نلاحظ هنا أن التسمية تمت باستبدال الصاد بما يناظرها صوتيا في العبرية وهو«تس«. واسدود إلى اشدود، وبيت الأثل إلى بيت ايشيل، والأثل من شجر الصحراء معروف، وعبلين إلى ابلين... إذ المعروف أن السين والثاء يناظرهما الشين والعين أخت الهمزة. وربما كان التحريف في غير حرف واحد، وإضافة أو حذفاً، على نحو ما نجده في »يالو« إذ أصبح اسمها أيالون، وتقع إلى الشمال الغربي من باب الواد غربي جبل القدس، و«الدميث« الواقعة في الجليل الغربي، إذ أصبح اسمها أداميت، واكسال أصبحت كسيلوت (جمعا)، وبيت عنات بعد أن كان اسمها البعنة، وبقعات عيرون سهل عارة، ورجم العطاونة الذي أصبح اسمه جباعوت ايتون، وبلدة قطرة التي غدا اسمها جديرة، وخربة أم دومانة التي غدت ديمونة، وقرية الطوفانية التي صار اسمها حيبل تيفن، وقاقون اذ صارت »يكون« وغيرها كثير. ونود أن نشير هنا إلى أن ثمة أصواتا عربية (حروفا) لها نظائر في العبرية كالتي ذكرتها قبل قليل، وأخرى تناظر حرفي أ و V في الانجليزية، وقد عبرنا عنهما بالباء والفاء من مثل جفعات ويبنه ونحوهما.

٣. ومن المستعمرات الإسرائيلية ما أقيم قريباً من بلدة عربية هجر أهلها عنها. سواء عام ١٩٤٨ أم ١٩٦٧ وأعطي اسمها صريحا أو محرفاً. ومن أوضح الأمثلة على ذلك بلدتي التي ولدت بها كفر سابا، وقد دمرها اليهود في أعقاب عام ١٩٤٨ وأسس في موقعها مستعمرة كبلن بينما أسس على بعد ٢كم مستعمرة أخرى إلى الغرب منها باسم كفار سابا ومن ذلك بيت هاشيطة المقامة في أراضي قرية شطة، ومجدال ها عيمك المقامة في أراضي المجيدل العربية، ومجداليم المقامة في أراضي مجدل بني فاضل وكريات ملاخي التي أقيمت في أراضي قسطينة وغيرها كثير.

٤. وربما غير الاسم العربي كليا، أو وضع إلى جانبه اسم عبراني لعلاقة مرتجلة، فاسم وادي أم سدرة أصبح قنيون هاكتوبوت، أي أخدود الكتابات، وموقعه إلى الغرب من ايلات، على بعد ١٢ كم، ودير المحرقة غدا اسمه قيرن كرميل، والخالصة كريات شمونا، وقلعة القرين أصبح اسمها مونفور. ونورد فيما يلي أسماء جميع الأعلام الجغرافية التي ما تزال محافظة على عروبتها ؟ والتي تغير وجهها بالاستيطان اليهودي ؟ التي اعتراها تغيير في مواقعها أو تحريف في أسمائها مما انتهى إليه علمنا، سواء كان ذلك بعبرنتها (ترجمتها للعبرية) أم كان بتغيير بعض أحرفها. وهي مرتبة ألفبائياً، وقد قرنّاها بما يعرّف بها ويوضح موقعها بايجاز.

أ

أبو حمام: خربة، أطلق عليها الإسرائيليون اسم تل زيف.

أبو ديس: حي على بعد ٣ كم شرق القدس، قرب العيزرية أطلق عليه اليهود اسم بحوريم.

أبو سلام: موقع في النقب الشمالي الغربي إلى الجنوب الشرقي من رفح، على مسافة ٧كم. أقيم فيه كيبوتس كيرم شلوم ١٩٥٦.

أبو سمارة: خربة، أسموها الآن شمرياه.

أبو شوشة: أقاموا فيه مستعمرة جيرز، وهو على مسافة ٧،٥ كم جنوب شرق الرملة، على طريق اللطرون.

أبو صنديح: مرتفع في جبال القدس حيث تلتقي غربا مع السهل، أقاموا فيه مستوطنة جفعات سيليد.

أبو فرح: تل في غور بيسان، أسموه تل كفار كرنايم.

أبو القحوف: خربة، أقاموا في محيطها مستوطنة كفار مناحم.

الأثل: موقع أقاموا فيه مستوطنة باسم بيت ايشل، وهي الآن مهجورة، وتقع على بعد ٢كم جنوب بئر السبع.

احزم: قرية عربية مدمرة، أقام اليهود مكانها مستوطنة كيرم مهرال سنة ١٩٤٩

اجليل: مقابل قلقيلية على شاطئ البحر، أقيم في محيطها مستعمرة جليل يم سنة ١٩٤٣.

اخزيب: قرية عربية على شاطئ الجليل، أقيمت على أراضيها مستوطنة

ي فلسطين

الذين بدورهم سربوها لها. فمثلاً عام ١٩٢٤ كان في فلسطين ١٤٤ مالكاً كبيراً، يقدر ما بحوزتهم من الأراضي بحوالي ٣,١٣٠ مليون دونم. وفي أوائل عهد الانتداب البريطاني كان حوالي ٢٥٠ مالكاً كبيراً يملكون حوالي ٤,١٤٢ مليون دونم. هؤلاء المالكين الكبار، خاصة من غير الفلسطينيين كانوا من بين الذين باعوا أراضي للحركة الصهيونية خلال فترة الانتداب. ومن أجل تسهيل عملية تسريب الأراضي وتنظيم الملكية بما في ذلك فصل الأراضي الخاصة من أراضي الدولة (الأميرية)، الموات والمتروكة،

كان لا بد من تسوية الأراضي لمعرفة موقعها بدقة، ومالكيها الحقيقيين وتسجيلهم بصفة رسمية في سجل الطابو. وكل قطعة أرض لا يوجد ادعاء ملكية لها تسجل على اسم الدولة. خاصة أن الانتداب البريطاني كان "الوريث" للسلطة العثمانية التي سادت على البلاد حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. لأجل ذلك أقرت السلطة الانتدابية أمر تسوية الأراضي وتسجيلها لعام ١٩٢٨، بموجبه بدأ عملية مسح الأراضي وتسويتها من خلال طرح جداول ادعاءات وحقوق. حسب هذا الأمر بدأت عملية التسوية في الأراضي السهلية، وبذلك سهلت من عملية فك المشاع وتسجيل الأراضي مما سهل من عملية بيعها بعد تحديد مالكها وموقعها. خلال فترة الانتداب سادت البلاد مناوشات وقلاقل، وزاد الوعي الفلسطيني بأهداف المشروع الصهيوني والدور الانتدابي في تحقيقه، وكان لذلك أثر على تسرب الأراضي إلى الحركة الصهيونية. ورغم أن سلطات الانتداب أصدرت الكتاب الأبيض الذي حدد المواقع التي يجوز للحركة الصهيونية شراء الأراضي بها وحجم الهجرة اليهودية إلى البلاد لكن تطبيق هذا الكتاب كان محدوداً.

خلال فترة الانتداب استمرت عملية تسرب الأراضي للحركة الصهيونية، إن كان ذلك بواسطة الإغراءات، المضايقات، بيع الأراضي من قبل العائلات المالكة للأراضي. من أجل شراء الأراضي من الفلسطينيين بذلت الحركة الصهيونية موارد مالية كبيرة وجهد عظيم إضافة للضغوط على سلطة الانتداب والفلسطينيين. على الرغم من هذا الضغط فإن حجم الأراضي التي تمكنت الحركة الصهيونية من حيازتها والسيطرة عليها لا تتجاوز ٦,٤٪ من مساحة فلسطين الانتدابية. وهذا يعني أنه في عام ١٩٤٧ وصلت الأملاك اليهودية في فلسطين (الخاصة والعامة) إلى حوالي ١,٨٥٠ مليون دونم. وقد حصل المالكون اليهود على ١٨٠ ألف دونم من حكومة الانتداب على شكل امتيازات، مثل امتيازات الحولة وامتياز البحر الميت وامتياز كثبان قيسارية الرملية. وتم شراء ١٢٠ ألف دونم من الكنائس المختلفة، ١,٥٥٠ مليون دونم من المالكين العرب، تم شراء معظمها من ملاكين كبار وحوالي ٥٠٠ ألف دونم من الفلاحين ذوي الموارد المتوسطة والمحدودة.

هكذا فإن عملية انتقال حيازة وملكية الأراضي من اليد العربية الفلسطينية إلى اليد الصهيونية خلال حوالي ١٠٠ عام لم تتجاوز ٦,٤٪ من مساحة فلسطين رغم التسهيلات القانونية، الإدارية والسلطوية، خاصة في فترة الانتداب ورغم الإغراءات التي مارستها الحركة الصهيونية والضغوطات والأعباء الضريبية التي فرضت على المالكين خلال الفترة العثمانية والانتدابية، والتي دفعت جزء منهم إلى إرجاء تسجيل الأرض، ولكن لا يمكن الادعاء أنهم تنازلوا عنها.

ولكن التحول الكبير في السيطرة على الأرض كان بعد حرب ١٩٤٨ وحدوث النكبة. بعد النكبة أقيمت دولة إسرائيل كدولة يهودية صهيونية على كل المناطق التي حددها قرار التقسيم ١٨١ لتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، إضافة إلى ذلك احتلت أراضي إضافية خلال الحرب وضمت إليها أراضي حسب اتفاقات الهدنة ١٩٤٩.

بعد إقامة دولة إسرائيل وامتلاكها السيادة لإدارة الأراضي في الحيز الذي أعلن عن إحالة القانون الإسرائيلي عليه، قامت بسن قوانين تهدف إلى تأمين سيطرتها على الأراضي وتحويلها من اليد العربية الفلسطينية إلى الحركة الصهيونية. وكذلك استمرت بعملية شراء الأراضي تهويدها ومصادرتها، رغم أنها بسطت سيادتها الجيوسياسية عليها. يمكن إيجاز هذه القوانين مثل قانون مصادرة الأراضي العام والذي اعتمد أمر الأرض (حيازتها لتحقيق أغراض عامة ١٩٤٣) والذي مكن مصادرة أراضي عربية بحجة المصلحة العامة، قانون أملاك الدولة ١٩٥١ والذي ينص على أن جميع أراضي الحكومة البريطانية ستسجل باسم الدولة (إسرائيل). قانون أملاك الغائبين ١٩٥٠، بموجب هذا القانون وضعت كل أراض اللاجئين الفلسطينيين بما في ذلك أراضي الوقف الإسلامي المسجلة على اسم المجلس الإسلامي الأعلى تحت سيطرة "حارس أملاك الغائبين". القانون يمنع بيع أملاك الغائبين، عدا استثناء واحد قاطع؛ وهو نقل ملكيتها إلى سلطة التطوير. بموجب قانون سلطة التطوير (نقل الأملاك) ١٩٥٠، وفي ٢٩ أيلول ١٩٥٣ وقعت اتفاقية بين سلطة التطوير والقائم على أملاك الغائبين وبموجبها نقلت كافة أملاك الغائبين الموضوعة تحت تصرف القائم على أملاك الغائبين إلى سلطة التطوير. سلطة التطوير هذه قامت ببيع جزء من الأراضي التي منحت لها من القائم على أملاك الغائبين إلى الصندوق القومي اليهودي. حتى قبل تأسيس سلطة التطوير بشكل رسمي قررت حكومة إسرائيل بيع غالبية الأراضي الريفية التابعة للغائبين (اللاجئين) للصندوق القومي اليهودي. بموجب الاتفاقية الأولى الموقعة في كانون الثاني ١٩٤٩ بيع ١,١٠١,٩٤٢ دونما للصندوق القومي اليهودي، ٩٨,٥٪ منها كانت أراضي ريفية. وفي تشرين الأول ١٩٥٠ عقدت اتفاقية ثانية بموجبها بيع ١,٢٧١,٧٣٤ دونما إضافية للصندوق القومي اليهودي. هكذا تم نقل حوالي ٢,٤ مليون دونم من أراضي اللاجئين العرب الفلسطينيين إلى الصندوق القومي اليهودي. بعد أن كان كل ما يملك الصندوق، حتى إقامة دولة إسرائيل، ما لا يزيد عن ٩٣٦ ألف دونم. هكذا فإن عملية تهويد الأراضي استمرت بعد إقامة دولة إسرائيل. ومن أجل إحكام السيطرة على إدارة الأراضي قامت إسرائيل بسن قانون أساسي عام ١٩٦٠ والذي يعرف باسم "قانون دائرة إسرائيل ١٩٦٠"، هذه الدائرة تدير كل الأراضي العامة – غير الخاصة في إسرائيل والتي تشمل حوالي ٩٣٪ من مساحة إسرائيل. هذه الأراضي تشمل أراضي اللاجئين الفلسطينيين وتلك التي صودرت من العرب الفلسطينيين والتي نقلت كأراضي مصنفة موات، أميرية، ومتروكة، وفق القانون العثماني، إلى السلطة الانتدابية ومنها إلى السلطة الإسرائيلية. وقامت إسرائيل بسن قانون الأراضي ١٩٦٩ والذي يعدل قانون الأراضي العثمانية ١٨٥٨، ويُمَكِّن إسرائيل من إحكام سيطرتها على الأرض وعدم السماح بعودة أراض للعرب الفلسطينيين، فمثلا تم إلغاء بند تمليك الأرض اعتمادا على التقادم، والذي أجازه القانون العثماني. وبذلك حرم العرب في منطقة النقب من تسجيل أراضي بحوزتهم على أسمائهم.

إن جزء كبير من الفلاحين والمالكين المستعملين للأراضي من الفلسطينيين لم يقوموا بتسجيل الأراضي على أسمائهم تهرباً من الخدمة العسكرية ودفع الضرائب. مما يعني أن اعتماد سجلات الأراضي الرسمية كأساس لتحديد أو لتقدير ملكية الأراضي الخاصة للفلسطينيين هو أمر خاطئ ولا يمثل حقيقة ملكية وحيازة الأراضي الخاصة في فلسطين. ولا يمكن اعتماده لتحديد حجم ملكية اللاجئين الفلسطينيين حسب ما يتم عرضه من قبل المؤسسات الصهيونية والإسرائيلية لإنكار حق الفلسطينيين في الأراضي في مضاربهم، قراهم ومدنهم.

بالإضافة إلى قوانين الأراضي المتعلقة بالملكية والتي أدت إلى مصادرة أراضي عربية وتهويدها رسمياً من خلال تسجيلها على اسم الصندوق القومي اليهودي أو دولة إسرائيل، استخدمت السلطات الإسرائيلية سلطتها بإدارة الحيز بواسطة تقليص مناطق نفوذ البلدات العربية الفلسطينية، واستخدام التخطيط الحيّزي الضابط والمحدد كآلية لإحكام السيطرة على العرب الفلسطينيين وتقليص مجال حياتهم وحيزهم.


جانب من الندوة التي ألقاها د. راسم خمايسى في قاعة مركز بديل، آذار ٢٠٠٥. تصوير: بديل

هكذا فإن عملية نزع وانتقال الأرض من ملكية وحيازة عربية فلسطينية إلى يهودية صهيونية بدأت بوادرها في نهاية الفترة العثمانية، رغم أنها لم تهدف لذلك، وخلال الفترة الانتدابية وضعت الأسس لنزع الملكية العربية الفلسطينية وتحويلها للمؤسسات الصهيونية. وكان التحول الفصل والرئيسي بعد النكبة عام ١٩٤٨، حين أصبح بمقدور السلطات الإسرائيلية رسمياً، قانونياً وعسكرياً انتزاع الملكية، مصادرتها، شرائها وإغلاقها، بما في ذلك إغلاق مناطق عسكرية، فرض أوامر طوارئ ومنع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الحديث هو ليس عن الأراضي المملوكة فقط، بل يشمل مجمل الحيز الطبيعي للعرب الفلسطينيين والذين حرموا منه بعد إقامة دولة إسرائيل. وما زال الصراع قائما لامتلاك هذا الحيز والسيطرة عليه، رغم محاولات البحث عن تسويات غير عادلة حتى الآن. ولأجل بيان التحول في السيطرة وامتلاك الحيز سوف نلخص هذا التحول في الجدول التالي.

تحول من سيطرة وحيازة عربية إلى سيطرة إسرائيلية صهيونية

البند	نسبة مئوية	دونم
مساحة فلسطين الانتدابية	١٠٠	٢٦,٣٢٣,٠٠٠
حسب قرار التقسيم ١٩٤٧، رقم ١٨١		
دولة عربية	٤١,٣٥	١٠,٨٨٥,٨٤٨
دولة يهودية	٥٧,٩٩	١٥,٢٦١,٦٤٨
القدس (وضع خاص)	٠,٦٦	١٧٥,٥٠٤
مساحة إسرائيل بعد ١٩٤٩	٧٧	٢٠,٣٢٥,٠٠٠
باقي مساحة الأراضي الفلسطينية الضفة الغربية وقطاع غزة	٢٣	٥,٩٩٨,٠٠٠
مساحة الأراضي التي امتلكها اليهود قبل ١٩٤٨	٦,٤	١,٦٨١,٥٨٦
مساحة الأراضي التي بقيت بحوزة/ملكية العرب الفلسطينيين داخل الخط الأخضر		١,٤٦٥,٤١٤
مساحة الأراضي بملكية وبحوزة اللاجئين الفلسطينيين والأوقاف		٥,١٧٨,٠٠٠
أراضي موات في النقب بما في ذلك تلك الموجودة بنزاع بين دولة إسرائيل والمواطنين العرب البدو في النقب		١٢,٠٠٠,٠٠٠
مساحة الأراضي التي كانت بحوزة اليهود قبل ١٩٤٨		١,٦٨١,٥٨٦
مجمل مساحة إسرائيل	١٠٠٠	٢٠,٣٢٥,٠٠٠
توزيع الأرض في إسرائيل – أراضي دولة وتحت سلطة التطوير	٧٤,٨	١٥,٢٠٥,٠٠٠
– الأراضي المسجلة على الصندوق القومي اليهودي	١٨,٤	٣,٥٧٠,٠٠٠
– الأراضي المسجلة ملك خاص (يهود وعرب فلسطينيين)	٦,٨	١,٤٨٠,٠٠٠

مما تقدم يتضح أن عملية نزع ملكية الأراضي من الفلسطينيين جرت خلال القرن الأخير وأنشأت مسألة اللاجئين الفلسطينيين الذين ما زال حقهم بالعودة محفوظ وحقهم في أملاكهم يجب أن يؤمن ويستعاد.

وهنا لا بد من الإشارة إلى وجوب إجراء دراسات تفحص كيف تسربت ونزعت الأرض من الأيدي العربية الفلسطينية، وتحليل مسبباتها ودوافعها لأجل فهم ماذا حدث وكيفية التعامل مع الحقوق في الأراضي مستقبلا.

مصادر

١. الحزماوي محمد، (١٩٩٨)، ملكية الأراضي في فلسطين ١٩١٨- ١٩٤٨، مؤسسة الأسوار، عكا.
٢. أفنيري أريه، (١٩٨٧)، دعوى نزع الملكية؛ الاستيطان اليهودي والعرب، ١٨٧٨-١٩٤٨، دار الجليل للنشر ترجمة بشير شريف البرغوثي.
٣. خمايسي راسم، (٢٠٠٣)، أجهزة السيطرة على الأرض وتهويد الحيز، مركز التخطيط والدراسات، كفركنا.
٤. كريتشمر دافيد، (٢٠٠٢)، المكانة القانونية للعرب في إسرائيل، مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل، فان لير، القدس.

* د. راسم خمايسي هو محاضر كبير في جامعة حيفا وهو جغرافي ومخطط مدن.

يـوم الأرض، يـوم الوطـن

بقلم : يوسف عيسى خليفة*

يوم الأرض هو يوم الانتفاضة الوطنية العارمة التي تفجرت في الثلاثين من آذار من العام ١٩٧٦، على شكل إضراب شامل ومظاهرات شعبية في معظم القرى والمدن والتجمعات الفلسطينية داخل الخط الأخضر، احتجاجاً على سياسة التمييز العنصري، ومصادرة الأراضي التي تمارسها السلطات الاسرائيلية بحق أبناء الشعب الفلسطيني، الصامدين على أرضهم. كما شارك في انتفاضة يوم الأرض الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ليشكل بذلك حدثا فلسطينيا وطنيا جامعا، ورمزا لوحدة هذا الشعب ولحمته وتمسكه بأرض آبائه.

كان السبب المباشر ليوم الأرض إقدام السلطات الاسرائيلية يوم التاسع والعشرين من شباط من هذا العام، على مصادرة نحو٢١ ألف دونم من أراضي عدد من القرى العربية في الجليل ومنها عرابة، سخنين، دير حنا وعرب السواعد وغيرها لتخصيصها لإقامة المزيد من المستعمرات الصهيونية في نطاق خطة تهويد الجليل وتفريغه من سكانه العرب. وهو ما أدى الى إعلان الفلسطينيين الداخل وخصوصا المتضررين المباشرين عن إعلان الإضراب العام في يوم الثلاثين من آذار. وفي هذا اليوم أضربت مدن وقرى الجليل والمثلث إضراباً عاماً، وحاولت السلطات الإسرائيلية كسر الإضراب بالقوة، فأدى ذلك إلى صدام بين المواطنين والقوات الإسرائيلية، وكانت أعنف الصدامات في قرى سخنين وعرابة وديرحنا.

بلغت حصيلة أحداث يوم الأرض ستة من الشهداء الأبرار الذين رووا بدمائهم الطاهرة ثرى أرض الآباء والأجداد وسقطوا دفاعاً عن حقهم وأرضهم، لأنهم يحبون وطنهم وأرضهم. إن الإنسان الفلسطيني يحب وطنه ويحن إليه دائماً إذا ما ابتعد عنه، فالوطن ليس مكان للعيش فقط، بل هو العنوان والملاذ والمستقر، هو جزء من حياة المواطن الفلسطيني، امتزج حبه بعقله وقلبه حتى أصبح الفلسطيني يضحي بالغالي والنفيس في سبيل تحريره وإحقاق حقوقه. إن حب الوطن غريزة في النفس وهذا الإمام الشافعي رحمه الله يذكر موطنه غزة ويشتاق إليها:

وانـي لمشتاق إلى أرض غزة ... وإن خانني بعد التفرق كتماني
سقى الله أرضاً لو ظفرت بها ... كحلت بها من شدة الشوق أجفاني

إن حب الوطن والأرض عند الفلسطيني واجب، وذلك لما لفلسطين من مزايا كثيرة، فهي مهد الحضارات ومنطلق الرسالات، واليها أسرى برسولنا محمد (صلى الله عليه وسلم) ومنها عرج به إلى السماوات العلى، وفيها المسجد الأقصى المبارك أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، وأحد المساجد التي تشد إليها الرحال. عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله : "لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام، ومسجدي هذا والمسجد الأقصى" (رواه البخاري).

وكذلك أرض فلسطين أرض مقدسة عند المسيحيين ففيها كنيسة القيامة في القدس وكنيسة المهد في بيت لحم والبشارة في الناصرة. وقد بارك الله عز وجل أرض فلسطين في القران الكريم فقال : "سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله". إن حب الوطن من الدين، وجعل الإسلام الدفاع عن الوطن فرضاً على كل مسلم إذا ما أغتصب شبرَ من أرضه، وهذا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، يعزٍ عليه ترك مكة حينما هاجر منها بدينه فنظر إليها نظرة المحب المشتاق وقال مودعاً : "والله إنك لخير أرض الله، وأحبُ أرض الله إلي ولولا أني أُخرجتُ منك ما خرجت" (رواه الترمذي). وعن ابن عباس قال: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمكة: "ما أطيبك من بلد وأحبك إلي، ولولا أن قومي أخرجوني منك ما سكنت غيرك" (رواه الترمذي).


مواجهة.. في بلدة يطا/الخليل — تصوير: نايف الهشلمون

كذلك لا بد من الإشارة إلى إن المخيم الذي أجبر الفلسطيني على إن يسكنه لا يعتبر موطنا اصلياً للفلسطيني اللاجئ، وإنما هو مكان مؤقت اضطر الفلسطيني على أن يسكن فيه ويعيش فيه، حتى يأتي يوم العودة إلى الوطن الأصلي إلى المدينة والقرية الفلسطينية، فكل فلسطيني طرد من أرضه وبيته ما زال يحتفظ بمفتاح البيت، فأهلنا اللاجئون ينتظرون العودة إلى ديارهم بفارغ الصبر، ويعيشون على أمل الإلتحام مرة أخرى مع أرضهم.

---

* يوسف عيسى خليفة: من مواليد عام العبيدية – بيت لحم.حاصل على دبلوم في الدراسات الإسلامية، له عدة مؤلفات ودراسات منشورة وأخرى مخطوطة، يعمل إماماً وخطيباً في وزارة الأوقاف الفلسطينية.

٣٠ عاما على يوم

سخنين

الإربعاء، ٢٩ آذار، (١٥:٠٠): برنامج فني ثقافي، معرض كاريكاتير الفنان الشهيد ناجي العلي، ندوة بعنوان "يوم الارض، تجربة وتحديات" المكان: مبنى اتحاد جودة البيئة، بجانب استاد الدوحة.

الخميس، ٣٠ آذار، (١٥:٣٠): مسيرة جماهيرية تنطلق من شارع الشهداء مرورا بالشارع الرئيسي وتنتهي عند النصب التذكاري لشهداء يوم الأرض.

كفر كنا، الجليل

الخميس، ٣٠ آذار (١١:٠٠ صباحا): مسيرة جماهيرية من ضريح الشهداء حتى ضريح الشهيد محسن طه في مركز القرية، مرورا بالشارع الرئيسي.

عرابة، البطوف

الخميس، ٣٠ آذار (١١:٠٠): مسيرة جماهيرية تنطلق من المجلس المحلي وتنتهي عند النصب التذكاري للشهداء.

اللد (المسيرة المركزية)

الخميس، ٣٠ آذار (١٥:٣٠): تنطلق من ساحة المسجد الكبير بجانب محطة الباصات المركزية وتختتم بمهرجان خطابي احتجاجي يعقد امام بلدية اللد.

بيت سيرا، رام الله (المسيرة المركزية)

الخميس، ٣٠ آذار، (١٢:٠٠). الانطلاق من دوار المنارة في رام الله، الساعة ١٠:٣٠ صباحا باتجاه بيت سيرا.

عابود، رام الله

الخميس، ٣٠ آذار. مظاهرة تنطلق من مركز القرية إلى المناطق المجروفة لغرض بناء جدار الفصل العنصري.

بدرس، رام الله

الخميس، ٣٠ آذار. مظاهرة تنطلق باتجاه الأراضي المجروفة لغرض بناء الجدار، وسيتم غرس شجر الزيتون.

الأعلام الجغرافية الفلسطينية بين الطمس والتحريف

ليمان، وذلك عام ١٩٤٩.

أدمة: خربة تقع بين غور الأردن والجليل السفلي، وتسمى اليوم جفعات أدموت.

أرسوف: موقع استيطان قديم، مذكور في المصادر العربية يقع إلى الشمال من يافا، وأسماه اليهود تل أرشاف.

أريحا: المدينة المعروفة، حرف اسمها إلى يريحو.

الأشرفية: قرية عربية هجّر أهلها عام ١٩٤٨، تقع إلى الجنوب الغربي من بيسان على بعد ٢كم،وقد أقيم مكانها كيبوتس »رشافيم« واسمه كما ترى مقارب لاسم القرية العربية وتحريف له.

أشوع: قرية في ضواحي القدس، وقد أقيم في محيطها مستوطنة اشتاؤل سنة ١٩٤٩.

اقبالا: عين تقع على مسافة ٧كم غرب القدس، وغير اسمها إلى عين حيمد.

اقرت: يوكرات، ومشكلتها ما تزال قائمة، هجر أهلها عام ١٩٤٨، وموقعها في الجليل الغربي، وأهلها ما زالوا يطالبون بالعودة اليها.

اعبلين: قرية عربية في الجليل الجنوبي الغربي. أقيمت في محيطها مستوطنة ابليم.

اكسال: بلدة عربية كبيرة في الجليل السفلي، حرف اسمها إلى كسيلوت.

أم جونة: قرية عربية أسس ت في أراضيها سنة ١٩٠٩ مزرعة، ثم مستوطنة دجانيا أ، ب.

أم خالد: خربة قديمة أسس ت في مكانها ومن حولها مستعمرة نتانيا سنة ١٩٢٨، وتقع إلى الشمال من يافا مسافة ٢٨كم تقريبا.

أم دومانة: قرية تقع على بعد ٣٥ كيلو شرق بئر السبع. وفي موقعها أسس ت مدينة ديمونة، وهنا نلاحظ تقارب التسمية.

أم زغل: قلعة على شاطئ البحر الميت، وقد اسماها اليهود باسم مقارب للاسم العربي هو متساد جوزال.

أم سرحان: خربة بين الغور وجبل نابلس على بعد ١٠ كم جنوب بيسان. وقد اسماها اليهود »نير«

أم الشقف: خربة إلى الجنوب من القدس، وقد أقيمت في موقعها مستوطنة شيقف سنة ١٩٨١.

أم العدس: جنوب غرب القدس وأقيم في محيطها مستوطنة جبعات يشعياهو سنة ١٩٥٨.

أم العمد: خربة في الجليل السفلي، وقد أقام اليهود في محيطها مستوطنة ألوني أبا.

أم الفرج: قرية عربية هجّر أهلها سنة ١٩٤٨، وتقع في الجليل الغربي، وأسس اليهود فيها مستعمرة بن عمي سنة ١٩٤٩.

أم هجرين: كركرة.

أندور: قرية على بعد ٤كم شرق جبل طابور، وقد أقيمت فيها مستعمرة عين دور سنة ١٩٤٨.

ب

باب الواد: الموقع المعروف إلى الغرب من القدس، ترجم إلى العبرية، وصار اسمه شاعر هاجاي.

بئر أيوب: نبع في وادي النار شرق القدس أسموه عين روجيل

بئر الزميلي: تل اثري على بعد ١٣ كم شمال غرب بئر السبع، وغير اليهود اسمه إلى بئر هلموت، وأسموا المكان وادي هلموت.

بئر الشقوم: موقع في هضبة الجولان على بعد ٥كم شمال شرق عين جيب، وقد أطلق عليه اليهود اسم بنى يهودا.

بئر صوفة: أو خربة الصوفى، ويقع على مسافة ٦كم غرب بئر السبع، وقد أقيم في الموقع كيبوتس حتسيريم ١٩٤٦، وهو بمعنى مسكن الرعاة ويناظر الكلمة في العربية حظائر.

بئر الطابية: ويقع في أراضى قرية القسطينة، وقد أقيمت في دائرته مستعمرة بئر طوبيا.

بئر ظل الموت: ويقع على بعد ٢٠ كم شمال ايلة، وقد أسس ت فيه اليوم مزرعة باسم بئر أوروا.

بئر عسلوج: وهو لقبيلة العزازمة ويقع في النقب، وقد حرّف اسمه ليصبح بئر مشآفيم.

بئر المكسور: غدا اسمه بونشبار.

بئر المليحة: ويقع في وادي عربة، غيّر اسمه ليصبح بئر منوحاه.

بئر بورين: ويقع إلى الغرب من طولكرم، في السهل، وقد أقيمت في محيطه مستعمرةبئيروتايم.

بئر يعقوب: على مسافة ٢كم شمال غرب الرملة، وتقوم مكانها اليوم مستوطنة تلمي مناشيه، التي أسس ت سنة ١٩٩٥، وقد غدت اليوم ضاحية لمدينة الرملة، وربما أسميت في بعض الأحيان حوطر.

بتير: البلدة العربية المعروفة وقد هجّر أهلها سنة ١٩٤٨، وأقيم في محيطها مستعمرة بيتار، أوبيت تار.

البحر الابيض المتوسط: يم هاتيخون.

البحر الاحمر: يم سوف.

البحر الميت: يم هاميلح.

بحيرة الحولة: يمات حولة.

بحيرة طبرية: يم هاجليل، يم طبريا، يم كنيرت.

بربرة: قرية عربية هجّر أهلها عام ١٩٤٨، وتقع على مسافة ٥كم جنوب عسقلان،وقد أقيمت في أراضيها مستعمرة مبكيعيم سنة ١٩٤٨.

البرج:١) قرية قرب طولكرم، وقد أقيم في موقعها مستعمرة بورجتا.

٢) وقرية اخرى قرب الكرمل، وقد أقيم في محيطها مستوطنة بنياميناً، باسم البارون بنيامين روتشلد.

برعم: قرية عربية هجّر أهلها عنوة عام ١٩٤٨، وما يزال أهلها يطالبون بالعودة إليها، وقد أقيمت فيها مستعمرة برعام عام ١٩٤٩.

بستان الجليل: كفار فيلادلفيا.

بشيت: قرية عربية هجّر أهلها عنوة عام ١٩٤٨، وتقع في السهل الساحلي الأوسط، وقد أقام اليهود في أراضيها ثلاث مستوطنات هي:١) ميشار سنة ١٩٥٠
٢) كفار أبيب سنة ١٩٥١
٣)سديمة سنة ١٩٥٤

البصة: أقيم في موقعها مستعمرة باسم بيتست، وهي من أعمال الجليل الغربي.

البطيمات: قرية هجّر أهلها عام ١٩٤٨، وتقع إلى الجنوب الشرقي من جسر الزرقاء، وقد أقيم على أنقاضها كيبوتس رحابيم، الذي انتقل للاستيطان

يوم النقب: الدعوة الى اعتبار القرى غير المعترف بها في النقب قضية كل الفلسطينيين داخل إسرائيل

تقرير: إليزابيث نصار*

خاص بـ "حق العودة"

جاء الخامس والعشرون من شباط ٢٠٠٦، وحان موعد السفر الى الجنوب، للوقوف وقفة رجل واحد مع أهلنا في النقب. هذا الموعد الذي دعا اليه المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها، بالتنسيق مع جمعيات اهلية عربية وأطلق عليه إسم "يوم النقب". انطلقت الباصات من الجليل والمثلث والمدن الساحلية العربية، أطفالاً، شيوخاً، نساء وشبيبة، باتجاه مفرق السقاطي، شمال النقب، لإطلاق صرخة ضد الغبن والقهر واستلاب الأرض العربية وكانت الصرخة مدوية، وكان اللقاء أشبه بالعرس الفلسطيني. واكتمل المشهد بحضور غير منقوص لممثلي وقيادات الأحزاب العربية.

وقد قدر عدد المشاركين بيوم النقب نحو ١٦٠٠٠ مشارك من المناطق المختلفة بما فيها اهالي النقب. وقد أثرى المكان وفد عن المنتدى الطلابي لحقوق الإنسان، الذين استعدوا للحدث بمجموعة من الأهازيج فأنشدوها وردد الناس وراءهم بحماس: " هونا ضاعت فلسطين، هونا بدنا نلاقيها "، " يا ابن النقب لا تهكل هم، حتماً راجع عليها "، " بالروح بالدم نفديك يا فلسطين "، "النقب أرض عربية مش ناقصها هوية ". وهل من الممكن أن تمر مظاهرة تضامنية ووقفة وطنية دون اللجوء الى القصيدة الخالدة التي كتبها الشاعر توفيق زياد؟! فها هي تخرج من الأفواه قوية صادقة مجلجلة "أناديكم وأشد على أياديكم وأبوس الأرض تحت نعالكم وأقول أفديكم". ومجموعة أخرى من الشباب تحمل لافتات بأسماء القرى الخمس والأربعين غير المعترف بها، فلاحت أسماء كثيرة منها الزعرورة وغزة والمذبح وتل الملح وعمره والمكيمس ودريجات وتل عراد وأم رتام وعوجات والطويل والعرة.. أسماء غالية على أصحابها منقوشة في الذاكرة.

كانت مظاهرة شعبية مدوية ومكتملة بالمشهد الحزبي. وعقد مؤتمر صحافي أداره الصحافي صقر أبو صعلوك المسؤول عن النشاط الإعلامي للمجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها. وألقى حسين الرفايعة، رئيس المجلس، كلمة ترحيبية بالأهل، وأعلن عن إقامة الصندوق العربي لتنمية القرى غير المعترف بها، مؤكداً على ضرورة تكاتف الأحزاب العربية المختلفة حول موضوع النقب وإقامة لوبي ضاغط داخل الكنيست بعد الانتخابات مباشرة واعتبار قضية القرى غير المعترف بها قضية كل الفلسطينيين داخل إسرائيل. من جهته، أثنى المهندس شوقي خطيب، رئيس لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، على هذا الحضور المكثف وأكد على أنه نجاح للوحدة الجماهيرية الضرورية لإنجاح أي كفاح، ودعا الى مواصلة النضال إلى أن يحصل كل طفل عربي فلسطيني في النقب على حقه الكامل في الحياة الكريمة. ولينتهي بعد ذلك المطاف بالصعود الى الحافلات للتوزع على ١٧ من القرى غير المعترف بها، لهدفين أولهما التعرف والاطلاع عن كثب على ظروف الحياة القاهرة التي يواجهها السكان بشجاعة وصبر. وثانيهما زراعة اشتال الزيتون لتثبيت الأهل. وهو تقليد سنوي يعود الى أربعة أعوام إلى الوراء، بريادة ومبادرة جمعية الأهالي في الناصرة وبدعم من مؤسسة التعاون الفلسطيني. وقد تم التبرع لهذا اليوم بـ ٢٦٠٠ شتلة زيتون وزعت على ١٣٠ دونما، بغرض حماية هذه الأراضي من خطر المصادرة المتربص بها.

توجهت الحافلة بنا نحو قرية صواوين، لتبدأ الرحلة عبر مغارة الزمن. منذ اللحظة التي تنحّت فيها الحافلة نحو طريق ترابي ، تشعر أنه لن ينتهي، أمامك وخلفك أرض صحراوية، تبدو بكراً، لم تلمسها يد الحضارة ولا قبضة التكنولوجيا. ثم تلمح صفائح من التنك، مبنية على شكل غرف. وكأنها بيوت! متناثرة هنا وهناك. تقطع بنا الحافلة نحو ١٥ كم، معظم القاطنين هنا يقطعونها يومياً سيرا على الأقدام، وعلى رأسهم طلاب المدارس، أول وأكثر من يدفع ثمن هذه المأساة، من جهدهم الخاص، وغالبا ما يكون هذا الثمن باهظا وذا أبعاد مصيرية، فهطول الأمطار يزيد الطين بلة، ويمنعهم من مغادرة البيت ثلاثة ايام على الأقل، كل مرة، ليصل مجموع أيام الغياب على مدار السنة ثلاثين يوماً وربما أكثر، فيتراجع تحصيلهم الدراسي وينتهي الأمر بمعظمهم إلى الرسوب والتسرب من المدارس بمراحل متفاوتة.

كانت محطتنا في مضافة عشيرة النباري، وكان الاستقبال حاراً ومؤثراً. وكانت الضيافة ضيافة أهل جود وكرم تماماً كما سمعنا عنها وقرأنا في الكتب. "نحن هنا منذ ٧٥ عاما ، ولم نر قطرة ماء من الدولة! ". أخبرنا نجل المضيف الكريم، بعد الترحاب، وفي زخم ضيافي متواصل من قهوة وشاي وعصير، واصل المضيف كلامه: " لا توجد هنا عيادة، ولا حتى ماسورة ماء، نضطر لجر الماء سبعة كيلومترات بمساعدة جرار. اذا ما زرتم مستشفى سوروكا في بئر السبع ستجدون أن بين كل خمسة أولاد أربعة من العرب البدو، أغلب الظن نتيجة الظروف المزرية التي نعيشها، فالماء قليل وإن وجد فهو غير نظيف. والعواصف الرملية التي لا تجد حتى شجرة لتخفف من وطأتها تجعل المناخ مغبراً، أغلب الأحيان، فيثقل على الأجهزة التنفسية لهؤلاء الأطفال. أضف إلى أن القانون الإلزامي للتعليم المجاني لم يصلنا ولم نسمع به! ويتساءلون بخبث كالمشككين لماذا يفشل البدوي في المدرسة. واطمئنهم نحن اذكياء ونحب العلم. نحن شعب يريد العيش، لكن شعب تنقصه كل مقومات الحياة كيف بدو يعيش؟ ". ويقول لنا مازحاً ومنبهاً في آن : " قد تحتجزون هنا إن أمطرت ". ويواصل تساؤله المفجع بالألم : " وإن شعرت إحدى النساء بألم الولادة فجراً، كيف ستصل الى مستشفى سوروكا؟ ". " العيادات تأتي الينا شرط ان نضمن لهم عشرين ثلاثين منتسبا إلى حزب الليكود وأنا لا أستطيع أن اضمن هذا الأمر ولا أريده. أنا لن أرحل عن أرضي، ولن أحقق لهم حلمهم، حتى لو بدي أشرب مي مع طين! أترك سبعين دونم هنا وأروح أشتري دونم هناك (في المدن المقترحة لتوطين البدو)، الزلمة هذا،(مشيراً إلى والده الجالس القرفصاء) وصّاني ،هذي الأرض أعطيتك إياها، أعطيها لأبنك! وهذا ما سأفعل ". بالمناسبة، الرد الإسرائيلي تجاه هذا التواصل مع أهلنا في النقب جاء مهرولاً. فقد هدمت الجرافات بعدها بيومين خمسة بيوت في قرية أم متنان غير المعترف بها. ليكون الرد الشعبي إعادة البناء خلال أقل من أسبوع.

المهندس شوقي خطيب كان راعي هذا العرس– التظاهرة الوطنية، فهذا اليوم تجري احداثه تحت مظلة لجنة المتابعة، وكان لمراسلة "حق العودة" معه هذا اللقاء التالي:

كيف تتوقع أن يكون صدى هذه الفعالية على الشارع اليهودي ؟

"في هذا اليوم، نحن أوقدنا شعلة بعنوان حق أهل النقب في العيش بكرامة على أرضهم. وأتوقع أن تبقى مشتعلة من خلال الشارع العربي. في المقابل أتوقع أن يقف الإعلام الإسرائيلي عند هذه الحالة الإنسانية التي أوجدتها الدولة والتي طالما عرفها كما تعرّفها الدولة بتجمعات الشتات البدوي. دون أن يكلف نفسه عناء كشف الحقيقة ".

اجتمعنا هنا هذا اليوم الى جانب اخواننا في النقب. ولكن، ماذا بعد؟

"وقفة الخامس والعشرين من شباط هذه، ليست بداية نشاطاتنا من أجل النقب.انا شخصيا، منذ تسلمي رئاسة لجنة المتابعة واللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية وانا اولي النقب الأهتمام الجدير. ولاتنسي ان العنوان المركزي ليوم الأرض، العام الفائت، كان النقب. كذلك سيكون النقب العنوان المركزي ليوم الأرض القادم ".

المجتمع العربي البدوي يعيش في عزلة وكأنه مبتورعن الجسد العربي في الشمال والمثلث(وللبتر الجغرافي المتعمد أصلاً دور في ذلك)، كيف نعزّز التواصل بيننا؟

"هذا الحضور المكثف من جانبنا له دور تعزيزي. بما في ذلك التزام أعضاء لجنة المتابعة. واجبنا أن نستثمر حضورنا عبر إدراكنا لحجم ووطأة المأساة التي يعيشها أهلنا في النقب فنعكسها بداخل مجتمعنا ونطلق صرختنا إلى جانبهم. وهو ما حصل اليوم تعبيراً عن التضامن والإلتحام مع أبناء شعبنا في الجنوب. وجودنا هنا بكل أطيافنا السياسية والعمرية هو إحياء لهذه الرسالة الهامة ".

مع ذلك، هل سنشهد "يوم النقب" اكثر من يوم في السنة؟

"قلت وأكرر، هذه ليست الخطوة الأولى في هذا المجال، فنحن في عمل دؤوب لتغيير الواقع. الشعلة ستبقى مرفوعة بيدنا إلى أن تنتزع الحقوق ويتم الإعتراف بالقرى كاملة ".

الأرض الخالد (نشاطات وفعاليات)

بعلين، رام الله

الجمعة، ٣١ آذار. مظاهرة تنطلق باتجاه موقع التجريف وبناء الجدار.

بيت لحم

الخميس، ٣٠ آذار. مظاهرة تنطلق من أمام مقر البلدية في المدينة باتجاه جدار الفصل العنصري.

الخليل

أسبوع نشاطات (٢٧ حتى ٣١ أذار). تشمل معرضاً للصور، ورش عمل، عرض أفلام وثائقية، وتوزيع مواد إعلامية خاصة بيوم الأرض.

قلقيلية

الخميس، ٣٠ آذار. اعتصام أمام الأراضي المجروفة والمهددة بالمصادرة.

جيّوس، قلقيلية

الخميس، ٣٠ آذار، (١٠:٠٠). مظاهرة نسوية تنطلق من القرية في مظاهرة باتجاه البوابة الرئيسية لجدار الفصل.

جنين

الخميس، ٣٠ آذار. مسيرة تنطلق من وسط المدينة باتجاه الأراضي المجروفة والمهددة بالجرف، وستغرس أشجار الزيتون. تسبقها مسيرة تنطلق من الزبابدة.

أريحا

الجمعة، ٣١ آذار (بعد صلاة الجمعة). مسيرة طلابية باتجاه الأراضي المهددة بالمصادرة.

كفل حارس، سلفيت

الخميس، ٣٠ آذار. مسيرة تنطلق باتجاه البوابة الرئيسية لجدار الفصل العنصري.

مردا، سلفيت

الخميس، ٣٠ آذار. مظاهرة احتجاجية تنطلق من مركز القرية

رافات، سلفيت

الخميس، ٣٠ آذار. عدد من المسيرات تلتقي في مركز القرية لتنطلق باتجاه موقع بناء جدار الفصل العنصري.

طولكرم

الخميس، ٣٠ آذار (١٢:٠٠). مسيرة تنطلق من أمام البلدية باتجاه حاجز جبارة.

الناصرة

الإثنين، ١٠ نيسان، (٠٩٠٠–١٥:٠٠). مؤتمر من تنظيم المركز العربي للتخطيط البديل بعنوان "الديمغرافيا وتاثيرها على سياسة التخطيط في إسرائيل". المكان: قاعة فرانك سيناترا. (للحجز: acap@ac-ap.org).

النقب تحت المجهر: الجذور، الواقع والمصير

تقرير: إليزابيث نصار*

خاص بـ "حق العودة"

عيون ترنو إلى النقب، إلى البيت بشوق وحنين وألم، هي عيون السكان الأصليين، أصحاب البيت وأصحاب الأراضي تتشبث بماضيها وحاضرها ومستقبلها. وعيون سلطوية طامعة تريد الاستيلاء على النقب ودحر أهله وحصرهم في جيتوات – مدن محدودة العدد والمساحة سلفاً، بحجة تطوير البدو وتمدينهم. تاريخ مأساتهم من تاريخ النكبة. باتوا لاجئين ومهجرين. هم جزء لايتجزأ من الشعب الفلسطيني، لكنهم ذاك الجزء المنسي منه. بينما ناقوس الخطر يدق اليوم أكثر من أي وقت مضى. فالمواطنون الفلسطينيون من الجليل إلى المثلث والنقب، يواجهون فترة هي من أحلك الفترات وأخطرها. يضطرون فيها لمواجهة قوانين تهدد الفلسطيني في شخصه وفي أرضه.. من قانون لم الشمل، إلى قوانين التنظيم والبناء وقرارات الهدم، وحتى خطط الترانسفير الطوعي. بيد أن الوضع في النقب أعمق خطراً وأبلغ مأساوية.

يشكل النقب ثلثي مساحة فلسطين التاريخية، فهو يمتد على مساحة ١٣ مليون دونم. من قرية الفالوجة شمالاً، التي حاصرتها القوات الصهيونية عام ١٩٤٨ ثم دمرتها بعد احتلالها، حتى أم رشرش أي ما بات يعرف بمدينة ايلات الواقعة على خليج العقبة. وعرفت مدينة بئر السبع فترة ذهبية كمدينة لواء أساسية تجتذب إليها أهل المنطقة بأسواقها ومتاجرها ومساجدها قبل أن تسقط عام ١٩٤٨، وبسقوطها يتشرد أهل النقب البالغ عددهم حينها حوالي ١١٠،٠٠٠ نسمة. ويتفرق شملهم مكرهين على الرحيل نحو مصر وسيناء والأردن والخليل وغزة. هكذا تشرد ٪٩٠ من عرب النقب، وانهارت البنى الإجتماعية التي كانت قائمة قبل عام ١٩٤٨. وفرض عليهم الحكم العسكري (كما فرض على باقي القرى والمدن العربية) ومنعوا من العمل والتعليم مما أدى إلى تجهيلهم وإفقارهم وعزلهم.

> **يعيش أكثر من ٥٠٪ من السكان البدو في النقب، الذين يصل تعدادهم إلى ١٦٠،٠٠٠ نسمة في ٤٥ قرية غير معترف بها، تحرمها السلطات من أبسط مقومات الحياة الأساسية مثل الماء والكهرباء والشوارع والعيادات الطبية ورياض الأطفال والمدارس. وترفض السلطات منح السكان رخصاً لإقامة مبان ثابتة. وتعتبر جميع أشكال السكن، ما عدى الخيام أو مباني الصفيح – التي تصل فيها درجة الحرارة صيفاً إلى ما يزيد عن ٤٥ درجة مئوية – غير قانونية ويفرض على أصحابها غرامات باهظة، وتعمل فيها إجراءات الهدم.**

تم تجميع معظم السكان البدو بالقوة في مناطق نائية وغير خصبة لئلا يشكلوا عقبة أمام الانتشار السريع للاستيطان اليهودي في النقب. فوجدوا أنفسهم في منطقة محددة اطلق عليها اسم "منطقة السياج" (منطقة مغلقة) تقع في الجزء الشمالي الشرقي من النقب في مثلث محصور بين بئر السبع وديمونا وعراد، وتشكل حوالي ٪١٠ فقط من المساحات التي كانت بحيازة السكان البدو قبل العام ١٩٤٨ . ليعيش عرب النقب اليوم على اقل من ٪٢ من النقب رغم انهم يشكلون ٪٢٧ من السكان. ليتسنى لها وضع اليد على الأرض، سنت الدولة الإسرائيلية قانون التخطيط والبناء عام ١٩٦٥، وأصبحت منطقة السياج بموجبه منطقة زراعية يمنع فيها البناء لتصبح كل البيوت والمباني فيها غير قانونية ولتعمل فيها آلة الهدم على كل ما هو مبني وما سيبنى!

مخططات توطين السكان البدو

في نهاية الستينات ومطلع سبعينات القرن العشرين، رسمت الحكومة وطورت مخططات لتوطين السكان البدو من جديد في سبع بلدات هي تل السبع، رهط، عرعرة النقب، كسيفة، شقيب السلام، حورة واللقية. وقامت الحكومة بذلك دون ان تأخذ أسلوب حياة البدو التقليدية بعين الأعتبار، ودون إشراكهم في اختيار شكل السكن الذي يلائمهم. ظاهرياً، وضعت هذه المخططات من أجل خلق الظروف التي تمكن من توفير الخدمات الأساسية للجمهور البدوي، لكن الغرض الحقيقي كان تجميعهم في بلدات التوطين الثابتة ومنعهم من فلاحة أراضيهم التي صودرت من قبل الدولة، أو السكن فيها أو المطالبة بحقوق الملكية عليها. مما يعني حرمان البدو من ممتلكاتهم وفصلهم عن الأرض التي شكلت مصدر معيشتهم.

منذ البداية ، حكم بالفشل على البلدات السبع . فميزانيات البلديات المقدمة من قبل الحكومة كانت، ولا تزال شحيحة للغاية، ومستوى الخدمات فيها متدنٍ والبطالة مستفحلة وكتحصيل حاصل فإن نسبَ الجريمة بتصاعد خطير. وعلى الرغم من الهدف المعلن، يقبع الجمهور البدوي في أسفل السلم من حيث المكانة الاقتصادية الاجتماعية على مستوى مواطني الدولة. وفي المقابل تتصدر السلطات اليهودية المجاورة لمعظم البلدات البدوية (مثل عومير وميتار ولهابيم) الأماكن الأكثر علواً في الدولة. هذا ما بينه البروفسور إسماعيل أبو سعد، ابن النقب، في دراسة له، قدمها قبل عامين في مؤتمر بعنوان "التخطيط والسيطرة والقانون في النقب" الذي نظمه مركز عدالة القانوني والمجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها.

> **لماذا يتم التنكر، بمنهجية متعمدة ومدروسة جيداً، لطبيعة المجتمع البدوي القائمة على تربية المواشي والزراعة والاستفادة من منتجات الحليب؟! ولماذا تسمح الدولة بنمط الحياة القروي هذا لمواطنيها اليهود، فتراهم يقيمون المزارع الفردية الممتدة على آلاف الدونمات، ناهيك عن القرى التعاونية والكيبوتسات، وكيف ينسجم هذا الأمر مع القوانين الأساس في الدولة وعلى رأسها قانون كرامة الإنسان وحريته!!!**

على الرغم من كل الوسائل الحديثة المتاحة التي عرضتها البلدات الثابتة من رياض الأطفال ومدارس وشبكات مياه وعيادات، لتصبح نقاط جذب، إلا إنها لم تنجح باستقطاب أكثر من ٪٥٠ من السكان البدو في النقب، الذين يصل تعدادهم إلى ١٦٠،٠٠٠ نسمة. واختار ما يزيد عن ٨٦،٠٠٠ منهم العيش في ٤٥ قرية غير معترف بها، وعليه تحرمها السلطات من أبسط مقومات الحياة الأساسية مثل الماء والكهرباء والشوارع والعيادات الطبية ورياض الأطفال والمدارس الابتدائية وفوق الابتدائية. وترفض السلطات منح السكان رخصاً لإقامة مبان ثابتة. وتعتبر جميع أشكال السكن، ما عدى الخيام أو مباني الصفيح – التي تصل فيها درجة الحرارة صيفاً إلى ما يزيد عن ٤٥ درجة مئوية – غير قانونية ويفرض على أصحابها غرامات باهظة، وتعمل فيها إجراءات الهدم. وقد تم هدم حوالي ١٢٩٨ مبنى في الفترة الواقعة بين ١٩٩٢–١٩٩٨. في العامين الأخيرين هدم اكثر من ٢٠٠ منزلاً، وتم رش حوالي ٢٩،٧٠٠ دونم من الحنطة بواسطة المبيدات الكيماوية.

يوضح البروفسور إسماعيل أبو سعد، وهو محاضر في جامعة بن غوريون، كيف يعمل جهاز التربية والتعليم على تسخير التعليم كأداة للطرد من القرى غير المعترف بها. من خلال اعتماد حل المدارس المؤقتة. يجري الحديث عن ١٩ مدرسة ابتدائية تخدم السكان الذين يعيشون في ٤٥ قرية غير معترف بها. وهي عبارة عن بنايات من التنك أو الخشب أو الإسمنت، ولا يوجد ما يكفي من غرف تدريسية أو مختبرات. العديد من القرى غير المعترف بها تعاني من نقص في المدارس (إذا وجدت الابتدائية تنقص الأخرى) ويضطر ٦٠٠٠ طفل إلى قطع مسافة طويلة، يوميا للذهاب إلى المدرسة في القرية المجاورة. واذا ما وضعنا للأرقام وجوها واسماء، فإن ياسر ابن الثامنة وسالم ابن التاسعة من عشيرة العزازمة (HUMAN RIGHTS WATCH) يضطران للإستيقاظ في الخامسة صباحا، وقطع مسافة كيلومترين على اقدامهما، من بيتهما المبني من الصفيح ليصلا إلى الشارع الرئيسي. هناك ينتظرهما الباص ، ليقطع بهما مسافة ١٠٠ كيلومتر نحو سيغف شالوم. وبانتهاء الدوام يعاودان الكرة نحو بيتهما. يقطعان ٢٠٠ كلم يوميا. والأمر اصعب في الشتاء، " أمي توقظنا في العتمة ونضطر للركض تحت المطر، بكل ما أوتينا من قوة، وإن تأخرنا يفوتنا الباص". وكان لمراسلة "حق العودة" الحوار التالي مع البروفسور اسماعيل ابو سعد:

س: لفت انتباهي تبني الخطاب الحكومي المتعلق بالمواطنين العرب في النقب، من قبل جامعة بن غوريون، على موقع الإنترنت الخاص بمركز دراسات المجتمع البدوي وتطوره؟

ج: صحيح. مركز الأبحاث أسس عام ٢٠٠١ ، وكنت أنا من تولى رئاسته. لكن وللأسف تم تسييسه، بعد ذلك. وعليه لا تربطني به أي علاقة منذ سنوات. وبخلاف ما خطط، أصبح المركز يخدم سياسات الدولة خصوصاً في فترة ولاية رئيس الجامعة السابق افيشاي برفرمان (الذي انتسب إلى حزب العمل مؤخرا ليقف إلى جانب عمير بيرتس كذخيرة انتخابية)، ولم يعد المركز فعلاً يمثل أهل النقب.

س: ولتوضيح الفكرة، جاء في الموقع، على سبيل المثال: المشاكل تتزايد، نسبة الأطفال تزيد عن ٦٥ ٪ من مجموع السكان، وهم يتزايدون بنسبة ٤،٨ ٪ كل سنة، وهو أحد أعلى معدلات النمو في العالم. ما القصد من هذا برأيك؟

ج: طبعا، يلومون الضحية. يتم إغفال حقيقة أن المجتمع البدوي هو مجتمع قروي ومحافظ وتقليدي. وأن قوة الإنتاج في هذه المجتمعات مربوطة فعلياً بعدد الأفراد لتعمل بالأرض وفي المراعي. جاءت إسرائيل وأخذت منهم الاقتصاد التقليدي بشكل مباغت وفوري بينما التغيير، في سياق التمدين، هو عملية مستمرة وتأخذ وقتا.

س: ما هو دور العمل الأهلي، برأيك، وخصوصا المبادرات الذاتية، لتقليص الغبن الواقع؟

ج: لا تنسي ان الحديث يدور عن شريحة مستضعفة، أفقر سبع بلدات في إسرائيل هي البلدات الثابتة التي أقامتها إسرائيل لتوطين المهجرين المقتلعين الذين فقدوا كل شيء! هذا من ناحية، أما عدد الأثرياء العرب من الفلسطينيين فهو محدود أيضاً. ومن الناحية الأخرى، أغلبية الجمعيات الأهلية لا تعمل بالإتجاه المطلوب. وأنا اسأل ماذا فعلت هذه الجمعيات باتجاه تحقيق التغيير الجذري؟ تراهم يشددون على قضية "تمكين المرأة"، هذا جيد. ولكن المهم هو كيف نحقق ذلك. في الغالب تنظم الجمعيات دورات تدريبية قصيرة للمرأة لكنها في المقابل لا توفر لها فرص عمل، وبدون عمل لن تحقق المرأة شيئاً من استقلاليتها. هل هذا إذاً تمكين مجد؟! بينما نجحنا نحن، في توفير ٢٠٠ منحة من الخارج كأجر تعليم في الجامعة للفتيات (ابتداءاً من ١٩٩٧)، هذا هو التمكين الحقيقي والجذري. عندما تتعلم المرأة وتضمن عملاً، ستحارب من أجل حريتها وستصبح مسألة تنظيم الأسرة أمراً حتمياً بل طبيعياً. بدون عمل جدي لتوحيد الصفوف والإستثمار بمجال التربية والتعليم ستبقى كلمة التمكين خاوية وسنبقى محتجزين في دوامة صعبة جداً، خصوصا أن أكثر الطلاب العرب بالمجمل لاينهون الدراسة الثانوية، والثلثين لا يتوجهون إلى الجامعات. وهنا تكمن الخطورة، لأنه كلما كان الشعب جاهلاً أكثر كلما سهلت السيطرة عليه. السلطة معنية بالوضع القائم ومهمة الجمعيات في هذه الحالة ان تقنع الناس بالمطالبة بحقوقها.

س: لكن، ألا يولد القهر الإنفجار؟

ج: هذا سيحصل عاجلا أم آجلا، لكن المشكلة أن الانفجار أصبح بالاتجاه العكسي، داخلياً. فالشباب اتجه نحو الإجرام والمخدرات. الإنفجار الإيجابي يتحقق عندما تتحد



الدائم في أراضي قنير.

البعنة: قرية عربية في الجليل الغربي، أقيم في أراضيها مستوطنة بيت عنات.

البقيعة: غورة في صحراء القدس غرب البحر الميت، أطلقوا عليها اسم بقعات هوركانيه.

بني شعت: قرية على بعد ١٠ كم شمال شرق خانيونس، أقيم في أراضيها كيبوتس كسوفيم سنة١٩٥١.

بيت جبرين: قرية عربية هجر أهلها عنوة عام ١٩٤٨ وقد أقيم في محيطها وعلى أراضيها مستعمرة بيت نير، إلى الشمال، وكيبوتس بيت جوبرين.

بيت جيز: قرية عربية إلى الشمال من القدس، وقد أقيم على أراضيها عام ١٩٤٨ كيبوتس هارئيل.

بيت دجن: إلى الشرق من يافا على الطريق إلى الرملة، وقد أقيمت فيها مستوطنة بيت داجان.

بيت دراس: إلى الشرق من طريق اسدود عسقلان، وقد أقيم في موقعها مستعمرة جبعاتي أو مسيلات عوز، كما تعرف باسم جن جبعاتي.

بيت سوسين: قرية عربية هجّر أهلها عام ١٩٤٨، وتقع في المروج، وقد أقيمت على أراضيها مستعمرة تاعوز.

بيت عسفة: أقيمت في محيطها مستعمرة يدنتال سنة ١٩٥٣. وتقع قرب عسقلان.

بيت عور (التحتا والفوقا): غرب رام الله، وحرف اسماهما إلى بيت حورون تحتون، عليون.

بيت ليد (السهل): أقيمت في أراضيها مستعمرة شبوت سنة ١٩٥٠.

بيت محسير: قرية عربية هجّر أهلها عام ١٩٤٨، وتقع على بعد ٣كم جنوب شرق باب الواد، وقد أقيم في موقعها مستعمرة بيت مئير.

بيت نبالا: قرية عربية في سهل اللد، وقد أقيم في موقعها مستوطنة بيت نحمياه التي كانت مستهدفة في الخمسينات من قبل الفدائيين المصريين والفلسطينيين، وتعرف باسم كفار ترومان.

بيت نقوبا: قرية عربية هجّر أهلها عام ١٩٤٨، وتقع غرب القدس، وأقيم مكانها مستوطنة بيت نكوفا.

بيدر الكوكب: قرية على بعد ١٣ كم جنوب شرق نابلس، وقد غدا اسمها اليوم جوريس.

بيرين: موقع بين سيناء والنقب، وقد أقيم فيه كيبوتس عام ١٩٥٦ باسم بئيروتيم ثم اسمي من بعد «عزوز».

بيسان : بيت شآن.

ت

تربيحا: بلدة في الجليل الأعلى قرب الحدود اللبنانية، أقيمت في حدودها مستعمرة سوميرة سنة ١٩٤٩.

التل: قرية بجانب رام الله، هاعاي.

تل الأدهم: أصبح في محيط مستعمرة كريات آتا. (انظر كفر عطا(

تل أبو بابين: ويقع في الجليل الأعلى، وقد ترجم اسمه مفردا إلى تل شاعر.

تل أبو الجمال: انظر تل السوق.

تل أبو الخنزير: ويقع في الجولان، وحوّل اسمه إلى هارشيفون.

تل أبو خنزبرة: شمال غرب بحيرة الحولة (مردومة الآن) وحوّل اسمه إلى جفعات هاام.

تل أبو سلطان: ويقع في السهل الساحلي الأوسط، وقد أسماه اليهود تل ماحوز.

تل أبو فرج: وقد حوّل اسمه إلى تل كفار كرنايم.

تل أبو هريرة: في النقب الشمالي الغربي، وقد حرّف اسمه إلى تل هرور.

تل أبو النداء: في الجولان، وهو مسمى باسم ولي مدفون فيه، حول اسمه إلى هارابيتال، أو أبيطال.

التل الأخضر: ويقع إلى الشمال الشرقي من الحولة، وقد حول اسمه إلى تل آنفا.

التل الأحمر: ويقع شمال الجولان، وقد ترجم اسمه هار أدوم.

تل أم كلخة: تل كيلخ، تحريف.

تل البارون: في الجولان، حرّف اسمه إلى جفعات بزاك.

تل الباشا: ويقع على مسافة ٦ كم جنوب شرق بيسان، وحوّل اسمه إلى تال بيحا.

تل البدوية: ويقع في الطرف الجنوبي الغربي من مرج البطّوف على بعد ٨ كم جنوب شرق شفاعمرو، وقد حول اسمه إلى تل حناتون.

تل البرتة: ويقع على مسافة ٤ كم شمال شرق بيسان، وقد حوّل اسمه إلى تل هوجه.

تل البير الغربي: تل بيرة، جهة البروة (انظر خربة تل البير الغربي)

تل بيت مرسم: ويقع على مسافة٢٠ كم جنوب غرب الخليل على حد السهل، وقد حرّف اسمه ليغدو تال بيت مراش.

تل الترمس: ويقع قريبا من القسطينة، وقد أقيمت في محيطهما مستعمرة عروجوت ١٩٤٩ بعد تهجير أهلها.

تل التماسيح: ويقع على مسافة كيلو متر غرب قرية جسر الزرقاء، وقد ترجم اسمه إلى تال تنينيم.

تل الجديدة: تل قرب بيت جبرين، فيه قناة كانت تنقل الماء اليها، وحرف اسمها إلى تل جوديد.

تل جريسة: جفعات نابليون (انظر تل الفخار).

تل جمة: ويقع في النقب الشمالي الغربي قرب قطاع غزة، وقد أقيمت فيه مستعمرة ريعيم سنة ١٩٤٩.

تل حصاص: في الجليل الأعلى شرقا، وقد حرّف اسمه إلى حيتساتس، وهي تحريف القصاص، اسم آخر له.

تل الحيدر: إلى الشمال من أسدود، وحوّل اسمه إلى تل مور.

تل خويلفة: واد أقيم في أراضيه كيبوتس «لهب» سنة ١٩٦٦. ويقع على مسافة ١٥ كم شمال شرق بئر السبع. وحول اسم الموقع إلى تل حاليف.

تلة الدوير: تقع على مسافة ٥كم جنوب شرق مثلث سمخ، في الغور، وحرف اسمها إلى تال دوبير.

تلة الرادار: قرب القدس، وقد كان فيها موقع للجيش الاردني عام ١٩٦٧، ترجم اسمها إلى جفعات هارادار.

تل الردغة: تل كبير في غور بيسان، والردغة في العربية تعني التراب الرابي غير المتماسك، وقد حوّل اسمه إلى تل شاليم.



جانب من نشاطات يوم النقب ، شباط ٢٠٠٦.

تصوير: إليزابث نصار

الناس. وضع العرب في اسرائيل عامة صعب. لكنه أصعب في النقب حيث يعيش مجتمع معزول وتمارس علينا ككل، سياسة فرق تسد. فنحن مقسمين من منظور الدولة إلى بدو وعربٍ ومسيحيين ودروز. الأمر الذي ضاعف أوضاع النقب سوءاً. أضف إلى وجود قيادة تخضع للمغريات السلطوية.. ناس نفعيين. ماذا نتوقع من شعب جُهّل وقيادة نفعية؟! يجب الابتعاد عن النفعية ووضع رؤية جديدة للتعامل مع مشاكلنا. نصف العالم لايعرف شيئا عن الأوضاع التي نعيشها.. اين التوثيق؟؟

المخطط الرهيب: تصورات للخروج من الأزمة عبر مجلس أبو بسمة

رئيس مجلس الأمن القومي، غيورا آيلند، تطرق إلى جملة من أسباب فشل البلدات السبع في جذب أكبر عدد ممكن من الناس إليها. مشيراً إلى الشح في الميزانيات وسوء الخدمات وانعدام فرص التشغيل وازدياد البطالة. مؤكداً أن هذه القرى استوعبت، أساساً، المهجرين الذين لا أرض لهم. كما أشار إلى اتباع العشائرية في إقامة البلدات مما نفر بعض العشائر، وحال دون انضمامهم إليها. ولا مفر، بنظره، للخروج من هذه الأزمة ، أي التقدم مجددا بموضوع تخليص أكبر مساحة ممكنة من يد العرب في الجنوب، وهو الأمر الذي يحول دون تطوير النقب، إلا عبر إقامة بضع بلدات حديثة تدار شؤونها من قبل مجلس أبو بسمة المعين. ومرة أخرى، يدور الحديث عن بلدات تركيز ليس إلا. وإلا لماذا يتم التنكر، بمنهجية متعمدة ومدروسة جيداً، لطبيعة المجتمع البدوي القائمة على تربية المواشي والزراعة والاستفادة من منتجات الحليب؟! ولماذا تسمح الدولة بنمط الحياة القروي هذا لمواطنيها اليهود، فتراهم يقيمون المزارع الفردية الممتدة على آلاف الدونمات، ناهيك عن القرى التعاونية والكيبوتسات، وكيف ينسجم هذا الأمر مع القوانين الأساس في الدولة وعلى رأسها قانون كرامة الإنسان وحريته!!!

المشكلة لا تنتهي عند هذا الحد. فالدولة، متمثلة بمجلس أبو بسمة، لا تعترف بالقرى غير المعترف بها، هذا من جانب. فهي تعلن عن إقامة هذه القرى وبتغيير واحد أو اثنان أساسيان. أولهما، يجري في الغالب تحريف للاسم بحيث لا يحمل اسم القرية الأصلي، وإنما اسم عشيرة دون غيرها. وأم متنان، هي أحد الأمثلة، حيث تحول اسمها إلى أبو قرينات، نسبة إلى إحدى العشائر رغم المعارضة من جانب الآخرين. أما التغيير الثاني فأبعاده أكثر مأساوية، كما يؤكد الشاب عطرة أبو فريح،المدير العام للمجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب. "فمنذ اللحظة الأولى لانضمام هذه القرى إلى مجلس أبو بسمة أصبحت أراضيها تابعة للدولة، وأصبحت لها حدود جديدة غير حدودها التاريخية، لتنتقل الحقوق من أصحابها إلى دائرة أراضي إسرائيل! وليدخل الناس بعد ذلك في دوامة شراء الأرض لأغراض البناء من الدولة وبأسعار باهظة". وعند الحديث عن الجانب الآخر للموضوع، نرى انه تكوّن جسم غريب، متقطع الأوصال جغرافيا، بخلاف ما هو متبع عند إقامة مجالس إقليمية في الطرف المحظي والمميز لصالحه....هناك "خلف الجدار". فالمجالس الإقليمية "الطبيعية" تنشأ وسط بلدات وقرى متجاورة ومتلاصقة لتستفيد جميعها من المشاريع التنموية وخاصة المناطق الصناعية التي توزع ثمارها فيما بينها بالتساوي. وهكذا نجد أن القرى التي انضمت إلى مجلس أبو بسمة معظمها موجود على خط طولي، يمتد من الشرق إلى الغرب، وبعيد تماماً عن الشوارع العامة. وللمثال لا الحصر، يعتبر آيلند انتقال معظم أفراد قبيلة الترابين من مكانها قرب مستوطنة عومر إلى مكانها الجديد شمال بئر السبع، "إنجازاً كبيراً" أما القرى الجاري العمل لإقامتها فهي:

١. قصر السر، وتقع بالقرب من ديمونا.
٢. أبو قرينات / أم متنان، وتقع بالقرب من مفرق عرعرة.
٣. أبو تلول، وتقع في منطقة مدارس الأعسم، شارع بئر السبع–ديمونا.
٤. بير هداج، بالقرب من منطقة عسلوج.(وادي النعم يُرحل لبير هداج).
٥. دريجات، على سفوح جبال الخليل.
٦. أم بطين، بالقرب من مستوطنة عومر.
٧. الفرعة، شرقي قرية كسيفة، قرب عراد.
٨. عمرة، جنوبي رهط.
٩. مكحول / كحلة، شمال غرب قرية كسيفة.
١٠.الأطرش، الشارع العام بئر السبع عراد (بالقرب من مدارس الأطرش).
١١. السيد (وهي قسم من القرين) مقابل قرية حورة

يذكر ان ابو تلول والفرعة لا تزالان بمراحل التخطيط ولم تحصلان بعد على الصيغة النهائية لوجودهما كقرى.

"أخلوهم كما أخليتم المستوطنين"

تحاول السلطات الإسرائيلية بكافة أذرعها وضع يدها على أكبر مساحة ممكنة من الأرض العربية. وتلجأ إلى كافة الوسائل القانونية والقضائية وأحيانا البلطجية لتحقيق ذلك. ولصبغ إجراءاتها بالحبر القانوني المعتق، فهي تستند إلى قوانين وفرمانات عثمانية وحتى بريطانية. وفي حين تتبنى إسرائيل خطابا ينزع الشرعية عن البدو، تتعاظم في المقابل أهمية القانون الدولي وضرورة تسوية الأراضي في النقب في سياقه، كما في حالات أخرى مشابهة في العالم. صحيح أن معايير القانون الدولي المتعلقة بمكانة البدو في الأرض لا تشكل جميعها معايير قضائية ملزمة حتى على المستوى الدولي، فما بالكم في إسرائيل، مع ذلك، بوسع القضاء الإسرائيلي تطبيق المعايير الدولية عن طريق الارتكاز إلى مبادئ مثل كرامة الإنسان والمساواة والعدل في التوزيع.

يقول غيورا ايلند في الدراسة التي عرضها في مؤتمر هرتسليا الأخير: "أقيمت بين السنوات ١٩٦٩–١٩٩٠ سبع بلدات بدوية ليتم تركيز الشتات البدوي فيها على أساس مراكز ثابتة...هذا الانتقال يواجه مصاعب. منذ ١٩٩٠ لم تحدد سياسة شاملة للنقب. وكانت النتيجة نشوء عملية بناء غير مرخصة على أراض واسعة. الدولة أثبتت في الماضي مقدرتها على التعاطي مع تحديات مركبة تنظيمياً ومادياً وقضائياً، فيما يتعلق بتنفيذ خطة الانفصال. ونوصي بتبني مبدءاً مشابهاً فيما يتعلق بالبدو: أن نعرض حلاً محدداً على تجمعات الشتات، نربطه بجدول زمني وبمبلغ مالي لمجموعة سكانية كاملة على أن تكون معنية بالوصول إلى حل. وبكلمات أخرى، ما دامت الحكومة تمكنت من إخلاء ٨٠٠٠ مواطن يعيشون في مبانٍ قانونية، فبوسعها أيضاً إخلاء آلاف المواطنين الذين يعيشون في مبان غير قانونية.. ".

وفي مكان آخر يضيف: "٦٥٠،٠٠٠ دونم هي اليوم أساس الخلاف بين الدولة والسكان البدو. فهم يعتبرون الأراضي التي استعملوها في السابق للسكن والمرعى والفلاحة، أنها أراضيهم حتى وإن لم تسجل قط في الطابو. بينما الدولة تراها أرض "موات" مستندة إلى القانون العثماني، وهذا ما حكمت به المحاكم أيضاً".

نشوء المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها، كان أمرا حتمياً. نشأ أخيراً عام ١٩٩٧ كنتيجة حتمية لإرهاصات الخطط والمخططات على أشكالها، والهادفة إلى انتزاع الأرض من أصحابها. فهو يطرح نفسه كبديل طبيعي وأصلاني أمام الحلول المهجنة والمبتورة التي تقترحها السلطة. ويسير على مبدأ الاعتراف بالقرى كاملة وضمان المسار القروي والتقليدي لسكانها كحق غير قابل للمساومة. وللاستزادة بموضوع التخطيط البديل تحدثت مراسلة "حق العودة" إلى سعيد أبو سمور المسئول عن ملف التخطيط في المجلس الإقليمي:

س: ما هو أسوأ أمر بخطة آيلند؟

ج: الخطة ترتكز بالأساس إلى تزييف الحقائق. وهي أبعد عن أن تحمل حلاً مقبولاً. واسمحي لي أن أستهل إجابتي بلمحة عامة. عندما نتكلم عن النقب يجب العودة إلى النقب ما قبل النكبة، حين كانت حدوده ممتدة من الفالوجة شمالاً حتى خليج العقبة جنوباً، ووصل تعداد السكان وقتها بين ١١٠،٠٠٠ – ٩٠،٠٠٠. بعد الحرب، لم يبق في البلاد إلا عشرة آلاف شخص. جمعوا بأرض السياج حيث عاشت قبائل على أرضها. وهكذا نتج وضع مركب: مجموعة مهجرة وأخرى أصلية تعيش على أرضها. الأولى رضخت لحلول التوطين "التحديثية"، والأخرى صمدت في أرضها. ومسألة هامة أخرى يجدر التوقف عندها، وهي مسألة اعتبارنا بدو رحل (أي لا علاقة لنا بأرض محددة)، ويجب تثبيتنا، ولذا أنشأت الدولة ما سمته بلدات التثبيت! يخطئ من يعتقد أن عرب النقب مجموعة متجانسة في صفاتها، فبينهم حضر وعاشوا في شمال النقب، وبينهم البدو ونجدهم أكثر بداوة كلما رحنا جنوبا. حتى عشيرة العزازمة على سبيل المثال، والتي تميل أكثر للبداوة، لها آبار مياه وأرض بملكية. يعتاشون على تربية المواشي وزراعة الأرض زراعة موسمية. وتهجير النقب الشمالي تحديداً لم يأت صدفة، فهناك الأراضي خصبة وزراعية أكثر.

س: لهم القرى ولكم "المدن"؟

ج: بالضبط، هناك ثمانون قرية زراعية يهودية أقيمت على أنقاض قرى المهجرين في النقب الشمالي وحده منذ قيام

يتبع صفحة ١٠



منظر عام لأحد مساكن البدو في النقب، شباط ٢٠٠٦ تصوير: إليزابث نصار

الدولة. ويجري الحديث عن إقامة أربعة وثلاثين مستوطنة جديدة، ناهيك عن ستين مستوطنة فردية، بإشارة صارخة إلى التمييز والإقصاء. وفي المقابل للعرب سبع مدن تركيز بالإضافة إلى بلدات أبو بسمة التسع، المعدة لأن تكون مدن تركيز، وبهذا انتهى موضوع التخطيط بالنسبة للعرب.لا تتعدى منطقة نفوذهم الواحد بالمائة من خارطة بئر السبع، وسكانيا يشكلون ٢٨٪ من سكان لواء بئر السبع وليس لواء الجنوب. لكن النمو الديمغرافي يخيفهم. خصوصاً أن عرب النقب ضاعفوا عددهم خمسة عشر مرة في سبع وخمسين سنة، وسيناهز عددهم المليون شخص بعد خمسين سنة إذا ما حافظوا على الوتيرة ذاتها.

س: حتى اتفاقية السلام مع مصر جاءت على حسابكم!

ج: كان لابد من إخلاء المطارات العسكرية في سيناء ونقلها إلى الداخل، فوقع اختيارهم على أراضي قرية تل الملح. وتم ترحيل أهلها وتركيزهم في بلدتي كسيفة وعرعرة. وهكذا أقيم مطار نفاطيم على أنقاض تل الملح. هؤلاء أيضاً أعتبرهم مهجري الداخل. وللمضي في فكرة عزل الإنسان العربي عن الأرض، اعتمدت السلطات البند السادس في سجل السكان. واستبدلت مكان البلدة (أم بطين مثلا) باسم القبيلة التي ينتمي إليها الفرد. وللموضوع أبعاد خطيرة، على رأسها دثر وطمس هوية البلدات الأصلية وتعزيز الانتماء العشائري القبلي لضمان استمرارية عزلهم عن إخوتهم العرب من جهة وتيسير مهمة السيطرة عليهم من جهة أخرى. وهكذا صرنا أكثر من فريق، وبات هذا ابن الهواشلة وذاك ابن أبو كف وذاك ابن الأعسم. حتى المدارس أطلقوا عليها أسماء العشائر. فهذه مدرسة الهواشلة وتلك مدرسة الأطرش. اعتبارات قبلية لم تكن يوماً واضحة ومستخدمة بهذا الشكل. عملية تزييف منهجية للوعي الجماعي بضوء النهار.

س: ماذا حصل في قضية تسوية الأراضي؟

ج: دعت الدولة سنة ١٩٧٣ المواطنين إلى تقديم ادعاءات ملكية، مبررة ذلك برغبتها في إيجاد تسوية والاعتراف بالأراضي. لكن الأهداف الخفية تمثلت بتحديد أراضي الغائبين ليتم وضع اليد عليها، ثم يشترون أراضي الباقين. وفعلاً اقترحوا أن يحصل الشخص على أرض بقيمة ٢٠ بالمائة من أرضه والباقي تعويض مالي. إلا أن هذه الخطة لم يكتب لها النجاح كما توقعوا، رغم وقوع الكثيرين في شراكها. إسرائيل تدعي التزامها بقانون الموات العثماني، حبذا لو كانت تفعل ذلك حقاً. هي تجرد القانون من روحه. فالقانون يجيز الأرض أرض دولة إذا بعدت كيلو مترين ونصف عن القرية، وإذا كانت غير مفلوحة. والغاية من القانون هي حض الناس على فلاحتها وليس مجرد السطوة. وإذا ما أرادوا فعلاً الارتكاز إلى الأحكام البريطانية فذلك سيكون لصالحنا. لأن ونستون تشرتشيل أوعز إلى المحاكم أن تستند إلى قانون العرف والعادة في النقب، وهنالك إسناد مأخوذ من سجل التقارير البريطانية المحفوظة.

يقول غيورا ايلند في الدراسة التي عرضها في مؤتمر هرتسليا الأخير: " الدولة أثبتت في الماضي مقدرتها على التعاطي مع تحديات مركبة تنظيمياً ومادياً وقضائياً، فيما يتعلق بتنفيذ خطة الانفصال. ونوصي بتبني مبدءاً مشابهاً فيما يتعلق بالبدو: أن نعرض حلاً محدداً على تجمعات الشتات، نربطه بجدول زمني وبمبلغ مالي لمجموعة سكانية كاملة على أن تكون معنية بالوصول إلى حل. وبكلمات أخرى، ما دامت الحكومة تمكنت من إخلاء ٨٠٠٠ مواطن يعيشون في مبانٍ قانونية، فبوسعها أيضاً إخلاء آلاف المواطنين الذين يعيشون في مبان غير قانونية.. ".

للعرب سبع مدن تركيز بالإضافة إلى بلدات أبو بسمة التسع، المعدة لأن تكون مدن تركيز، وبهذا انتهى موضوع التخطيط بالنسبة للعرب. لا تتعدى منطقة نفوذهم الواحد بالمائة من خارطة بئر السبع، وسكانيا يشكلون ٢٨٪ من سكان لواء بئر السبع وليس لواء الجنوب. لكن النمو الديمغرافي يخيفهم. خصوصاً أن عرب النقب ضاعفوا عددهم خمسة عشر مرة في سبع وخمسين سنة، وسيناهز عددهم المليون شخص بعد خمسين سنة إذا ما حافظوا على الوتيرة ذاتها.

س: المجلس الإقليمي كان الرد على الخطط المتعاقبة للاستيلاء على الأرض؟

ج: سنة ١٩٩٧ أقيم المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في أعقاب خطة النقب ٢٠-٢٠. طالما ادعت الدولة عدم وجود قيادة للبدو وأنهم لا يعرفون ما يريدون حقاً. قامت كل قرية باختيار لجنة محلية تنتخب بدورها عضوا في الهيئة العامة للمجلس التي تنتخب رئيسا لها كل أربع سنوات. وأعد المجلس خطة مفصلة للقرى الخمس والأربعين غير المعترف بها أشرنا فيها إلى أهلية واستحقاق هذه القرى بالاعتراف بها لاستجابتها على المطالب التخطيطية الإسرائيلية إذ يتراوح عدد السكان بين ٥٠٠ فرد في أصغر قرية ويصل لغاية ٥٠٠٠ في الكبيرة منها. أضف إلى أنها معروفة وتحتفظ بأسمائها التاريخية. وكنا قدمنا التماسا في السابق إلى المحكمة عن طريق الجمعية لحقوق المواطن طالبنا من خلاله في الحق بتنويع أشكال المعيشة تماماً كما يحق لغيرنا من المواطنين اليهود، خصوصاً أننا مجتمع قروي بثقافته ونمط معيشته!

س: وبقي مهجرو الداخل بدون قيادة؟

ج: فعلاً مهجرو الداخل لا قيادة تمثل مصالحهم إلا بإطار المجلس البلدي. لكن من الضروري المطالبة بالاعتراف بالملكية لمهجري الداخل أيضا. ليتمكنوا من المواءمة والتوفيق بين ماضيهم وحاضرهم. فهم اليوم يعيشون في المدن وهم ليسوا مدنيين لا روحا ولا ثقافة. ونتيجة لهذا الصراع الباطن والظاهر، يعانون الأمرّين وسط ظروف صعبة من ارتفاع في نسب البطالة والفقر والتسرب من المدارس والجريمة".

فلسطينيو النقب ما زالوا يعيشون النكبة بقسوتها وأبعادها، تماماً كما يعيشها باقي الفلسطينيين في الداخل والخارج، مهجرين ولاجئين. لكنهم حوصروا أضعاف ما حوصرنا وساهم العزل الجغرافي بدوره بفصلهم عنا وناءت ما بيننا الصحراء. لكن النهاية ستكون مختلفة فهم يواجهون على مر السنوات محطات انفجارات صغيرة هنا وهناك تتجلى بالمواجهات بينهم وبين الشرطة على خلفية هدم البيوت وإبادة المزروعات وستندلع حتما ثورة المقهورين. تذكرت أثناء إعداد النهاية لهذا التقرير كتاب البادية ومدن الملح للكاتب عبد الرحمن منيف. يقول فيه على لسان هاملتون: " ..فالصحراء.. تحمل الإنسان على التفكير والتأمل وتوحي له بالكثير، لكنها، مع ذلك، تضع بينه وبين الآخرين سداً. وهي بمقدار ما يمكن أن تكون حماية ضد الغزاة والطامعين، فإنها أيضا سجن للقاطنين فيها، فهي تعزلهم عن الآخرين، وتجعلهم يولدون ويعيشون ثم يموتون وحيدين وبعيدين..إلا في حالات قليلة ونادرة حين يتوافر الرجال الشجعان، والظروف المواتية. عندها يمكن أن تكس قضبان هذا السجن، وينطلق السجناء إلى الخارج".

---

* اليزابيث سهيل نصار من الناصرة، صحافية تعمل في عدد من الصحف العربية في داخل الخط الاخضر، وقد شاركت ايضا في تقديم عدد من البرامج الإذاعية.

الأعلام الجغرافية الفلسطينية بين الطمس والتحريف

تل الرسم: يقع في السهل الساحلي الجنوبي، وقد حوّل اسمه إلى تل مفلاسيم.
تل الرويسي: خربة في الجليل الأعلى، ترجم اسمها إلى تل روش.
تل الريح: وتبعد مسافة ٧كم شمال شرق صفد، وحوّل اسمه إلى تل مشاف.
تل الريش: إلى الجنوب من يافا، وقد أقيمت في محيطه مستعمرة حولون.
تل السرور: قرية هجّر أهلها، تقع على ٤كم شرق الخضيرة، وحوّل اسمها إلى تال زرور.
تل السقاتي: تل يقع على مسافة ١٢ كم شمال شرق بئر السبع، حرّف اسمه إلى تل شوقت.
تل السمدين: في غور الأردن قرب بيسان، حوّل اسمه إلى تل شافط. وسمي جانب منه باسم تل شوقيق.
تل السوق: في الغور، ويعرف بتل أبي الجمال أيضاً، وقد حول اسمه إلى تل زان هامزراحي، أي تل الزنبقة الشرقية.
تل السومرية: على شاطئ الجليل... جفعات يوسيف.
تلة شاهين: حي جنوب القدس، غيّر الإسرائيليون اسمه إلى جبعات هابورتسيم.
تل الشريعة: في النقب الشمالي، غيّر اسمه إلى تل شيرع.
تل الشقف: ويقع على مسافة ١٠كم جنوب شرق تقاطع طريق الفالوجة، وحوّل اسمه إلى تل شيقف، وهو تحريف للاسم العربي.
وفي غور بيسان تل آخر بالاسم نفسه حرّف اسمه إلى تل شقافيم.
تل الشيخة: جبل في الجولان، ترجم اسمه إلى هار حرمونيت.
تل الشيخ داود: يقع على مسافة ٧كلم جنوب شرق بيسان. حوّل اسمه إلى تل عرطال.
تل الشيخ صماد: في غور بيسان، حرّف اسمه إلى تل تسيمد.
تل الشيخ العرياني: يقع في السهل الأوسط، حرّف اسمه إلى تل عيراني.
تل الشيخ محمد: حوّل اسمه إلى تل سهرون، وموقعه على مسافة ٧كم جنوب شرق بيسان.
تل صندحنة: يقع على مسافة ٢،٥ كم جنوب بيت جبرين، وحوّل اسمه إلى تل مارياشه.
تل عاشور: جبل على مسافة ١٠كم شمال شرق رام الله، حرّف اسمه إلى بعل حتسور.
تل العبيدية: في الغور، أقيمت في محيطه مستعمرة كفار نتان، ثم غيّر اسمها إلى بيت زيرع.
تل العدس: على مسافة ٥كم شمال العفولة، وقد ترجم اسمه إلى تل عدشيم.
تل العزازيات: يقع في الجولان مشرفاً على الحولة، وهو مسمى باسم قبيلة عربية، وقد حرّف اسمه إلى جبعات عزاز.
تل عكا: انظر تل الفخار.
تل الغرام: جبل بركاني في الجولان، حوّل اسمه إلى هار نبتل.
تل الفخار: ويعرف بتل عكا، ويقع إلى الشرق منها، ويسمى الآن هو وتل الجريسة باسم جفعات نابليون.
تل الفر: في مرج ابن عامر، حوّل اسمه إلى تل سلافيم.
تل الفراني: يقع على ٥كم شمال شرق عسقلان، وحرّف اسمه إلى تل بوران.
تل الفرس: جبل في الجولان،ترجم اسمه إلى هار بيرس.
التلة الفرنسية: من أحياء القدس، حوّل اسمها إلى جبعات شبيرا.
التل الفول: يقع على مسافة ٤كم شمال القدس، حوّل اسمه إلى جفعات شاؤول.
تل القاعة: يقع في النقب الشمالي الغربي، وقد حوّل اسمه إلى تال شاروحين.
تل قرعة: على مسافة ٢كم شمال عتليت، غيّر اسمه إلى تل مجاديم.
تل القصب: في الجليل الأعلى، حوّل اسمه إلى تل ياعف.
تل قصقص: ألونيم.
تل القطيفة: في قطاع غزة، وقد أقيمت فيه مستوطنة قطيف سنة ١٩٧٣.
تل القنطور: يقع إلى الشمال من يافا على البحر، وقد حوّل اسمه إلى تل ميخال.
تل القنيطرة: قرب بئر السبع، غدا اسمه تل قيشت.
تل الكدادي: أنقاض قلعة إسلامية حوّل اسمها إلى متساديركون، وهي قلعة نهر العوجا.
تل كفر قرنين: ويقع على مسافة ٣كم جنوب بيسان، وقد أقيم في محيطه كيبوتس طيرات تسفي سنة ١٩٣٧.
تل المالحة: في غور بيسان، حوّل اسمه إلى تل اشتوري.
تل مبروك: في السهل الساحلي، وقد أقيمت قريبا منه مستعمرة بيت حنانيا.
تل المبروم: في الجليل الأعلى الشرقي. حرف اسمه إلى تل باروم.
تل مسيل الغزل: كفار روبين.
تل المشنقة: في السهل الجنوبي، وبات يسمى تل برور.
تل الملات: وقد حوّل اسمه إلى تل جبتورن.
تل الملح: في النقب الشمالي الشرقي، وقد ترجم اسمه إلى تل ملحته.
تل المليحة: قرب بئر السبع، وقد حرّف اسمه إلى تل ملحاة.
تل المنشية: على مسافة ٢كم جنوب شرق بيسان. حرّف اسمه إلى تل نيشا.
تل موسى: على بعد ١٢ كم شمال شرق بيسان، ويسمى الآن تل كتان، أي التل الصغير.
تل ميماس: في الجليل الأعلى الغربي، وحوّل اسمه إلى تل بيت هاعيمك.
تل الناشف: حوّل اسمه إلى حنيئل.
تل النصبة: حوّل اسمه إلى تل متسباه، وهو تحريف.
تل هوح: حوّل اسمه إلى دوروت.
تل وادي الزيت: وهو يقع في السهل الساحلي الجنوبي، وقد حوّل اسمه إلى تل عيريت.
تل وقية: جفعات هامشوريان. وهو يقع في الجليل الغربي.
تلول الشيخ صالح: يقع على مسافة ٦ كم شمال شرق بيسان، ويعرف أيضاً باسم خربة زبعه، وقد حول اسمه إلى تل يسخار.
تل يوسف : حوّل اسمه إلى تل هار يوسيفون.
تنورية: قرية جنوب الجولان، وقد أقيم في أراضيها كيبوتس جيشور سنة ١٩٦٨.

ج

الجاعونة: قرية عربية هجّر أهلها عام ١٩٤٨، تقع على ٤ كم شرق صفد في الجليل الأعلى. أقيمت في محيطها مستعمرة جي أوني عام ١٩٢٠ ثم غدا اسمها

ملف العدد **إسرائيل وحق العودة**

حديث عن السلام بلغة الحرب

بقلم: سلمان ناطور*

مؤتمر "حق العودة والسلام العادل" الذي عقد في حيفا بين ٢٦ إلى ٢٨ آذار ٢٠٠٤ وشارك فيه يهود إسرائيليون (محاضرين وجمهوراً واسعاً) فكك عقدة الربط في أذهانهم بين النكبة وحق العودة وبين السلام العادل، بين ماض أسود هم يتحملون مسؤوليته وبين مستقبل مشرق هم أكثر المستفيدين منه. (نظم المؤتمر معهد إميل توما للدراسات الفلسطينية والإسرائيلية وجمعية الدفاع عن حقوق المهجرين واتجاه - اتحاد جمعيات عربية ومنظمة زوخروت التي تعنى بالنكبة ومعظم أعضائها من اليهود، بعد هذا المؤتمر كثرت الأطر الإسرائيلية اليهودية التي تريد أن تعرف عن النكبة).

يوماً بعد يوم يدرك الإسرائيليون أنهم لا يستطيعون الحديث عن سلام دون الحديث عن النكبة وحق العودة. في الماضي كان هذا الموضوع من المحرمات، أما اليوم فقد بدئوا يتناولونه في الصحف والمؤسسات الثقافية والجامعات، ويصغون، ربما باضطراب أحياناً، إلى الفلسطيني الذي يحدثهم عما فعلوه في عام ١٩٤٨، استقلالهم (إذا كان حقا استقلالا) ونكبة الشعب الفلسطيني.

منذ عقد المؤتمر دعيت إلى عدد كبير من المحاضرات والندوات للحديث عن النكبة، إضافة إلى عروض مسرحية "ذاكرة" المترجمة إلى العبرية، ويحضرها جمهور يهودي لا يقل عن الجمهور العربي، كانت ندوات في حيفا والجليل وتل أبيب، ولم يكن سهلاً عرض هذا الموضوع على أسماعهم، لكن عندما تتحدث إليهم بلغتهم العبرية وبمنطق وبراهين، وتنحاز إلى الأخلاق، فإن النقاش يأخذ بعداً أعمق من مجرد طرح موقف سياسي ورؤية معاكسة.

بعد كل عرض مسرحي أو محاضرة تأتي إلي امرأة والدموع في عينيها وهي تسأل: هل حقاً هذا ما فعلناه بكم؟

قلت لامرأة من تل أبيب وجهت إلي هذا السؤال: هل رأيت ماذا فعل الجيش الإسرائيلي في رفح وغزة، إطلاق صواريخ وقذائف على مظاهرة سلمية وقتل أطفال؟

قالت: نعم، انه جريمة بشعة.

قلت: بعد خمسين عاماً قد يسأل حفيدك حفيدي: هل هذا ما فعلناه في غزة؟

انتفضت وقالت: لن نترك لأحفادنا ما تركه لنا آباؤنا، لو عرفنا ما حدث بالأمس لمنعنا ما يحدث اليوم.

هذه المرأة رأيتها مرة أخرى في الثاني من حزيران في مظاهرة واجتماع شعبي جرى في جامعة تل أبيب في ذكرى حرب حزيران ومرور ٣٧ عاماً على الاحتلال، تحدثت في خطابي عن الإبادة الثقافية التي تنفذها الصهيونية منذ النكبة وحتى اليوم، لم تأت هذه المرأة إلي تذرف دموعها، خرجت من بين الجمهور واقتربت من المنصة ورفعت لافتة: الصهيونية تساوي العنصرية، وظلت واقفة إلى أن انتهت المظاهرة.

إنهم يخافون من السلام، ويتحدثون عن السلام بمفاهيم الحرب، يريدون الاحتفاظ بالسلاح النووي "من أجل السلام" ويريدون محطات إنذار على الأرض السورية من أجل السلام ويريدون الإبقاء على جيوشهم على نهر الأردن من أجل السلام، إذا كان السلام يحتاج إلى كل هذا التسلح، فأي سلام هذا؟ السلام يلغي كل هذه الترتيبات الأمنية، وإذا كنتم تفكرون بالسلام على أساس هذا المنطق فلن يتحقق شيء منه.

عن الأحلام والحالمين

دعيت لإلقاء محاضرة في كلية النقب أمام حشد كبير من أساتذة الكلية وطلابها ومدعوين من المنطقة، وما فكرت بالكتابة عنها لأنقل ما قلته وقد امتدت المحاضرة إلى ساعتين ونصف، بل لأن ما يلفت الانتباه؛ أولا عنوانها، وثانيا الموقع والحضور. لقد جاءت هذه المحاضرة ضمن سلسلة من المحاضرات أعدتها الكلية وهي تحت عنوان: "عن الأحلام والحالمين وما هو موجود"، تتضمن مواضيع مختلفة مثل الحلم الصهيوني وحلم الكيبوتس والحلم الديني السلفي وغيرها، ألقاها عدد من المفكرين والأدباء لتسليط الضوء من زوايا مختلفة على هموم المجتمع الإسرائيلي على عتبة قرن جديد ولفتح نافذة لحوار مفتوح حول مجمل هذه الهموم.

قال لي معدو البرنامج، عندما استقبلوني، بشيء من الاعتذار المسبق: أن المحاضرة مفتوحة للجمهور الواسع وآراء الناس متضاربة ومواقفهم متنوعة وبينهم من ينتمون إلى اليمين وآخرون معتدلون أو يساريون، وقد يكون النقاش ساخناً. قلت لهم: هذا ما أريده، وسأعمل على تسخينه. تحدثت عن الحلم الفلسطيني منذ مطلع القرن، هذا الحلم الذي كان جزء من الحلم العربي القومي في إقامة الوطن العربي الكبير بعد طرد المستعمر العثماني ولكن عندما تكالبت الدول الاستعمارية للانقضاض على الشرق تمزق هذا الحلم الكبير وأصبح أحلاماً عربية، وعندما استعمرت بريطانيا هذه البلاد واشتد الخطر الصهيوني الاستيطاني لم يعد للفلسطينيين وقت للحلم، بل انغمسوا في واقع يومي قاس لإبعاد هذين الخطرين وكل الأحلام التي تبلورت حتى عام ١٩٤٨ مزقتها النكبة وكان علينا بعد ذلك أن نطرز حلمنا من جديد في واقع أشد مرارة وقسوة. إن ما تلا هذا الحلم هو واقع التشرد والاحتلال والمنفى والموت اليومي وأنتم تتحملون تبعته الأخلاقية.

بين الحين والآخر كانت هناك محاولات للمقاطعة والمعارضة والتحفظ لكنها أخرست من المنظمين والجمهور ووعدوا بتخصيص القسم الثاني للملاحظات والأسئلة. كان الجو مهيئا لانفجار، خاصة عندما تحدثت عن النكبة وتدمير أكثر من أربعمائة قرية وتشريد حوالي سبعمائة ألف فلسطيني ما زال معظمهم مشتتين في مخيمات، وأن حق هؤلاء في العودة لا يستطيع أن يمحوه أحد ولا واقع ولا أي مفاوضات، لهؤلاء المشردين من بيوتهم وأراضيهم، لهم وحدهم، كل الحق في ممارسة حقهم بالعودة أو التنازل عنه أو الاستعاضة عنه.

الخوف من السلام

عندما حان وقت الأسئلة كانت أكثر من عشرين يداً مرفوعة، وكان الجدل الذي دار بينهم وبين أنفسهم مثيراً جداً، وفي أحيان كنت أقف متفرجاً أتأمل في عمق الصراع الأخلاقي الذي يدور في أوساط شعب سجل لنفسه انتصارات عسكرية واقتصادية وسياسية، ولكن المسألة الأخلاقية تظل كالصخرة الرابضة على صدره. هذا المشهد مألوف لي ففي كل مرة التقي جمهوراً إسرائيلياً تكون محطتنا المركزية في اللقاء أخلاقيات هذا المجتمع، أخلاق المعتدي والمعتدى عليه، القاتل والضحية. لم يكن مصادفة أن السؤال الأول الذي طرح كان: من الضحية؟ العرب هم الذين اعتدوا علينا.

وجهت هذا السؤال فتاة في الثلاثينات من عمرها وكان يجب أن نعود ثانية إلى التاريخ لأن المعلومات التي تعرفها هذه الفتاة عن هذا التاريخ تجعل من المعتدي

التتمة ص٢٥

مسؤولية إسرائيل تجاه قضية ال
ومسؤولية الفلسطينيين في استدامة الم

بقلم: حسين أبو حسين*

صرحت وزيرة الخارجية والعدل الإسرائيلية تسيبي ليفني، في سياق مقابلتها مع ممثلي الصحافة المحلية والأجنبية في إطار الاستعدادات للانتخابات المقبلة، أن إسرائيل غير مسئولة بتاتاً عن قضية اللاجئين الفلسطينيين، وأنه يترتب على الدول العربية تحمل مسؤوليتها في حل هذه القضية. هذا الموقف الإسرائيلي ليس جديداً بل أصبح بمثابة أحد المسلمات التاريخية الإسرائيلية، تُجمع عليها كافة ألوان الطيف السياسي الصهيوني منذ إقامة إسرائيل وحتى الآن. مع ذلك، فإن قضية اللاجئين كانت وما زالت حجر الأساس للقضية الفلسطينية لا يمكن تجاوزها أو القفز عنها في أي مداولة حول إيجاد حلول لهذه القضية الشائكة. في هذه الأيام، حيث تقوم القوى السياسية الفاعلة على الساحة اللبنانية، بإجراء حوار وطني لبناني، تطل قضية اللاجئين وتطرح نفسها كقضية أساس، لما لهذه القضية من إسقاطات على الوضع السياسي الداخلي، وليس سراً أن إسرائيل وأمريكا تسعيان من خلال حلفائهما اللبنانيين إلى إعفاء إسرائيل من أي تبعات تترتب عن إيجاد حلول لقضية التواجد الفلسطيني في لبنان، إما من خلال توطين جزء من الفلسطينيين في لبنان أو من خلال مشاريع تهجير إلى مناف جديدة كالعراق مثلاً.

> أشار المؤرخ الإسرائيلي بيني موريس في كتابه "ولادة قضية اللاجئين الفلسطينيين ١٩٤٧-١٩٤٩" استناداً إلى الأرشيف الصهيوني، إلى حقائق دامغة حول التهجير وعمليات الطرد الجماعية ابتداءً من شهر كانون أول ١٩٤٨، والخطط التي وضعت للحيلولة دون عودة اللاجئين كهدم القرى المهجرة والإعلان عن المناطق العسكرية المغلقة، وإقامة المستوطنات الجديدة على أنقاض القرى المهجرة واستيعاب عشرات آلاف من المهاجرين الجدد.

في الواقع إنٍ طرح أي مناقشة لمسؤولية إسرائيل في خلق قضية اللاجئين قد يوحي بشكوك وتردد حول مسؤولياتها مع أنها بمثابة مُسّلمّه تاريخية، سيما وأن قضية في هكذا وضوح تتكلم عن نفسها وتشير بأصابع الاتهام والإثبات لمسئولية إسرائيل السياسية والقانونية والاخلاقية لحالة التشرد واللجوء والتمزق الاجتماعي الذي لحق بالغالبية العظمى لشعب فلسطين إبان حرب ٤٨ وعلى مدار ٥٨ عام مضت.

يكاد المرء لا يجد فلسطينياً واحداً في شتى أرجاء المعمورة غير منكوب أو متضرر جراء تشريد الشعب الفلسطيني عام ٤٨ واقتلاعه من أرضه وبلاده ومحيطه الاجتماعي وإقامة كيان مجتمعي وسياسي جديد على أنقاضه. لم تكتف إسرائيل بإبعاد الغالبية العظمى من الشعب الفلسطيني خارج وطنه واحتلال ٧٨٪ من مساحة فلسطين التاريخية بل بادرت الى حروب جديدة خلال سنين كيانها، ونجحت في كثير من الأحيان، في إيجاد مناخ تشريد ولجوء سواءً كان ذلك في حرب ٥٦ واحتلالًها لقطاع غزة أو في حرب ٦٧ حيث أدت إلى لجوء زهاء ١٦٢،٥٠٠ من اللاجئين في الضفة الغربية ونحو ١٥،٠٠٠ من قطاع غزة الى الأردن إضافة إلى ٢٤٠،٠٠٠ من فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة، غير اللاجئين حيث كان هذا لجوئهم الأول. كما وتفيد الإحصائيات إلى لجوء زهاء ١٦٠٠٠ فلسطيني من أصل ١٣٢،٠٠٠ لاجئ من سكان هضبة الجولان عند احتلالها خلال حرب ٦٧.

> يشير العالم القانوني فيليب مارشال إلى: "إن الاحتلال العسكري بذاته لا يعطي صك تملك شرعي ولا يطفئ أمةً وما دام الشعب لا يقبل الغزو العسكري ويعترض ويستطيع التعبير بشكل أو بآخر عن إرادته الثابتة باستعادة حقه فان سيادته تستمر حتى إذا انتقص منها أو غُمطت إلى حين".

أما في لبنان فإن اندلاع الحرب الأهلية أدى الى نزوح جماعي لأعداد كبيرة من الفلسطينيين بعضهم هجّر داخل لبنان والآخر خارج المنطقة الى أوروبا. أما في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد بادرت إسرائيل، خلال حربها المستمرة ضد الشعب الفلسطيني، إلى عمليات هدم وتشريد للكثير من مخيمات اللجوء في الضفة الغربية وقطاع غزة والقرى والأحياء الفلسطينية مما أدى الى عمليات لجوء داخلية لعشرات الآلاف من سكان المخيمات والمدن والقرى الفلسطينية، وأخيراً يأتي جدار الفصل العنصري ليهجر آلاف الفلسطينيين داخل وطنهم.

مع ذلك، وبما أن السؤال حول مسؤولية إسرائيل عن خلق قضية اللاجئين مطروحاً، فما علينا إلا أن نحاول الإجابة عليه بوضوح وضمن عملية ترسيم لبعض العناصر المفصلية في فهم قضية اللاجئين وإسقاطاتها على القضية الفلسطينية. علينا أن نسأل: من هم اللاجئون؟ وعلى من يسري هذا التعريف؟ ما هي الحقوق ذات الصلة المتعلقة باللاجئين؟ وما هي أحقيتهم في الحصول عليها؟ وما هي دفوع إسرائيل حول مسؤوليتها عن نشوء قضية اللاجئين؟ وما هو المطلوب منا كفلسطينيين؟

من هم اللاجئون وعلى من يسري التعريف؟

لقد انتبه الباحث القانوني الهولندي ليكس تاكنبرغ، مدير وكالة الغوث الدولية في سوريا، في كتابه "وضعية اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي" على حقيقتين في غاية الأهمية:

أولاً: ندرة الكتابات القانونية التي تعنى بشكل خاص بموضوع اللاجئين الفلسطينيين.

ثانياً: استثناء اللاجئين الفلسطينيين الذين يتلقون مساعدات الاونروا من اتفاقية ١٩٥١، الخاصة بوضع اللاجئين، وكما يقول تاكنبرج: "لهذا السبب ولكون الدول التي تعمل فيها الاونروا ليست من موقعي اتفاقية ١٩٥١ (ما عدا إسرائيل) حُرم اللاجئون الفلسطينيون، المسجلون لدى الاونروا والقاطنون في منطقة عملَياتها، الحماية الخاصة المنصوص عليها في الاتفاقية والحماية الدولية الموسعة التي توفرها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم لمتحدة.

وتشير الإحصائيات الفلسطينية إلى أن عدد اللاجئين الذين هجروا من فلسطين عام ٤٨ يتراوح ما بين ال ٩٠٠،٠٠٠ والمليون لاجئ، أما سجلات الاونروا فقد شملت ٩٦٠،٠٠٠ لاجئ مسجلين لديها، بينما تفيد بعثة المسح الاقتصادي التابعة للأم المتحدة الى ٧٢٦،٠٠٠ لاجئ. أما إسرائيل فتشير في العلن إلى نحو ٥٢٠،٠٠٠ لاجئ. بحلول العام ١٩٩٥ ارتفع عدد اللاجئين المسجلين لدى الاونروا، إلى ٣,٢ مليون نسمة من مجموع الفلسطينيين في العالم والبالغ ٦,٩ مليون نسمة.

تدّعي إسرائيل أنها غير مسؤولة قانونياً وتاريخياً عن نشوء قضية اللاجئين، لأن الفلسطينيين استجابوا إلى قادتهم وإلى أوامر بثتها الإذاعات العربية بضرورة الرحيل عن فلسطين، فيما كان بعض المسؤولين اليهود يلحون عليهم في البقاء.

إن ادعاء إسرائيل، بوجود قرار عربي بالرحيل، عار عن الصحة وقد تم تفنيده ودحضه من قبل المؤرخ الايرلندي ارسكابن.ب. شايلدرز. لقد افترى الزعماء


جانب من نشاطات منظمة زوخروت في زيارة لأحد القرى الفلسطينية المهجّرة، ٢٠٠٥ تصوير: زوخروت

الأعلام الجغرافية الفلسطينية بين الطمس والتحريف

روش بينه من بعد.
جبات الزيت: قرية عربية هجرها أهلها عام ١٩٦٧، على ٨ كم شرق بانياس، أقيمت فيها مستعمرة رامات شلوم عام ١٩٦٩ ثم حوّل اسمها إلى نقيه اطيف.
جباتا : قرية عربية في مرج ابن عامر، هجّر أهلها ليقام في محيطها كيبوتس جبات. وهو تحريف للاسم العربي المأخوذ من الارامي جبعة.
جب يوسف أو خان جب يوسف: ويقع في الجليل الأعلى. أقيم فيه كيبوتس عميعاد سنة ١٩٤٦.
جبال الشراة /السراة: حول اسمها إلى جبال »آدوم«.
جبال نابلس: حول اسمها إلى هاري شومرون، وربما أسموها أيضاً هاري افرايم.
جبال الناصرة ترجم اسمها إلى هاري نتسرات، كما أسموها هار كدوميم، أي جبل القدماء، وهارها كفيتساه.
جبع: قرية عربية تقع في جبال القدس، حوّل اسمها إلى جبعات يعاريم. وقرية عربية أخرى تقع على ساحل الكرمل، على مسافة ٣ كم جنوب عتليت. حول اسمها إلى جبع كرميل.
جبل الجرمق: قرب صفد، حوّل اسمه إلى هارميرون.
جبل حيدر: هار هآ ري.
جبل الخروف: يقع في النقب، حرّف اسمه إلى هار هاحاريف.
جبل الذكرى: هار هازكرون.
جبل الريح: في جبال القدس، هار هارواح.
جبل الزيتون: في القدس، هار هازيتيم.
جبل سماق: قرب الحدود اللبنانية، حول اسمه إلى هار أجاص.
جبل شجرة البكر: يقع على مسافة ٤ كم جنوب بئر السبع، وقد أقيمت فيه مستعمرة سدية بوكر سنة١٩٥٣.
جبل شعاب سويده: هار يوريش.
جبل الشيخ: هار حرمون.
جبل الشيخ مرزوق: هار جيوراه.
جبل الضاحي: ويقع شرق العفولة، في مرج ابن عامر، وقد حوّل اسمه إلى جبل هاموريه، أي جبل المعلم.
جبل الطور : في نابلس، الجبل الجنوبي، وقد أسموه هار جريزيم.
جبل فقوعة: يقع شمال شرق جنين، وقد أسموه هار هاجلبوع، وربما أسموه هار شاؤول.
جبل القسطل: ويقع على مسافة ٥ كم غرب القدس، وقد غيّر اسمه إلى هار عفرون، وأقاموا عليه مستشفى »ارزاه«. وجدير بالذكر أن معركة ضارية دارت على سفوحه عام ١٩٤٨ بين العرب واليهود.
جبل كمون: في الجليل السفلي، هاركمون.
جبل عديد: في النقب، حوّل اسمه إلى هاكركوم.
جبل عسكر: شمال نابلس، هار عيبال.
جبل العين: تل شمال غرب الناصرة، على مسافة ٥ كم، أسموه جفعات رابي.
جبل محوية: هار محيا، تحريف.
جبل المسرة: هار »نحوم« أو هار »أوشر«.
جبل المكبر: هار تسوفيم، وهو في القدس.
جبل المويلح: هار تسين. وهو أيضاً جبل هارون.
جتا: بلدة على بعد ٩ كم شمال طولكرم، أقيم في محيطها مستعمرة جات كرميل.
الجوخدار: قرية بدوية هجرها أهلها في أعقاب حرب ١٩٦٧، تقع في الجولان. حوّل اسمها إلى جفعات أورحة.
الجرف الأحمر: ويقع على مسافة ١٥ كم شمال غرب ايلة، في أقصى الجنوب. ترجم اسمه إلى ها كنيون
الجش: جوش حلاف.
جسر: زبديئيل.
جسر أسدود: جيشر عدهلوم.
جسر الأمير محمد: انظر جسر دامية.
جسر بيبرس: جيشر لود، ويعرف أيضاً باسم جسر جنداس.
جسر دامية: جيشر أدام، وهو جسر الأمير محمد، على النهر في طريق نابلس السلط.
جسر الشيخ حسين: جيشر ماعوز.
جسر المجامع: جيشر نهاريم.
جسر الملك حسين: جيشر ألنبي.
الجسير: موقع في السهل الأوسط حرّف اسمه إلى جشرون.
جعارة: غيّر اسمها إلى جفعات نوح.
الجمامة: موقع في شمال غرب النقب، أقيم فيه كيبوتس روحامة سنة ١٩٣٢.
جنيسر : واد يصب في البحر الميت. غيّر اسمه إلى ناحل أربيل.
جوعرة : خربة غيّر اسمها إلى جفعات نوح.
جولس: قرية عربية هجّر أهلها، تقع على مسافة ٤كم شرق عسقلان، وقد أقيمت على أراضيها مستعمرة هودياه سنة ١٩٤٩، كما أقيم في محيط القرية مستعمرة أخرى هي بير يخياه.
جيب الفالوجة: قرية على مسافة ٢٠كم جنوب شرق عسقلان. وقد أقيمت في موقعها مستعمرة قريات جات سنة ١٩٥٤، وفي محيطها أقيمت مستعمرة عوزة سنة ١٩٥٠.
جيدا: موقع بين حيفا والناصرة، أقيمت فيه مستعمرة جيدا سنة ١٩٢٥ ثم حوّل اسمها إلى رامات يشاي.
الجد: وتقع على مسافة ٥كم جنوب عسقلان. وقد حرّف اسمها اسما لمستعمرة جيتاه التي أقيمت على أراضيها.

ح

حارس: قرية عربية إلى الجنوب الغربي من نابلس، على بعد ١٥كم. حرّف اسمها إلى أروس.
الحديثة: قرية عربية هجّر أهلها عام ١٩٤٨، تقع على بعد ٥ كم شمال شرق اللد، وقد أقيمت في محيطها مستعمرة باسم حديد ١٩٤٩.
حرش الأربعين: غابة في جبل الكرمل على طريق حيفا عسفيا، سميت بعدد شهداء مسلمين سقطوا فيها، وقد ترجم الإسرائيليون اسمها ليغدو حورشات هاأربعيم.
حرش العشرة: أو غابة العشرة، وهم عشرة يقال أنهم من صحابة رسول الله عليه وعلى آله وسلم، وهي من أشجار البلوط، وتقع في الجليل الأعلى، وقد غيّر

ـلاجئيـن
ـطالبـة بالعـودة

الصهاينة هذه الفرية لتضليل الرأي العام من أجل إعفاء إسرائيل من مسؤولياتها حيال قضية الطرد الجماعي للفلسطينيين ونشوء قضية اللاجئين. لقد اكتشف هذا الباحث، أن الزعم الصهيوني لا أساس له، وذلك بعد مراجعته لكافة برامج الإذاعات العربية في تلك الفترة. إذ قامت إذاعتي هيئة الإذاعة البريطانية ((BBC ووكالة الأنباء المركزية الأمريكية الخاصة بتسجيل ما أذيع في اللغات العربية والعبرية والانكليزية من فلسطين والبلاد المجاورة في عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨ وقد سجلت هذه الاذاعات يومياً في قبرص.

ويخلص المؤرخ الفلسطيني نور الدين مصالحة في كتابه "طرد الفلسطينيين" إلى أن مشكلة اللاجئين خُلِقت عمداً وبسبق إصرار وتصميم، ويبين من خلال بحثه أن زعامة اليشوف خططت لِ "الترحيل" وانتهجت سياسة ترحيل غير معلنة بين السنوات ١٩٣٧ – ١٩٤٨ والتي دخلت حيز التنفيذ إبان حرب ١٩٤٨. كما يشير إلى حقيقة تأليف لجان ترحيل خلال حرب ١٩٤٨ من جانب المجموعات اليهودية للمساعدة على تسهيل الهجرة الجماعية.

وإلى جانب ذلك نشر بيني موريس في كتابة "ميلاد قضية اللاجئين الفلسطينيين –١٩٤٧ ١٩٤٩" استناداً إلى الأرشيف الصهيوني، حقائق دامغة حول التهجير وعمليات الطرد الجماعية ابتداءً من شهر كانون أول ١٩٤٨، والخطط التي وضعت للحيلولة دون عودة اللاجئين كهدم القرى المهجرة والإعلان عن المناطق العسكرية المغلقة، وإقامة المستوطنات الجديدة على أنقاض القرى المهجرة واستيعاب عشرات آلاف من المهاجرين الجدد.

ففي نيسان ١٩٤٨ استولت القوات الإسرائيلية على مدينتي اللد والرملة الواقعتين تحت سلطة الدولة العربية بموجب قرار التقسيم وبعد مذبحة في اللد أجلي ما يقارب الـ ٧٠،٠٠٠ من سكان المدينتين بأمرٍ عسكري موقع من إسحاق رابين.

كانت سياسة الطرد والترحيل التي انتهجتها الهاغاناه والجيش الإسرائيلي عام ١٩٤٨، مبنية على مفاهيم ومخططات تعود جذورها إلى مشاريع الترحيل القسري التي وضعتها القيادة الصهيونية في الثلاثينات والأربعينات. ليس سراً أن ترحيل معظم سكان القرى الفلسطينية ابان الحرب قد أولي أهمية أكبر من ترحيل سكان المدن، والسبب في ذلك يعود إلى تمشي هذا الهدف مع الحملة الصهيونية للاستيلاء على الأرض وتوزيعها لاحقاً على المستوطنات اليهودية والمهاجرين الجدد.

وفعلاً، بادرت إسرائيل مباشرة بعد إعلان قيامها إلى جعل إمكانية عودة اللاجئين صعبة المنال، حيث بادرت إلى إحداث تغييرات واضحة في معالم فلسطين الطبيعية والسكانية. فقد شملت هذه التغييرات تدمير القرى العربية المهجّرة بالتدريج بحيث شمل هذا التدمير المباني والمزارع والحقول وتم توزيع الأراضي على المستوطنات اليهودية المحاذية أو الجديدة وتوطين المهاجرين اليهود في البيوت العربية الخالية في القرى والمدن.

لقد تصرف الفلسطينيون المبعدون عن أرضهم وقراهم كما يتصرف كل بني البشر الذين يجبرون قسراً على ترك منازلهم تحت وطأة الحرب، إذ بدأ اللاجئون في شتى أماكن اللجوء في ربيع سنة ١٩٤٨ المطالبة بالعودة الى منازلهم وقراهم ومنذ مطلع صيف سنة ١٩٤٨ تعرضت إسرائيل لضغط دولي، يقوده الكونت برنادوت، وسيط الأمم المتحدة إلى فلسطين، من أجل عودة جماعية للاجئين إلى ديارهم، مما حدا بالمجموعات اليهودية إلى اغتياله غداة يوم تقديم توصياته. وقام دافيد بن غوريون، أول رئيس حكومة في إسرائيل في الفاتح من آب من العام ١٩٤٨، بوضع سياسة حكومة إسرائيل الرافضة لمنح حق العودة للاجئين، إستناداً إلى مصالح السكان اليهود على المدى الطويل واستقرار الدولة.

حتى لو قبلنا فرضياً، ولغايات النقاش، بادعاءات إسرائيل حول مسببات لجوء اللاجئين الفلسطينيين خارج وطنهم بأنهم لبوا نداء قياداتهم السياسية فهل يحرم ذلك الفلسطيني من العودة إلى وطنه وممارسة حياته الطبيعية كما كانت قبل اندلاع الحرب؟

في الواقع إن ادعاءات إسرائيل ترتكز إلى القوة والعنف ليس إلا وأفضل دليل على ذلك مئات المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد حرب ١٩٦٧ وبناء جدار الفصل العنصري. السؤال الذي يطرح نفسه هل يمكن لحكم القوة أو لحكم قائمٍ على القوة والبطش أن يعطل حقاً؟



جانب من نشاطات وفعاليات اللاجئين، مخيم الدهيشة/بيت لحم، ٢٠٠٤ تصوير: مركز بديل

أجاب العالم القانوني فيليب مارشال على هذا السؤال بما يلي: "إن الاحتلال العسكري بذاته لا يعطي صك تملك شرعي ولا يطفئ أمةً، وما دام الشعب لا يقبل الغزو العسكري ويعترض ويستطيع التعبير بشكل أو بآخر عن إرادته الثابتة باستعادة حقه فإن سيادته تستمر حتى إذا انتقص منها أو غُمطت إلى حين".

إن الأمر الواقع الذي فرضته إسرائيل وسلسلة القوانين الوضعية التي شرعنت عملية السرقة التاريخية لأملاك الشعب الفلسطيني لا تلغي هذه الحقوق، لأن الشعب الفلسطيني عارض وبكل شدة انتهاك حقوقه، وناصره في ذلك المجتمع الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة التي أكدت طوال أكثر من خمسين عام حقوق اللاجئين في العودة والتعويض مع كل ما يترتب على ذلك من اجراءات في القانون والواقع.

قضية اللاجئين الفلسطينيين تشكل واحدة من أبشع قضايا التآمر الدولي اذ كيف للمرء أن يفهم كيف تم حصر قضية اللاجئين في خانة الخدمات والإغاثة الصحية والاجتماعية والعجز الدائم في الموازنة مع أنها اكبر عملية سطو في تاريخ البشرية، حيث أخرج شعب كاملً من وطنه بالقوة والقتل والإرهاب وتم الاستيلاء على أرضه ومعالمه الطبيعية والثقافية والدينية وتجييرها لمصلحة شعب آخر.

تعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين تحصيل حاصل للمؤامرات الاستعمارية والصهيونية منذ وعد بلفور حتى صدور قرار تقسيم فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة وإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين.

تشكل قضية اللاجئين الفلسطينيين واحدة من أبشع قضايا التآمر الدولي. إذ كيف للمرء أن يفهم كيف تم حصر قضية اللاجئين في خانة الخدمات والإغاثة الصحية والاجتماعية والعجز الدائم في الموازنة مع أنها اكبر عملية سطو في تاريخ البشرية، حيث أخرج شعب كامل من وطنه بالقوة والقتل والإرهاب وتم الاستيلاء على أرضه ومعالمه الطبيعية والثقافية والدينية وتجييرها لمصلحة شعب آخر.

إن للاجئين الفلسطينيين حقوقاً غير قابلة للتصرف ولا يمكن التنازل عنها وهي تشمل:

١. حق السيادة الوطنية على فلسطين ككيان سياسي.

٢. الحق في نيل جنسية دولة المنشأ.

٣. الحق في الملكية الفردية على الممتلكات المنقولة وغير المنقولة كالأراضي والمزارع والعقارات.

٤. حق العودة والتعويض استناداً الى الفقرة ١١ من القرار ١٩٤ والذي ينص على:

"تقرر أن اللاجئين الذين يرغبون في العودة الى منازلهم أن يعيشوا بسلام مع جيرانهم. يجب ان يسمح لهم بذلك في أقرب فرصة ممكنة ويجب أن يدفع تعويض لأولئك الذين لا يختارون العودة، كما يجب أن يعوض عن الخسائر أو الأضرار والممتلكات وفقاً لمبادئ القانون الدولي أو العدالة من قبل السلطات أو الحكومات المعنية".

٥. الحقوق المدنية أو الدينية.

٦. حق السيادة على الموارد الطبيعية.

إن هذه الحقوق الفردية والجماعية تم نقضها والمساس بها من إسرائيل ككيان سياسي من خلال تغيير الطبيعة السكانية والمعالم الجغرافية لفلسطين. لقد قامت إسرائيل ومنذ تأسيسها بسن سلسلة من القوانين الملتوية والتي لا تتحدث عن الفلسطينيين إطلاقاً، مع أنها تصب كلها في هدف مقدس – من وجهة نظرها– ألا وهو إضفاء الهوية الجديدة على المكان من خلال تشريعات عنصرية. لقد أصدرت اسرائيل يوم ٥ تموز ١٩٥٠ "قانون العودة" وأصبح ساري المفعول في اليوم التالي حيث فتح أبواب الهجرة والجنسية أمام جميع يهود العالم حيث وجدوا.

من جهة أخرى، ورغم أن إسرائيل حصلت على مليارات الدولارات تعويضاً من ألمانيا الاتحادية، نجد المشرع الإسرائيلي يقضي بمصادرة الأراضي والأملاك العربية بحجج مزعومة وتلفيقات قضائية، وبموجب قانون أملاك الغائبين أجازت إسرائيل لنفسها الاستيلاء على أملاك اللاجئين المنقولة وغير المنقولة، متجاهلةً مبادئ وأعراف قانونية متعارف عليها في القانون الدولي والقانون الطبيعي.

إن أية تسوية لا يمكن أن تكون عادلة وكاملة ما لم يتم الاعتراف من قبل إسرائيل بمسؤوليتها القانونية والسياسية عن نشوء قضية اللاجئين بكل جوانبها، وبحق اللاجئين في العودة إلى منازلهم التي طردوا منها واستعادة أموالهم وممتلكاتهم وتعويضهم عن خسائرهم المادية والمعنوية. لقد شكل اللاجئون الفلسطينيون، الذين لجئوا من مناطق تقع وفقاً لقرار التقسيم في الدولة اليهودية، السواد الأعظم من اللاجئين.

إنه لخرق فاضح لأبسط مبادئ العدالة أن يُنكر على الفلسطيني العودة إلى وطنه بينما يتدفق الملايين من المهاجرين اليهود على فلسطين لاستبدال سكانها وتغيير معالمها الإنسانية.

الآن وبعد أن أثبتنا مسؤولية إسرائيل حيال قضية اللاجئين ودحضنا ادعاءاتها بعدم مسؤوليتها يطرح سؤال شرعي ما هي جدوى البحث في هذا الموضوع سيما وأن اسرائيل تتنكر لهذه الحقوق جمعاء وما تزال تمعن في سياستها بالضم والاحتلال وبناء جدار الفصل العنصري ضاربة عرض الحائط كل الشرائع والمقررات الدولية.

إن مهمة الفلسطينيين واللاجئين خاصة استدامة المطالبة بحقوقهم وعدم التفريط فيها وأن يحملوا وطنهم معهم انى حلوا وأن يتناقلوا هذا الحمل والحلم بالعودة عبر أجيالهم – حمل وحلم شكل ويشكل الضمانة الوحيدة لعودتهم.

---

* حسين أبو حسين هو محام وخبير قانوني. له عدد من المؤلفات القانونية حول الحقوق الفلسطينية.

نظرة سريعة على الأحزاب الإسرائيلية:

مشاربها الفكرية والايديولوجية

بقلم: نبيه بشير*

خلافًا للسائد في العالم والشارع العربيّين، فإن الدولة الحديثة لا تقوم على فكر شخص الحاكم بعينه، ملكًا كان أم رئيسًا أم رئيسًا للوزراء، أو على توجّهاته، فحسب، وإنما، وبشكل أساس ومركزي، على منظومة من العقائد والمفاهيم تقوم في صلب مؤسّسات الدولة. فهي التي تضع الخطوط العريضة وتمنحها جُمل من المعاني، وتحرّك صنّاع القرار السياسي والاستراتيجي في جهاز الدولة. وتعتبر الأحزاب إحدى هذه المؤسّسات ولكنها ليست الوحيدة، حيث يشاركها بصنع القرار واتخاذه مؤسّسات عدّة أخرى، مثل المؤسّسة الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والدينية وما إلى ذلك. لكن، يبقى هذا الفصل صحيحًا على المستوى النظري السطحي فقط، حيث تتغذّى كلٌ من هذه المؤسّسات الواحدة من الأخرى، حيث أن العلاقة الجدلية بينها تتملكها وقائمة في أرومتها. فالمؤسّسة الأمنية ليست غير متأثرة من وجهات النظر والأيديولوجيات الاقتصادية القائمة في المجتمع والدولة، والعكس صحيح، بحيث أن الواحدة تؤثّر في الأخرى بدرجات متفاوتة.

يصح هذا الوصف إلى حدّ كبير جدًا في الحالة الإسرائيلية بل، وربّما يتعدّاه، وذلك لوقوع جميع الأحزاب الإسرائيلية المركزية تحت كنف أيديولوجية أم – ألا وهي الصهيونية. فعلى الرغم من تنوّع أطيافها، بات من الواضح أن الأحزاب الإسرائيلية، وإن كانت عديدة وتعود جذورها الفكرية والأيديولوجية إلى ما قبل قيام الدولة، تتغذّى من لدن الصهيونية، بوصفها النافذة والمنبع الأساسيّين لتفسير الواقع والتاريخ والمستقبل. وككل أيديولوجية أخرى، فإن الصهيونية أكبر من أن تكون مجرد برنامج سياسي ثقافي واضح المعالم وثابت، بل هي منظومة فكرية عقديّة تتغذّى من تأويل مستمر للتاريخ وسيرورات الواقع وصور المستقبل. فهي أشبه فيما اصطلح عليه الفلاسفة الألمان في العصر الرومانسي (القرن التاسع عشر) اسم "منظار إلى العالم"، فللصهيونية مواقف من جميع مجالات الحياة.

من جانب آخر، فان التغيّرات في المنطقة متسارعة بشكل كبير جدًا وعميق. فمن معركة انتخابية لأخرى، تتبدّل الشروط الموضوعية وتدخل متغيرات جديدة، الإسرائيلية المحلية وفي الشرق الأوسط بشكل عام وفي منطقة السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل خاص، إلى المعادلة التي تشكّل الخطوط العريضة للواقع لم يكن بالإمكان تصوّرها قبل ذلك. تترك هذه التغيّرات والمتغيرات الجديدة آثّرا بالغًا على الخارطة الحزبية الإسرائيلية. ولكن، وبشكل أساس، تبقى مفاهيم أساسية ومرتكزات عقدية ثابتة أو شبه ثابتة، فظواهر الأمور تتبدّل ولكنها بجوهرها تقوم على الثبات أو ما يقارب ذلك.

وأخيرًا، فإن العملية الإسرائيلية "السلمية" إنما جاءت لسببين رئيسين، العمل على العزل بين الفلسطينيّين وبين اليهود والفصل بينهما، لأن الأوائل يهدّدون الهوية اليهودية للدولة، من جهة، ولأن الاحتلال أصبح ثقيلاً ومخسّرًا للجانب الإسرائيلي، بدل أن يكون مربحًا اقتصاديا ومعنويًا، كما كان قبل الانتفاضة الأولى (١٩٨٧). وهذا الحديث ينطبق على جميع الأحزاب الإسرائيلية من أقصى يسارها وحتّى أقصى يمينها. حتّى أن توم سيغف، أحد المؤرخين الصحفيّين الإسرائيليّين، وصف هذا الأمر بأنه "تركة شارون" (هآرتس ١٣ كانون الثاني ٢٠٠٦). ويعلّق أنطوان شلحت، أحد المراقبين للثقافة والسياسة في إسرائيل، بقوله: "والآن عشية المعركة الانتخابية القريبة ليس من المبالغة القول إن هناك إجماعًا صهيونيًا يتماشى مع المبدأ الشاروني الأساسي: أرض أكثر وعرب أقل. ويكاد هذا الإجماع يشكل أسّ البرامج الانتخابية للأحزاب الكبيرة كافتها، المنطلق من القناعة بوجوب الانفصال ديموغرافيًا عن الفلسطينيين دون الحاجة إلى تحقيق حل عادل ودائم، أي دون الحاجة للانسحاب إلى حدود العام ١٩٦٧ ودون حق العودة ودون القدس. وبطبيعة الحال يشمل هذا الانفصال، المرغوب فيه، الفلسطينيين في إسرائيل" (شلحت ٢٠٠٦).

هناك إجماع إسرائيلي ويهوديٍ في إسرائيل والعالم بخصوص الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة، كما ذكرنا سابقًا، وحول عدم السماح لعودة اللاجئين إلى المناطق السيادية لإسرائيل. فقد سنّ الكنيست في اليوم الأول من عام ٢٠٠٢ قانون "ضمان إسقاط حق العودة – ٢٠٠١"، والذي نصّ على عدم إعادة لاجئين فلسطينيّين إلى المناطق الخاضعة للسيادة الإسرائيلية إلا بمصادقة مسبقة لأغلبية مطلقة من أعضاء الكنيست. وقد صوّت إلى جانب مشروع القرار هذا ٥٦ عضو كنيست من جميع الأحزاب الصهيونية (العمل والليكود والأحزاب الدينية والحزب القومي الديني)، واعترض عليه ١٢ (بغالبيتهم نواب عرب) وثلاثة امتنعوا عن التصويت. جاء في تسويغ هذا القانون، والذي اقترحه عضو الكنيست يسرائيل كاتس، ما يلي: "دخلت حكومة إسرائيل في مرحلة مفاوضات حول الحل الدائم مع الفلسطينيّين، وسيتم من خلالها طرح موضوع لاجئي العام ٤٨ والعام ٦٧ على طاولة المفاوضات. ويهدف هذا القانون إلى تفادي إمكانية اتخاذ الحكومة لأي قرار بدون مصادقة الكنيست، أو اتخاذ قرار في االكنيست بأغلبية عادية حول إعادة لاجئين إلى داخل حدود دولة إسرائيل". وجاء في معرض القراءة التمهيدية (١٧ أيار ٢٠٠٠) لمشروع القانون ما يلي: "يشكّل مشروع القانون هذا إجماعًا صهيونيًا، بعدم السماح لعودة لاجئي العام ١٩٤٨ والعام ١٩٦٧ إلى داخل الحدود السيادية لدولة إسرائيل.. مشروع القانون هذا ... هو مشروع فوق الأحزاب، وصهيوني، ويهودي، وإسرائيلي، وأخلاقي وعادل من الناحية التاريخية. حق العودة هو شعار الكثير من النواب العرب في هذه الكنيست الذين يرغبون بإبادة دولة إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية وبإبادة العلم الإسرائيلي والنشيد الوطني والطابع اليهودي للدولة.. هناك مكان بيننا لمن يريد العيش بمساواة وديمقراطية، أما من يريد هوية قومية أخرى – فليذهب إلى مكان آخر. حق العودة ودولة كل مواطنيها هي مصطلحات مرادفة للرغبة في القضاء على إسرائيل".

وتشير استطلاعات الرأي في إسرائيل منذ مطلع التسعينيّات وحتّى اليوم إلى وجود أغلبية في الشارع الإسرائيلي الذي يشجّع ترحيل السكّان العرب من حدود سيادة إسرائيل أو تشجيعهم على الرحيل. إضافة إلى ذلك فإن هناك أحزابًا إسرائيلية عديدة ترفع شعار الترحيل صراحة كشعار انتخابي، منهم حزب "حيروت (كلاينر)، و"تسوميت"، والجبهة اليهودية القومية" (باروخ مارزل) وقائمة "الوحدة القومية–المفدال"، التي تضم العديد من الأحزاب الصغيرة المنتمية إلى التيار القومي الديني (مثل "موليدت").

إن العملية الإسرائيلية "السلمية" إنما جاءت لسببين رئيسين، العمل على العزل بين الفلسطينيّين وبين اليهود والفصل بينهما، لأن الأوائل يهدّدون الهوية اليهودية للدولة، من جهة، ولأن الاحتلال أصبح ثقيلاً ومخسّرًا للجانب الإسرائيلي، بدل أن يكون مربحًا اقتصاديا ومعنويًا، كما كان قبل الانتفاضة الأولى (١٩٨٧). وهذا الحديث ينطبق على جميع الأحزاب الإسرائيلية من أقصى يسارها وحتّى أقصى يمينها.

حزب العمل

هناك إجماع بين الجمهور الإسرائيلي وبين جميع الأحزاب الرئيسة في إسرائيل بشأن تعريف دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. ينظر إلى هذا التعريف كونه المعيار الأخلاقي والديمقراطي الأمثل، إلى جانب معيار أخلاقي آخر، على أساسه تقاس الأمور الأخرى، وهو الفصل الحكم بينها. فرأي عمير بيرتس، قائد حزب العمل حاليًا، مطابق لرأيٍ تسيبي ليبني من حزب "كديما"، ووزيرة القضاء والخارجية من حزب الليكود سابقًا (ورجفط ٢٠٠٦). ويتسم توجّه بيرتس خاصة، وحزب العمل عمومًا، نحو السكّان العرب في إسرائيل بالتوجّه الليبرالي المنقوص، ونقصد به ذلك التوجّه الذي يرى بهم متساوي الحقوق قانونيًا كونهم أفراد لا كونهم جماعة، لكن مساواتهم تنبع من تعريف الدولة لذاتها بأنها أولاً وقبل كل شيء يهودية بطابعها، ممّا يخلق شروطًا وأحكامًا تحدّد مدى هذه المساواة وحجمها ومعانيها. وإلى جانب ذلك، يتسم رأي حزب العمل وعمير بيرتس بتوجّه نظري يقوم جزئيًا على الطرح الفكري الماركسي، الذي يقول إن من شأن تحسين شروط الواقع المادي للإنسان أن يخفّف من شأن ومكانة الخلافات والتميّزات القومية والمثالية الأخرى. ولكن، فعليًا يختفي التوجّه على أرض الواقع وتبقى تعابيره الكلامية أو، في أحسن الحالات، لمحة بسيطة. فعندما يواجه عمير بيرتس وغيره من حزب العمل بحقيقة أن علمٍ وشعار ورموز الدولة غير مقبولة على السكّان العرب، مما يشير إلى عدم المساواة، أحيانًا، يجيبون بأن أمور كهذه، وعدم قبولهم لها، ستنتهي حين يتم تحسين شروط واقعهم المادي[1]. أما المعيار الأخلاقي الآخر، فهو المعيار الأمني. عندما يقف الجمهور الإسرائيلي أمام فرصة لاختيار اعتباراته لبلورة سلوكه الانتخابي، فإن نصفه يختار المقياس الأمني، بالدرجة الأولى، على


منظر عام لأحد مساكن البدو المهجرون، شباط ٢٠٠٦ تصوير: إليزابث نصار



اسمها إلى حورشات طل.
حرش الكلية: بقايا غابة في الجليل الأسفل، حوّل اسمها إلى حورشاه يعلاه.
حزما: غابة أسماها الإسرائيليون بيت عزمافيت.
الحصب: مركز شرطة في واحة صحراوية تقع في وادي عربة، قرب خربة في شماله تحمل الاسم نفسه، وقد حرّف اسمه إلى حتسيبه.
حطين : شمال غرب طبرية، وموقع المعركة المشهورة في التاريخ الإسلامي، أقيم في محيطها مستعمرة كفار حيطيم سنة ١٩١٤.
حلقيات: قرية عربية أقيمت في أراضيها حيليتس سنة ١٩٥٠. وهذا الاسم محرف من الاسم العربي.
حوارة: قرية إلى الجنوب من نابلس على بعد ٨كم، حرف اسمها إلى حورون.
حورية: قرية عربية في شرق غور الحولة، أقيم في أراضيها كيبوتس جونين.
الحولة: البحيرة المردومة في شمال فلسطين، وإزاءها سهل يعرف باسمها أقام فيه اليهود كيبوتس حولاته سنه ١٩٣٦.
حي البقعة: حي يقع جنوب مدينة القدس، غير اسمه إلى جؤليم.
حي القطمون: حي يقع في مدينة القدس، غيّر اسمه إلى جونين.
حي المصرارة: من أحياء القدس، غيّرٍ اسمه إلى موراشاه.
حي اليمنية: من أحياء القدس أيضاً، وقد غيّر اسمه إلى نحلات.

خ

الخالصة: قرية تقع شمال غرب الحولة، قرب الحدود اللبنانية، وقد أسس ت حولها مستعمرة سميت في البداية » خلساه« ثم كريات يوسف، وغيّر اسمها أخيرا إلى كريات شمونه.
الخان الأحمر: موقع قرب اريحا، أقيمت فيه سنة ١٩٧٥ قرية صناعية باسم ميشور أدوميم، وعلى مقربة منها أقيمت مستعمرة كفار أدوميم سنة ١٩٧٩.
خان التجار: موقع أثري في الجليل السفلي كانت تقام فيه سوق، غيّر اسمه إلى حانوت تجاريم ترجمة للاسم العربي.
خان الجوخدار: جهة بئر السبع، وقد غيّر اسمه إلى حانوت أورحا.
خبيزة: في السهل الجنوبي، أقيمت في أراضيها مستعمرة ابن يتسماق
خراب الخلصة: غير أسمه إلى حلوتسه.
خربة ابو الحقوف: أقيم في أراضيها كيبوتس كفارمناحم سنه ١٩٣٧
خربة خزيف: في وادي خزيف، تقع على شاطىء الجليل قرب الناقورة، أقيم في محيطها
خربة الاعمدة: تقع في الجليل السفلي، وقد غيّر اسمها إلى عوزيئيل.
خربة أم جبيل: وتقع على مسافة ٣ كم شمال جبل طابور،وقد غيّر اسمها إلى تل أزنون تبور.
خربة أم كلخة: قرب كفر سابا، وقد أسس في أراضيها مستعمرة يسودوت سنة ١٩٤٦.
خربة تل البريج: غيّر اسمها إلى تل بورجا.
خربة تل البير الغربي: وتقع على مسافة ١٠كم شرق عكا، وقد أسس في محيطها كيبوتس يسعور
خربة تل زكريا: وتقع قريبا من بيت جبرين، وقد غير اسمها إلى تل عزيقة.
خربة تل الروبي: غير اسمها إلى تل روش.
خربة خرسين: في شمال الضفّة، وقد أسست في أراضيها مستعمرة حرمش.
خربة التليل: تقع في الجليل الأعلى، وقد غيّر اسمها إلى تال حراشيم.
خربة حورية: خربة كفاردون.
خربة الطيبة: غير اسمها إلى خربه عفران.
خربة حوشة: جنوب بحيرة طبرية وقد غيّر اسمها إلى خربه كوش.
خربة أم كشرم: في السهل الساحلي، وقد غيّر اسمها إلى خربة كيشور.
خربة كسيفة: في النقب الشمإلى الشرقي، وقد غيّر اسمها إلى خربة كاسيف.
خربة دير شبيب: شوفاف.
خربة أم الشقف : في جبل الكرمل، غيّر اسمها إلى خربة شوكيف.
خربة الشلالة: يعروت هاكرميل.
خربة ابو سمارة: في النقب الغربي، نسبه إلى الشيخ سمارة المدفون فيها غيّر اسمها إلى شمرياه.
خربة الشرقية: في الكرمل، حرّف اسمها إلى شارك.
خربة بريكة وخربة صويوين: في الشمال، وقد غير اسمها إلى خربة صوريم.
خربة بيوض: في النقب الشمإلى الشرقي غير اسمها إلى تسيّا.
خربة السلامة: وتقع في الجليل السفلي، غيّر اسمها إلى صلمون.
خربة العين: وتقع على بعد٢كم شرق طيرة الكرمل، غيّر اسمها إلى كيدم.
خربة كمال: في الجليل الاسفل، غيّر اسمها إلى قومل.
خربة القريتين: غير اسمها إلى تل كرايوت.
خربة قرتة: تل مجاديم.
خربة راس ابو مرة: حرّف اسمها إلى ابحيود.
خربة أم الرحامين: في النقب الشمالي الغربي، حرّف اسمها إلى رامون.
خربة رحبة: في النقب، غيّر اسمها إلى اردبحه.
خربة العريمة: تل كفروت.
خربة عرعرة: في النقب، حرّف اسمها إلى عروعر.
خربة فطيس: في النقب الشمالي الغربي، حرّف اسمها إلى باطيش.
خربة الفلاح: على مسافة ٣ كم شرق بيت جبريل، حرف اسمها إلى بيلح.
خربة بقيقعة: في جبل فقوعة حرّف اسمها إلى بقوعيت.
خربة فرير: حرف اسمها إلى تل بارود.
خربة صبيح : غير اسمها إلى تنوبوت
خربة الصوانة: في الجليل الأعلى حرف اسمها إلى صونام.
خربة صوفين : وهي جزء من مدينة قلقيلية الآن أسست على بعد ٣كم إلى الشمال الشرقي منها مستعمرة تسوفيم بتحريف اسمها.
خربة الصورة: وتقع على مسافة ٣كم من بيت جبريل، حرف اسمها إلى تسوره.
خربة العجلية : خربة كوخيم.
خربة العباسية في الجليل الشمالي الغربي، حرف اسمها إلى عوبش.
خربة غزة : في النقب الشمالي حرف اسمها إلى عوزة.

ـــة وتوجّـهاتهـا للصــراع

الرغم من الترسانة العسكرية الهائلة لإسرائيل. فالاعتبار الأمني لا زال يحتل عندهم المكانة المرموقة والأعلى من بين جميع الاعتبارات الأخرى (الاقتصادية، الدينية، الأخلاقية، الاجتماعية والثقافية) (هآرتس، ٩ آذار ٢٠٠٦). وقد أشار مؤخرًا شمعون بيرس، الذي ترأس مدة ٣٠ عامًا منصب نائبًا لرئيس المنتدى الاشتراكي العالمي، بأن حزب العمل لم يكن ولم يشأ في أي وقت أن يكون حزبًا اشتراكيًا أو اشتراكيا ديمقراطيًا. بل، "لا حاجة لنا بلينين، أو ماركس أو إنجلز. تتشرب مواقفنا من العهد القديم: إن الوصايا العشر هي أهم ما في الحضارة الإنسانية وهي الأساس الأخلاقي لنا. إن النبي عاموس هو طرحنا الاجتماعي والنبي إشعيا هو أساس طموحاتنا السياسية". وأوضح مستشاريه، لاحقًا، بأن بيرس لا يرغب في استعمال كلمات ليست عبرية وغريبة، ففي اللغة العبرية والجذور اليهودية ما يكفي بحيث يمكن الاستغناء عن النظريات والمرادفات غير اليهودية والعبرية (هآرتس، ١٣ آذار ٢٠٠٦).

ظلت دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية والهاجس الأمني، بمثابة الأساس الذهني للوعي السياسي الإسرائيلي، القائمان على الأيديولوجية الصهيونية، يبلوران وجهة نظر غالبية السكّان اليهود في الدولة، وبالتالي يؤسّسان الأرضية الفكرية والأيديولوجية لكافة الأحزاب المركزية في إسرائيل. وتشير كافة استطلاعات الرأي إلى حقيقة صلابة ومركزية هذين المعيارين.

فلا غرابة، إذًا، أن نلمس في أحد البنود للخطوط العريضة للبرنامج الانتخابي لحزب العمل، المخصّص لـ "مواطني إسرائيل العرب"، قبل البند الأخير ("سلامة البيئة")، التوجّه المادي فقط في تطرقه للسكّان العرب في الدولة، حيث يقول: "سيعمل حزب العمل من أجل إحداث تغيير جوهري في سياسة الحكومة تجاه مواطني إسرائيل العرب، وسط التأكيد على المساواة التامة وردم الفجوات بين مواطني الدولة العرب واليهود في ميادين التعليم والتشغيل وبناء مناطق صناعية متقدمة، والبنى التحتية والصحة والرفاه والخدمات الاجتماعية".

إن المعيارين، نعني دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية والهاجس الأمني، هما بمثابة الأساس الذهني للوعي السياسي الإسرائيلي، القائمان على الأيديولوجية الصهيونية، يبلوران وجهة نظر غالبية السكّان اليهود في الدولة، وبالتالي يؤسّسان الأرضية الفكرية والأيديولوجية لكافة الأحزاب المركزية في إسرائيل. وتشير كافة استطلاعات الرأي إلى حقيقة صلابة ومركزية هذين المعيارين.

فمن غير المستهجن أن نكتشف أن البند الأول في الخطوط العريضة للبرنامج الانتخابي لحزب العمل يحمل عنوان هوية الدولة "دولة يهودية ديمقراطية"، حيث يقول: "دولة إسرائيل هي دولة يهودية، وهي البيت القومي لكل اليهود أينما تواجدوا. إننا إذ أخذنا على عاتقنا تحقيق الصهيونية، نرى أنفسنا ورثة راية الثقافة اليهودية والثقافة العبرية المجيدة وحامليها. هناك طريق يربط بين جذور تراثنا الديني والثقافي وبين مستقبل دولة إسرائيل. إن الحل الملائم لعلاقات الدين والدولة يجب أن يتبلور من خلال الحوار بين كل تيارات الجمهور وصولاً إلى تحقيق الوفاق والتفاهم. إن المحافظة على الهوية اليهودية وتنميتها من شأنهما أن يساعدا في الحفاظ على الصلة مع يهود الشتات. في الوقت ذاته ستتعزز دعائم النظام الديمقراطي جنبًا إلى جنب مع تكريس وتدعيم سلطة القانون".

أما البند الثالث، وهو المخصّص للقضايا الأمنية والخارجية، فيقول: "التسوية السياسية هي مصلحة قومية لدولة إسرائيل. هناك صلة وثيقة بين التسوية السياسية وبين النمو الاقتصادي والإصلاح الاجتماعي. الحكومة برئاسة حزب "العمل" ستعمل من أجل استئناف المفاوضات السياسية التي ستجري وفي الوقت ذاته العمل الحازم والجاد ضد العنف والإرهاب، واستكمال بناء الجدار الأمني في غضون سنة والمحافظة على تفوق إسرائيل. إذا سادت حالة جمود سياسي ستلجأ إسرائيل إلى اتخاذ خطوات مستقلة تضمن مصالحها الأمنية والسياسية. المفاوضات ستستند إلى المبادئ التالية: دولتان لشعبين تُعيَّن حدودهما في مفاوضات بين الطرفين؛ ضم كتل الاستيطان الكبيرة في يهودا والسامرة إلى دولة إسرائيل، أما المستوطنات المعزولة التي لا تقع ضمن كتل الاستيطان المضمومة لإسرائيل فسيتم إخلاؤها؛ القدس بكل أحيائها اليهودية ستكون العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل، والأماكن المقدسة للديانة اليهودية تبقى تحت السيطرة الإسرائيلية؛ وقف الاستثمار في المناطق المحتلة وتُطبَّق على الفور استنتاجات تقرير ساسون بما في ذلك إزالة المواقع الاستيطانية غير القانونية".

وفي معرض مقابلة أجريت مع آفي دختر (كديما، ورئيس جهاز المخابرات العامة – الشاباك، سابقًا)، ويوبال شتاينيتس (الليكود، وعضو لجنة الأمن في الكنيست) وعامي أيالون (حزب العمل، ورئيس جهاز الموساد، سابقًا) حول الهاجس الأمني الخارجي، عرض الثلاثة تصوّراتهم المتشابهة جدًا، حتّى أن الصحفيّين اللذين قاما بالمقابلة معهم اختارا عنوانًا يقول "هل عثرت على فرق" (هآرتس، ٢٧ شباط ٢٠٠٦). فقد استقى ثلاثتهم آرائهم من العقيدة الأمنية العسكرية التي تفترض "وجوب الحفاظ على تفوّق إسرائيل العسكري في الشرق الأوسط بأساليب عديدة". ولن نجد أي فرق ممكن، ولو فرق بسيط، بين كافة الأحزاب الإسرائيلية، عدا فروقات بسيطة ترتبط بالأسلوب والتكتيك، ربما، ولكن بالطبع ليس بالجوهر أو بشأن العقيدة العسكرية الأمنية القائمة، حاليًا.

في معرض مقابلة أجريت مع آفي دختر (كديما، ورئيس جهاز المخابرات العامة – الشاباك، سابقًا)، ويوبال شتاينيتس (الليكود، وعضو لجنة الأمن في الكنيست) وعامي أيالون (حزب العمل، ورئيس جهاز الموساد، سابقًا) حول الهاجس الأمني الخارجي، عرض الثلاثة تصوّراتهم المتشابهة جدًا، حتّى أن الصحفيّين اللذين قاما بالمقابلة معهم اختارا عنوانًا يقول "هل عثرت على فرق"

حزب كديما

كما نعلم، فقد قام حزب "كديما" كحزب رجل واحد، هو أرئيل شارون، وسيكون من الجور خوض الكلام حول تراثه وفكره وفعله، المليئة بالدماء والمجازر، فهو أكبر من أن نوجز الكلام عنه ببضع سطور. لكنه ترك إلى غير رجعة. لكن ما هي ملامح هذا الحزب الجديد، الذي يضم أشخاص مثل شمعون بيرس، أيهود أولمرت، تساحي هنغبي، شاؤول موفاز وآفي ديختر وغيرهم. فجميعهم طالحين، لكن، وعلى الرغم من ذلك، نتساءل ما الذي يجمع بينهم. لا شك أن الهاجس والاعتبار الأمني واليميني المتطرّف يهيمن. ولكن لننظر إلى الخطوط العريضة للبرنامج الانتخابي لهذا الحزب علنا نصل إلى جواب على هذا التساؤل. لكن قبل ذلك لننظر بداية إلى العقيدة السياسية لقائد هذا الحزب.

صرّح أولمرت، بصفته رئيسًا للحكومة الإسرائيلية بالوكالة، في نهاية شباط من هذا العام أنه يعتزم الاحتفاظ بالقدس المحتلة، والكتل الاستيطانية الثلاث الكبرى في الضفة الغربية، وغور الأردن تحت السيادة الإسرائيلية، وبأنه يعتزم تنفيذ انسحاب أحادي الجانب، ما يعني احتفاظ إسرائيل بنحو ٦٠ بالمائة من مساحة الضفة الغربية. وفي السياق ذاته، أضاف شاؤول موفاز، بصفته وزيرًا للأمن الإسرائيلي، أن حزب "كديما" يسعى إلى ترسيم الحدود النهائية لإسرائيل، مع الفلسطينيّين أو من دونهم، في غضون عامين في حال فوزه في الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في ٢٨ آذار المقبل. كما وصرّح أولمرت – في معرض المقابلة التلفزيونية معه (في القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي، يوم ٧ شباط الجاري) وهي المقابلة الأولى له منذ توليه منصبه الجديد – بما يلي: "سنحتفظ بغور الأردن. حيث أنه من غير الممكن التخلي عن السيطرة على حدود إسرائيل الشرقية". وأضاف أن «هدفنا واضح. فنحن نتجه إلى فصل مع الفلسطينيّين (في الضفة الغربية) وإلى إقامة حدود نهائية لدولة إسرائيل". وتابع، "سننفصل عن غالبية السكان الفلسطينيّين المقيمين في يهودا والسامرة ... إن ذلك سيرغمنا على ترك أراض تسيطر عليها دولة إسرائيل حاليًا. لكنه، وفي ذات الوقت رفض الإشارة إلى الترسيم لحدود إسرائيل النهائية من الجهة الشرقية. وقال، إن "الحدود التي نفكر بها ليست الحدود التي تتواجد عليها دولة إسرائيل حاليًا". وأضاف، كما هو متوقّع، "سنحافظ على القدس موحّدة وسنحتفظ بالكتل الاستيطانية الكبرى، وبخاصة معاليه أدوميم (مستوطنة شرق القدس الشرقية) وأرييل (إلى الجنوب من مدينة نابلس) وغوش عتصيون (كتلة استيطانية تقع بين القدس الشرقية والخليل)، التي هي جزء من دولة إسرائيل". ويضيف أولمرت، ويقول، إنه "في غياب اتفاق للسلام مع الفلسطينيّين، يمكن لإسرائيل أن تتخذ خطوات أحادية الجانب". وأضاف موفاز، خلال جولة في الضفة: "ستتعامل الحكومة مع الحدود النهائية فورا عقب الانتخابات". مضيفًا "خيارنا المفضل هو ترسيم الحدود بالاتفاق مع الفلسطينيّين. وفي حالة استحالة الاتفاق على الحدود النهائية، سنعمل بصورة أخرى، ليس من المناسب أن نفصلها الآن". وتابع "لا نريد أن ننتظر لكي يحدّد لنا طرف آخر مصيرنا"، مضيفًا أنه "في السنوات المقبلة، وأنا أتحدث عن سنوات قليلة، سيتم تحديد الحدود النهائية لدولة إسرائيل، ومستقبل غالبية المستوطنات في يهودا والسامرة وغور الأردن سيتحدّد في هذه السنتين".

أما على صعيد الخطوط العريضة للحزب، نقرأ في مستهلها ما يلي:

"إن الأهداف العليا للحكومة برئاسة حزب كديما هي الحفاظ على وجود دولة إسرائيل كبيت قومي آمن للشعب اليهودي في أرض إسرائيل، وإضفاء مضمون قومي على طابع دولة إسرائيل وسط منح مساواة كاملة في الحقوق للأقليات التي تعيش فيها، بحيث تكون قيمها كدولة يهودية وديمقراطية متوازنة ومنضفرة ببعضها البعض.

في هذا السياق يرى حزب كديما في دفع عملية السلام مع الفلسطينيّين هدفًا مركزيًا سيعمل الحزب بكل السبل على دفعه قدمًا بغية وضع الأسس لرسم وبلورة الحدود الدائمة لدولة إسرائيل وصولاً إلى تحقيق الهدوء والسلم وسط المحافظة على أمن إسرائيل ومحاربة الإرهاب دون هوادة والحفاظ على المصالح القومية والأمنية لدولة إسرائيل". إلى جانب هذه المقدمة فقد أشار الحزب إلى فرضياته الأساسية، والتي هي كالتالي:

- لشعب إسرائيل حق قومي تاريخي على أرض إسرائيل بأكملها.
- بغية تحقيق الهدف الأعلى، المتمثّل بالسيادة اليهودية في دولة ديمقراطية تشكل بيتًا قوميًا آمنًا للشعب اليهودي، هناك حاجة وضرورة لوجود أغلبية يهودية في دولة إسرائيل.
- إن الاختيار أو الحسم بين الرغبة في تمكين كل يهودي من السكن في كل أنحاء أرض إسرائيل وبين الحفاظ على وجود وبقاء دولة إسرائيل كبيت قومي يهودي يتطلب التنازل عن جزء من أرض إسرائيل.
- إن التنازل عن جزء من أرض إسرائيل ليس تنازلاً عن أيديولوجية وإنما تجسيد للأيديولوجية الهادفة إلى ضمان وجود دولة يهودية وديمقراطية في أرض إسرائيل".
- "إن رسم الحدود الدائمة لدولة إسرائيل في نطاق

يتبع صفحة ١٦

"خطة تبادل السكان والمناطق"

حزب يسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا) برئاسة أفيغدور ليبرمان

١) إسرائيل ستبادر الى عملية من شانها ترسيم حدودها مع الفلسطينيين

٢) الحدود الجديدة ستؤدي لأن تكون الغالبية اليهودية في الدولة مستقرة وأكيدة لسنوات طويلة

٣) التعامل مع الحدود تأخذ مركبين: مكان الحدود، ونسب الحدود

أ) إسرائيل والفلسطينيين يبادلون مناطق على قاعدة أن تكون الاعتبارات لذلك ديمغرافية. نطمح الى التوصل الى خط متفق عليه مع الفلسطينيين والمجتمع الدولي والأمم المتحدة.

ب) التجمعات العربية في وادي عارة والمثلث ينتقلون الى السلطة الوطنية.

ج) الاستيطان الاسرائيلي في "تجمعات الاستيطان الكبرى" المحاذية الى الخط الأخضر تنتقل الى سيادة اسرائيلية (كاريئيل، ومعاليه أدوميم وغوش عتصيون وغيرها).

قانون تشجيع للهجرة والولاء كشرط أساس للجنسية

حيروت-الحركة القومية برئاسة ميخائيل كلاينر

تعمل الحركة على رفع مستوى الوعي للمشكلة الديمغرافية التي تنبع من الولاء المضاعف لغالبية عرب إسرائيل. إن الحركة ترى خطرا على الغالبية اليهودية في الدولة على ضوء حقيقة أن جزء كبيرا من عرب إسرائيل هم من حاملي الجنسية الإسرائيلية وبطاقة الهوية الزرقاء والذين يعتبرون أنفسهم فلسطينيين تماما ويتضامنون مع النضال الفلسطيني.

تشجيع الهجرة الى الدول العربية

تعمل الحركة على سن قانون لتشجيع الهجرة الى الدول العربية. وحسب هذا القانون يقدم صفقة مالية لكل مواطن يهاجر الى الدول العربية وأن يكون مستعدا للتنازل على جنسيته أو حقه في الإقامة مقابل مساعدة مالية.

الولاء كشرط للجنسية

قاعدة أساسية ان يكون الولاء للدولة شرطا للجنسية. وستقدم حركة حيروت اقتراح قانون يشرط حق الترشح والانتخاب الى الكنيست بالتوقيع على اعلان للولاء لدولة اسرائيل كدولة يهودية. في حال رفض مواطنون اسرائيليون التوقيع على اعلان الولاء ينزع منهم الحق في الترشح والانتخاب الى الكنيست.

طرد العدو كعمل أخلاقي

حازيت يهوديت لئوميت برئاسة باروخ مارزل

حازيت يهوديت لئوميت تقرر أن احتلال الأرض وطرد العدو هو أخلاقي. إن توراة إسرائيل هي المصدر الاول لكل قيم الأخلاق الانسانية، وتقرر الجبهة أن اخلاء الاعداء من الأرض يحل من الأصل كل مشاكل اسرائيل الخطيرة حيث يقلع الارهاب من جذوره، ويبعد الحرب مكانا وزمانا.

تسوية سلمية يجب أن يضمن المصالح القومية والأمنية لدولة إسرائيل.

أما في باب "مبادئ لإدارة عملية السلام"، يشير الحزب إلى ما يلي: إن المصلحة ببقاء إسرائيل كدولة قومية يهودية تتطلب قبول المبدأ القائل بأن إنهاء الصراع يتمثّل في وجود دولتين قوميتين، على أساس الواقع الديموغرافي، تتعايشان بسلام وأمن جنبًا إلى جنب.

ويورد على النحو التالي مبادئه الأساسية لأية عملية سياسية:

- "دولتان قوميتان": موافقة إسرائيل على إقامة دولة فلسطينية منوطة بشكل مطلق في أن هذه الدولة هي الحل القومي المطلق والتام لكل الفلسطينيّين بلا استثناء وحيثما كانوا، بما في ذلك اللاجئون. وبناء عليه لن يُسمح في أية تسوية بدخول لاجئين فلسطينيّين إلى إسرائيل.
- "العيش بسلام وأمن": الدولة الفلسطينية العتيدة يجب أن تكون خالية من الإرهاب، وأن تتعايش بسلام وجيرة حسنة مع إسرائيل، وأن تكون منزوعة (السلاح) بحيث لا تشكل قاعدة لمهاجمة إسرائيل، ولذلك يتعين على الفلسطينيّين التجرّد من الإرهاب بصورة كاملة ومطلقة قبل قيام هذه الدولة.
- تعيين حدود إسرائيل سيتم في نطاق التسوية الدائمة وعلى أساس المبادئ التالية:
  ١. ضم مناطق يتطلبها أمن إسرائيل.
  ٢. ضم أماكن مقدسة للديانة اليهودية ومهمة كرمز قومي وفي مقدمتها القدس الموحدة عاصمة إسرائيل.
  ٣. ضم أقصى عدد من المستوطنين اليهود فعليًا مع التأكيد على كتل الاستيطان.

وبعد أن مجّد خطّة الانفصال، جاء في بند خاص حمل عنوان "خطة عمل لتقدم فوري"، ما يلي:

- هناك توافق قومي وإقليمي ودولي على أن خارطة الطريق هي الخطة الوحيدة التي تتيح إحراز تقدم حقيقي نحو التوصل إلى تسوية سلمية شاملة ونهائية.
- الحكومة برئاسة كديما ستعمل بحزم من أجل تطبيق خريطة الطريق كيفما أقرتها حكومة إسرائيل، وستعمل بحزم وتصميم، أيضًا، بغية الوفاء بكل تعهداتها والتزاماتها في إطار المرحلة الأولى من خريطة الطريق، بما في ذلك تفكيك مواقع الاستيطان غير القانونية.
- حكومة إسرائيل سوف تتحقق وتشجع بكل طريقة ممكنة الجانب الفلسطيني على احترام كل تعهداته لإسرائيل وللمجتمع الدولي وفي مقدمتها التعهد بحلّ منظمات الإرهاب وجمع السلاح غير الشرعي، وإجراء إصلاحات أمنية وسلطوية ومالية حقيقية، ومنع التحريض والتثقيف للسلام مع إسرائيل.
- بعد أن يفي الفلسطينيون بتنفيذ كل تعهداتهم المنصوص عليها في المرحلة الأولى (من خريطة الطريق)، سيكون بمقدورهم في نطاق المرحلة الثانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة في حدود مؤقتة.
- سيكون باستطاعة إسرائيل والدولة الفلسطينية الشروع في مفاوضات حول إقامة تسوية دائمة من أجل حل كل المسائل العالقة بين إسرائيل والفلسطينيّين وذلك بغية الوصول إلى سلام حقيقي بين دولة الشعب اليهودي ودولة الشعب الفلسطيني.

إضافة إلى ذلك، فقد جاء في بند "محاربة الإرهاب وبناء جدار الأمن"، ما يلي:

- ستعمل إسرائيل بحزم من أجل ضمان أمن سكانها في مواجهة منظمات الإرهاب التي تهدّد بالمس بهم.
- ستواصل إسرائيل العمل بصورة فعالة في كل مكان ودون توقف من أجل إحباط وتشويش ومنع اعتداءات إرهابية ضد سكانها.
- ستستكمل إسرائيل لهذا الغرض إقامة الجدار الأمني بالسرعة الممكنة وبصورة تحقّق أقصى الأمن لمواطنيها وسط مراعاة احتياجات السكان المدنيّين الفلسطينيّين في محاولة لتجنيبهم معاناة لا مبرّر لها.

وتجدر الإشارة إلى أن الصحافة الإسرائيلية نشرت (يوم ٥ آذار ٢٠٠٦) خبرًا بشأن توجّه أولمرت لخارطة الطريق، والتي تتلخص في تجاهله لها، وبأنه يفضّل الانسحاب أحادي الجانب في حال نجاحه في الانتخابات (هآرتس ويديعوت أحرونوت، ٥ آذار ٢٠٠٦). وأخيرًا، لم يجد هذا الحزب الجديد أية أهمية للتطرق إلى توجّهه للسكّان العرب في الدولة، فقد غاب في برنامجه أية إشارة إلى هذه الفئة السكّانية التي تشكّل نحو ٢٠٪ من سكّان الدولة.

الليكود

لا يخفي على أحد أن بنيامين نتنياهو اعتلى سدّة القيادة في حزب الليكود بعد تمزيقه على يدي شارون قبيل خروجه منه في أعقاب ذلك. ومن المهم الإشارة هنا إلى أن خروج شارون من الليكود جاء بفعل "النزعة اليمينية المتطرّفة" لأعضاء الحزب، قياسًا لمنهج شارون! جاء في بند "الحقوق" في البرنامج الانتخابي لحزب الليكود، ما يلي:

"إن حقّ الشعب اليهودي على أرض إسرائيل هو حقّ أبديّ غير قابل للاعتراض. ينخرط هذا الحقّ الأساس ضمن حقوق أساس أخرى، مثل حقّ الشعب اليهودي بالسلام والأمن، وحقّ مواطني الدولة العيش بحرية ورفاه في ظل نظام ديمقراطي، يتعهد بالحفاظ على حقوق الإنسان والمواطن على قاعدة مبدأ المساواة، ومن ضمنها حقوق أبناء الأقليات أن يعيشوا وفق تراثهم، ودياناتهم، ولغاتهم وثقافاتهم وذلك تحت رعاية الدولة".

كما وجاء في بند الأمن، ما يلي: "إن استمرار وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية مستقلة في الشرق الأوسط مشروط، بداية، بقدرتها في الحفاظ على قوّتها العسكرية والسياسية. لهذا، فإن الاعتبارات، الأمنية والسياسة الخارجية، المختلفة تحتل مكانة مرموقة في دولة إسرائيل. وفقًا لذلك، فإن من واجب دولة إسرائيل الحفاظ على إرثها الأمني بغية ردع أي عدو، ولتأمين قدرتها في الدفاع عن ذاتها في أوقات الأزمة كقاعدة ضرورية، والعنصر الأهم في أي تسوية سياسية.

أما البند التالي، فيتطرق إلى مسألة "السلام"، وقد جاء فيه ما يلي:

"إن السلام هو من الأهداف المركزية لدولة إسرائيل. ستواصل إسرائيل العمل بهدف الوصول إلى اتفاقيات سلام مستقرة ودائمة إضافة إلى علاقات جيرة طيبة مع الفلسطينيّين والدول العربية، وذلك من خلال رؤية الأمن في جميع مستوياته كشرط أساس وضروري ولن يتحقق أي سلام قابل للحياة في الشرق الأوسط دون هذا الشرط".

وقد ورد تحت مادة "الدستور" بند فرعي يحمل عنوان "دولة يهودية"، جاء فيه ما يلي: "سيعبّر الدستور عن مبدأ كون دولة إسرائيل هي دولة يهودية". وبعد ذلك يظهر بند فرعي آخر يحمل عنوان "دول ديمقراطية"، جاء فيه ما يلي: "سيقوم النظام السياسي في إسرائيل على مبادئ الديمقراطية.

وقد وجد حزب الليكود واجبًا عليه أن يولي أهمية لموضوع "أبناء الأقليات" فوضع مادةً تحمل عنوان "حقوق الأقليات"، جاء فيها إشارة إلى تشكيك بوجود أي نوع من التمييز ضد السكّان العرب أو "أبناء الأقليات"، إذ يقول بأن "إن صحت الآراء التي تدعي بوجود تمييز، فإن هذا التمييز قائم لسببين اثنين، ألا وهما الفساد المتفشي في السلطات المحلية العربية والإدارة غير السليمة؛ وأن السلطة التنفيذية في الدولة لا تفرض سلطة القانون والمراقبة ولا تعمل شيء في سبيل إصلاح العطب.

وأخيرًا، يتوجّه الحزب إلى "أبناء الأقليات" ويطلعهم على أنه "مؤمن بأنه يمكن تغيير الواقع القائم والوصول إلى تقليص على صعيد اغتراب أبناء الأقليات ودمجهم في المجتمع والدولة لرفاهية الجميع".

شاس

طرأ على حزب شاس تحوّلات عميقة في السنوات الأخيرة، بحيث تحوّلت إلى حزباً سياسيًا يمينيًا بشكل واضح للعيان بعد أن تردّد سنوات طويلة وراوغ بين اليمين وبين اليسار. وليس كما عهدنا في السابق، فإن الحزب نشر هذه المرّة خطوطه الانتخابية الأساسية، وقد جاء في مطلعها أنه "يؤمن بكون دولة إسرائيل دولة الشعب اليهودي تقوم على مبادئ ديمقراطية بما يتفق مع توراة شعب إسرائيل". كما ويطمح الحزب إلى "تجميع الجاليات اليهودية من كل بقاع الأرض بغية بناء البيت اليهودي في دولة يهودية كبيرة وقوية في جميع أرجاء أرض إسرائيل". وتطلعنا خطوط الحزب على أنه يحترم الشواذ في المجتمع ويدعو إلى التسامح معهم، بحيث أن السلام يبدأ من الداخل، من خلال المحبة بين المجموعات المختلفة في المجتمع، وفي علاقة نديّة مع أبناء الديانات الأخرى واحترام حقوقهم. وتضيف هذه الخطوط بأن حزب شاس يسعى ويطمح إلى العيش بسلام وأمن مع جيرانها الدول العربية استناداً إلى أركان أمنية تهدف إلى الحفاظ على كل نفس في شعب إسرائيل.

إضافة إلى ذلك فإن حزب شاس يشجّع تطوير كل أطراف أرض إسرائيل: يهودا والسامرة، النقب والجليل. لهذا يرى الحزب لزامًا عليه أن يرعى المسائل التالية: الاستمرار في تطوير الاستيطان في يهودا والسامرة بما يتفق مع قرارات الكنيست والحكومة؛ وتطوير الجليل والنقب بغية تدعيم سكّان الأطراف.

يلاحظ المدّ اليميني الذي طال حزب شاس. فهو يشدّد على أنه لا يعترف بالشعب الفلسطيني ولا بوجوده في الضفة والقطاع، كما ولا يعترف بوجود أقلية فلسطينية أو عربية بين ظهراني الدولة، وإنما يرى بهم أقليات دينية يتوجب التسامح معهم. كذلك فقد ربط سلام مع الدولة العربية بشرط يستحيل تطبيقه ألا وهو أن هذا السلام مرهون بعدم قتل أي يهودي. ويلاحظ بأن هذا الشرط يتغذّى من الفتوة التي أطلقها عوفاديا يوسيف في عام ١٩٧٨، وأعاد نشرها لاحقًا واشتهرت باسم فتوة "الأرض مقابل السلام"، والتي طالما تغنّى بها اليسار الإسرائيلي وحتّى أشخاص من السلطة الوطنية الفلسطينية من دون قراءتها. ولكن هذه الفتوة ترهن هذا السلام، بداية، بالأمن والتفوق العسكري الإسرائيلي، وثانيًا، بعدم قدرة إسرائيل مواجهة العالم، ولكن في حال حصول قوة كهذه لإسرائيل أو للشعب اليهودي فإنه يتوجب على الدولة "قتل كل نفس غير يهودية وهدم أنصابها ومعابدها ودفعها للخروج من حدود أرض إسرائيل".

ولكن حزب شاس يعمل في ثلاث جهات في توجّهاته وخطابه السياسي الديني والاجتماعي. فهو يتوجّه إلى العلمانيّين والتقليديّين من الشرقيين والفقراء والطبقة الدنيا في المجتمع الإسرائيلي عبر خطاب اجتماعي اقتصادي يقول بواجب تحقيق مكاسب رفاه اجتماعي للطبقات الدنيا في المجتمع. كما أنه يتوجّه إلى الشريحة المتديّنة في المجتمع الإسرائيلي، من خلال خطاب "عودة الماضي التليد"، أي إعادة مكانة مرموقة للشريعة اليهودية بحيث تعود إلى سابق عهدها كالحاكم الفصل في أمور الدنيا والدين. وأخيرًا، فهي تتوجّه إلى الشريحة اليمينية في المجتمع الإسرائيلي، وبخاصة إلى الشرقيّين منهم. ولكن بالمجمل، فقد أضحى أن مجد الحزب لن يعود كسابق عهده، حيث تراجعت قوته في المعركة الانتخابية الأخيرة من ١٧ مقعدًا إلى ١١ فقط.

المصادر

ورجفط، نوريت (٢٠٠٦). "سيكون في حكومتي وزيرًا حامل صلاحيات تنفيذية"، (هآرتس، -٣-١٣ ٢٠٠٦).

شلحت، أنطوان (٢٠٠٦). "حول تركة شارون" (المشهد الإسرائيلي، ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٦).

هوامش

١ ظهر جواب عمير بيرتس في معرض مقابلة مع الصحفي الإسرائيلي توم سيغف. مقتبس عند ورجفط ٢٠٠٦.

٢ مقياس السلام في إسرائيل الشهري (منذ ١٩٩٤)، الذي يعدّه مركز تامي شتايميتس في جامعة تل أبيب (راجع: http://www.tau.ac.il/peace/). كذلك هناك استطلاع دوري آخر وأشمل يقوم على إعداده معهد الإسرائيلي للديمقراطية ويطلق عليه أسم مقياس الديمقراطية (راجع، http://www.idi.org.il).

---

* نبيه بشير هو باحث متخصص في الشؤون الإسرائيلية. له عدد من المؤلفات ومنها، "حول تهويد المكان"، "عودة الى التاريخ المقدس-الحريدية والصهيونية"،

الأعلام الجغرافية الفلسطينية بين الطمس والتحريف

خربة العيادية : على بعد ٣كم شرق عكا حرف اسمها إلى عوتساه.
خربة عين الحية : في الغور غير اسمها إلى عكين.
خربة دير علاء : على مسافة ١٠كم شرق مطار اللد حرف اسمها إلى عل.
خربة الطيبة : على بعد ٣كم جنوب اللد غير اسمها إلى عفردات.
خربة الغرة : إلى الشرق من شفا عمرو حرف اسمها إلى تل عيرا.
خربة حوران : في السهل غرب القدس غير اسمها إلى متساد مخليل.
خربة زيتون الراحة: غير اسمها إلى خربة جول.
خربة ذكر : حرف اسمها إلى زخرى.
خربة الخاسن: حرف اسمها إلى حاشيف.
خربة عداسة : حرف اسمها إلى حدشا.
خربة العزيز : على بعد ١٠كم جنوب الخليل حرف اسمها إلى كفار عزيز.
خربة كفر عانة : حرف اسمها إلى كفار عانوت.
خربة أم اللبد : حرف اسمها إلى ليبد وموقعها إلى الجنوب الغربي من سلفيت.
خربة لوبيا : على بعد ٨كم جنوب حيفا حرف اسمها إلى لوبيم.
خربة أم بطيح: بوتاه تحريف.
خربة أم جرار : جراديت.
خربة البيرة في سهل اللد: غير اسمها إلى باركيت.
خربة الحمام : غير اسمها إلى نرباتا.
خربة الخالدية : غير اسمها إلى خربة يرحع.
خربة اليرموك: غير اسمها إلى تل يرموت.
خربة عتير : غير اسمها إلى ياتير.
خربة دردر: أو خربة المدمرة، تقع إلى الشمال من قلقيلية وأقيمت في أراضيها مستعمرةتسورنتان.
خربة بوديدة: وقد أقيم فيها مستعمرة هاعير ها أبوداه
خربة زايد: في مرج ابن عامر، وقد أقيمت فيها مستعمرة رام أون.
خربة الزوبلة: قرب بئر السبع، وقد أقيم فيها كيبوتس شوفال وهو كما ترى تحريف للكلمة العربية.
خربة السيتري: ٢كم غرب مطار اللد، غير اسمها إلى جبعات داني.
خربة شركس: وهي الآن جزء من مستعمرة كرلور التي تسمي محمية ألون.
خربة الشيخ رحاب: وتقع على مسافة ٣كم جنوب بيسان وقد أقيمت فيها مستعمرة رحوب سنة ١٩٥١.
خربة الشيخ مدكور : وتقع على مسافة ١٠كم شمال شرق بيت جبريل وقد غيّر اسمها إلى عدو لم.
خربة صبيح: وتقع في السهل الساحلي إلى الغرب من طولكرم وقد أقيمت فيها مستعمرة تنوفوت سنة ١٩٥٢.
خربة طلحة: في الجليل الأعلى وقد أقيم فيها نصب تذكاري باسم تال حاي.
خربة عين حور : في الجليل الأعلى غير اسمها إلى تل ايدر.
خربة عبيد: على بعد ٨كم جنوب غرب بيت لحم وقد أقيمت في أراضيها مستعمرة روش تسوريم سنة ١٩٦٩.
خربة العريمه: على الشاطئ الشمالي الغربي لبحيرة طبرية وقد غير اسمها إلى تل كنيروت.
خربة العنب : على مسافة ١٠كم غرب القدس وقد غير اسمها إلى كريات عنبيم وقد أقيم فيها مستعمرة بهذا الاسم سنة ١٩٢٠.
خربة غازية: قرب جنين أقيمت فيها مستعمرة سديه يتسحاك سنة ١٩٥٢.
خربة قوس : في الجليل الأعلى وقد أقيمت في أراضيها مستعمرة فقعين سنة ١٩٥٥.
خربة المشيرفة: وهي حصن قديم في النقب وقد غير اسمها إلى متسبيه شبطا.
خربة النبرتين : خربة نبورايه.
خربة الشيخ سند حاوي: تقع على مسافة ١كم شمال مثلث عارة، وقد غير اسمها إلى سدان.
خربة سوفة: حصيريم.
خربة سيريا : سيريم.
خربة سعيدة : سعاديم.
خربة صروح الفوقا: سيرح عيليت (العالية) وتقع في الجليل الأعلى.
خربة رأس عياد: عيبد في الجليل الأعلى.
خربة براتا : مأرابيم (في النقب الشمالي).
خربة مجدل باع: مجدال بعه (١١كم جنوب الخليل).
خربة الميناء: جنوب الضفة الغربية، غير اسمها إلى مينم.
خربة المغير: تل زئيبيم (١٠ كم شرق الخضيرة).
خربة معصوب: متسوبه.
خربة المقخر: مشلاط مأحاز.
خربة المقنع : تل مقنيه.
خربة موسى : أقيمت في محيطها مستعمرة جلؤن سنة ١٩٤٦.
خربة وادي الحمام(الوريدات): فراديم
خربة الوريدات : خربة وادي الحمام، فراديم.
الخضيرة : حرف اسمها إلى حديرة، وقد أسست عام ١٨٩٠.
خلدة: وقد حرف اسمها إلى حولدا، اسما لمستعمرة أقيمت سنة ١٩٠٧.
خليج حيفا: ترجم إلى العبرية مفراتس حيفا(خليج حيفا).
الخليل: ايشل ابرهام، حبرون.
الخيرية: وتقع على مسافة ٦كم جنوب شرق يافا، وقد أقيمت في محيطها مستوطنة مسوفيم بعد أن هجر أهلها عام ١٩٤٨.

د

دار الجمرك: محطة حدودية بين سورية وفلسطين، على الجانب الشرقي من جسر بنات يعقوب وقد ترجم اسمها إلى بيت هاميخس (بيت المكس).
دار الحكومة (السرايا): بيت الحاكم التركي في صفد، وقد غير اسمها الآن »مركاز ولفنسون«.
دانيل: قرية عربية هجر أهلها عام ١٩٤٨ وتقع على بعد ٤ كم جنوب شرق اللد، وقد حرف اسمها إلى دانيئل.
دردرة: موقع في شرقي الجليل على حدود الجولان، وقد أقيمت فية مستعمرة شمورة.
دمدم: خربة غير اسمها إلى دمدوميت، وتقع في محيطها مستعمرة كفار

حق وعودة وإنكار

بقلم: مروان دلال*

يمكن اعتبار حق العوده للاجئين الفلسطينيين كأول وأهم حق تمت المطالبة به من قبل حركة التحرر الوطني الفلسطيني التي أنشئت ستة عشر عاماً بعد الاعتراف الدولي للاجئين الفلسطينيين بهذا الحق. وشكل حق العودة مركز دائرة العمل لحركة التحرر نضالياً وتثقيفياً. وشكلت مخيمات اللجوء المورد البشري الأساسي للنشاط الفلسطيني الميداني والتعبوي. ومن سمات أهمية هذا الحق ليست عدالته فحسب، وانما صعوبة الإعلان عن التنازل عنه من قبل من يضمرون ذلك في نفوسهم.

قبل حق تقرير المصير والمطالبة باقامة دولة ذات تواصل جغرافي وقابلة للحياة، كان حق العودة. وازدهرت حركة التحرر الوطني الفلسطيني وشاعت شعبيتها لدى شعوب العالم الثالث في مرحلة مناهضة الاستعمار في النصف الثاني من القرن العشرين. ووصلت الشعبية الدوليه لهذه الحركة بأن تكون لها ممثليات في دول العالم أكثر من سفارات إسرائيل هناك. وباتت حركة التحرر الوطني الفلسطيني نموذجا يحتذى به من قبل كل من ناهض الاستعمار فعلياً، وليس من قبل من تضامن مع هذا النضال فحسب، إلا أن هذه الحركة تميزت عن كل حركات التحرر الوطني بأنها كانت خارج أرضها، كماً وتنظيماً، مما كان من أهم نقاط ضعفها.

> **شكلت مسألة حق العودة لدى النخب الإسرائيلية هاجساً مقلقاً. وتم تحويل المعضلة الوجودية التي يثيرها هذا الحق لديهم إلى تهديد وجودي، الأمر الذي يسهل إنكار ظروف تشكل هذا الحق التاريخية. ومنعت المحكمة العليا الإسرائيلية مجموعة حقوقية عروبية، حركة الأرض، من المشاركة في الانتخابات البرلمانية سنة ١٩٦٥، لأن أحد مطالبها كان تطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين**

اشتبكت مسألة فلسطين بالمسألة اليهودية الاوروبية المنشأ والتشكل. وتجاهلت الأولى الثانية، رغم إسقاطات الأخيرة عليها أوروبياً، واستثمارها سياسياً من قبل إسرائيل. وعندما استدركت حركة التحرر الفلسطيني أهمية الحدث الأوروبي، كانت أقرب إلى ركامها منها إلى التحرر. فأصبحت تردد ما يطلب منها، دونما اقتناع، ودون إحراز المكاسب السياسية الموعودة والمرجوة.

ولم تتردد اسرائيل في استغلال مأساة يهود أوروبا انتهازياً، عطفاً على نظرتها إلى ضحايا المحرقة باستعلاء وصل الى درجة الازدراء. كما أن وصول ناجين يهود من المحرقة إلى فلسطين – أو حتى إلى جنوب أفريقيا – لم يمنعهم من تبني أيديولوجية عنصريه أرهقت ابن البلد بتزويرها للتاريخ وخرق حقوقه يوماً بعد آخر، وفقاً لقانون أو قرار أو نمط تعامل إداري للسلطات. مما يؤكد أن تجربة البشر، بحد ذاتها، ليست المصدر الوحيد ولا الرئيس لانتهاج ممارسات أخلاقيه، ولا هي بوصلته لتبني مواقف على هذا الأساس على الأقل.

> **إن وعي المحرقة إسرائيلياً يسمح للبعض بالاعتراف بالسطو المسلح الذي قامت به إسرائيل على حساب الفلسطينيين. ويقول الكاتب يهوشواع، مثلاً، أن المحرقة شكلت الشرعية الأساسية لإسرائيل أن تنتزع قطعة أرض من الفلسطينيين من أجل النجاة، تماما كحق الرجل - الذي يقفز من الطابق العلوي في بناية تحترق - بأن يؤذي عابر سبيل من تحت البناية.**

رفعت إسرائيل بوجه العرب رفضهم قرار التقسيم المجحف بحقهم، ولم تحترم هي أي قرار صادر عن الأمم المتحدة – مجلس الأمن كان مصدره أو الجمعية العامة أو محكمة العدل الدولية. وتابعت إسرائيل بعد قيامها سياسة فرض الحقائق على الأرض – التي مارستها قبل العام ١٩٤٨، بفارق امتلاكها وزارة خارجية يرأسها ناطق طلق بالانجليزية وظيفته ابتكار الصيغ الدبلوماسية لتغطية الواقع والأرض وما بينهما من علاقة وثيقة. وأصبحت هناك مدرسة إسرائيلية في "التبرير" وليس في الدبلوماسية، وهي مدرسة الكذب على الصديق والعدو.

قامت اسرائيل على أنقاض الشعب الفلسطيني، وتم نهب وطن هذا الشعب من قبل الإسرائيليين –خلال وبعد حرب عام ١٩٤٨. وأشار موفد الأمم المتحدة إلى فلسطين "برنادوت" إلى أعمال النهب الصهيونية في تقاريره، إلى أن اغتيل من قبل إحدى العصابات – التي يحكم أبنائها إسرائيل منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي. وتكلل النهب بمسيرة دؤوبة لسن قوانين هدفها بسط سيطرة إسرائيل على ممتلكات المغيبين. وأورثت الدولة العبرية ذاتها كل الأملاك التي سيطر عليها المستعمر البريطاني، دون أن تسأل أحدا وبغير أن تتسائل حول شرعية سيطرة المستعمر السابق على هذه الممتلكات. لم تقتصر هذه الأملاك على الأراضي والمباني فحسب، بل شملت أيضا حسابات في البنوك وتوفيرات وغيرها مما يحفظ في هذه المؤسسة الحديثة. وتعاملت إسرائيل مع ما ليس لها وكأنها سائل لزج يملأ الفراغ الناشئ حسب قانون فيزيائي لا يمكن تفنيده في ظروف البلد ولا حتى في شروط المختبر.

يفهم الاسرائيليون اليوم مسألة حق العودة بمصطلحات كارثية، لا تمت بصلة إلى التاريخ أو إلى ما اتبع تسميته بالشرعية الدولية. ولا تشكل الأخيرة تهديداً يذكر أو عاملاً جدياً يؤثر على السياسة الإسرائيلية، عكس السوط الذي توجهه هذه الشرعية باتجاه سائر دول وشعوب المنطقه. أما الإسرائيلي النموذجي، فهو يعرف العالم من خلال الفندق الذي يزوره مسافراً. وتعمم الصحافة الإسرائيلية المركزية لقرائها أنه بالإمكان اختزال العالم إلى بيت ابيض – بيت يقطنه من لا تفوق معرفته بالعالم معرفة زائر الفندق الإسرائيلي.

المصطلحات الكارثية التي تمنع الإسرائيليين من استيعاب مسألة حق العوده، تمنع حتى تطبيق حق عودة "إسرائيلي المصدر". المحكمة العليا الإسرائيلية العليا أبطلت في بداية خمسينيات القرن الماضي الأمر العسكري الذي أرغم أهالي قرية إقرث على مغادرة منازلهم. وتم إبطال الأمر العسكري لسبب تقني وهو عدم نشر الأمر كما يجب. وشكل قرار المحكمة مصدر استنتاج لأهالي القرية – التي دمرت في هذه الأثناء من قبل القوات الإسرائيلية – بأن حقهم بالعودة مفروغ منه ومقر إسرائيلياً أيضاً. وناضلوا من أجله، ليس كحركة تحرر وطني بالطبع، وإنما كحق لمواطنين في الدولة اليهودية. في العام ٢٠٠٣ ردت المحكمة العليا الاسرائيلية آخر التماس لهم في هذا الصدد. واعتمدت المحكمة الإفادة المشفوعة بالقسم لرئيس الحكومه الاسرائيلية شارون، الذي ادعى أن: إرجاع أهالي إقرث إلى بلدهم سيشكل سابقة خطيرة، من شأنها أن تؤثر على مسألة حق العودة الذي يدعيه الفلسطينيين. كالسجناء السياسيين من داخل مناطق ال– ٤٨، اكتشف أهل القرية المهدمة بأن مواطنتهم لا تشكل رافعة حقوقية، وتعتبر هويتهم الوطنية عقبة سياسية ترفع في وجه رغبة التحرر ومن أجل استمرار السيطرة.

لقد شكلت مسألة حق العودة لدى النخب الإسرائيلية هاجساً مقلقاً. وتم تحويل المعضله الوجودية التي يثيرها هذا الحق لديهم إلى تهديد وجودي، الأمر الذي يسهل إنكار ظروف تشكل هذا الحق التاريخية. ومنعت المحكمة العليا الإسرائيلية مجموعة حقوقية عروبية، حركة الأرض، من المشاركة في الانتخابات البرلمانية سنة ١٩٦٥، لأن أحد مطالبها كان تطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين. وشبّه رأي الأغلبية في المحكمة – في تلك القضية – حركة الأرض بالنازيين الذين سعوا لسحق الشعب اليهودي لا لشئ إلا لدينهم، وتجاهل حقيقة الحكم العسكري المفروض على العرب في إسرائيل حينها.


إحدى شرافات الكاتربلير التابعة لجيش الاحتلال تهدم أحد مساكن البدو المهجرون في النقب، ٢٠٠٤ تصوير: www.assoc٤٠.org

وساهم العرب في الداخل، عن دون قصد أو رغبة، ببناء وتشكل الأمة اليهودية الإسرائيلية، ليس عبر اختزالهم بالاخر العدو فحسب، وإنما أيضاً عبر كونهم موضوعاً لقرارات محاكم عديدة، لا سيما قرارات المحاكم المتعلقه بالقضايا الجنائية. والسلطة القضائية في إسرائيل، كمثيلاتها في أي بلد آخر، تلعب دوراً مهماً وأساسيا في بلورة الرواية التاريخية لشعبها وتشكيلها. وكانت محاكمة النازي آيخمان في نهاية خمسينيات القرن الماضي، التي انتقدتها "حانه ارندت" بشدة، إحدى أهم المحطات التي تم من خلالها إدراج المحرقة في الحيز العام الاسرائيلي بعد أن تم تجاهلها من هذا الحيز إثر تحديها للب المشروع الصهيوني وهو إنتاج شخصية يهودية جديدة – نقيض شخصية اليهودي في المنفى. شخصية قوية البنية لا تتركز بالروحاني بل بالملموس. لا تدير ظهرها للمخاطر بل تواجهها بأعتى قوة وجدت لديها. شخصية الأرض بدلاً عن شخصية الكتاب.

إن وعي المحرقة إسرائيلياً يسمح للبعض بالاعتراف بالسطو المسلح الذي قامت به إسرائيل على حساب الفلسطينيين. ويقول الكاتب يهوشواع، مثلاً، أن المحرقة شكلت الشرعية الأساسية لإسرائيل أن تنتزع قطعة أرض من الفلسطينيين من أجل النجاة، مثلها مثل حق الرجل – الذي يقفز من الطابق العلوي في بناية تحترق – أن يؤذي عابر سبيل من تحت البناية. أما المحاضر في قسم الفلسفة في جامعة تل ابيب، والذي يقدم المشورة الأخلاقية لممارسات جيش الاحتلال، فيدعي بأن حق العوده المقصور على اليهود فقط، شرعي إذ أنه تمييز مصحح بعد سنوات المعاناة الأوروبية التي واجهها اليهود.

مثل هذه المحاولات، المكونة بأثر رجعي، لإيجاد مرجع أخلاقي لجريمة إسرائيل الكبرى في حق الفلسطينين تقنع أصحابها وأوروبيين يسعون لتقديم الراحة لضمائرهم، لا أكثر. إذ يفكك التاريخ، مثله مثل المنطق، رغم مكر الأول واستقامة الثاني، هذه الادعاءات بجدارة. وهم يعلمون ذلك، أي الإسرائيليون وأكثر منهم الأوروبيون، إلا أنهم، كما قال الشاعر الذي سأقتبسه بعد قليل، رغم سأمه من استحضاره في هذا السياق فقط، وربما بحق، يخبئون معرفتهم المنتفضة ضد ادعائهم في سعال سريع وخطاب ليبرالي مبتور لا يعرف الحضور إلا بعد اقتراف الجريمة.

وهناك نخب اسرائيلية تسكن في أماكن تعود أصلا الى الفلسطينيين، وتطالبهم بالتنازل عن حق العودة، وإلا لا حل سياسي. هذه الحالة الصلفية، من صلف، يندر وجودها عالمياً، ويمكن استكشاف مصادرها الثقافية والأخلاقية في مصطلح "الحوتسبا" (وقاحة بالعبرية)، مفخرة اليهود الجدد بعد نجاح المشروع الصهيوني. إلا أنها لا تأبه بوقاحتها، خاصة وأن هناك الشخصية الفلسطينيه "المعتدله"، و"العقلانيه"، و"الدمثه"، وغير "المتهجمه"، و"الأكاديميه"، و"اللطيفة" على المستوى الشخصي، والتي تردد الانجليزية المرجوة بطلاقة، والتي تعبت وانهكت كما يبدو، إلا أن وضعيتها الأخيره لا تذكر إسرائيلياً وأوروبياً، والتي تقبل باملاءات المنتصر مسلمة بالأمر الواقع.

إحدى هذه النخب الإسرائيلية هو مرشح حزب العمل للكنيست الجنرال عامي أيالون، رئيس جهاز المخابرات الاسرائيلي العام (الشاباك) سابقا. ويفاخر الرجل أمام الإسرائيليين بإنجازين لا ثالث لهما: انتزاع تنازل شخصية فلسطينيه مهمة (أصبحت مهمة بعد التنازل بالطبع) عن حق العودة، وقتل العرب.

ونختم بما قاله الشاعر:

"في كوخنا يستريح العدو من البندقية،
يتركها فوق كرسي جدي. ويأكل من خبزنا
مثلما يفعل الضيف. يغفو قليلاً على
مقعد الخيزران. ويحنو على فرو
قطتنا. ويقول لنا دائماً:
لا تلوموا الضحية!
نسأله: من هي؟
فيقول: دم لا يجففه الليل..."

---

* مروان دلال هو محام وخبير قانوني، يعمل في عدالة-المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، وله إهتمامات قانونية عدة منها في قضايا تعذيب الاسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وقضية النقب.

كيف تعاملت إسرائيل مع المُهجرين الفلسطينيين في الداخل؟

بقلم: د. هيلل كوهين*

لاحظت القوات الإسرائيلية في تموز ١٩٤٨ مع احتلالها مدينة الناصرة الواقعة في قلب الجليل وجود آلاف اللاجئين من القرى المجاورة الذين لجئوا الى المدينة، وأقاموا في الأديرة والمدارس والمباني العامة الأخرى. كانت أوضاعهم سيئة للغاية، حيث أنفقوا خلال أسابيع المبالغ الصغيرة التي كانت معهم وعاشوا على الصدقات. فيما ذهبت ظروفهم الصحية من سيء إلى أسوأ، وطاف أبنائهم في الشوارع بحثاً عن الطعام أو أي عمل مقابل ما يسد الرمق. وهي نفس الصورة، – ربما على نطاق أضيق – رأتها القوات الإسرائيلية بعد أربعة أشهر عند احتلالها لقرى الجليل الأعلى ومنطقة المجدل – عسقلان. العديد من القرى والمدن تجمع اللاجئين بأعداد كبيرة في ظروف معيشية مأساوية وهذه المرة رفضوا مغادرة أماكن لجوئهم، على أمل العودة إلى بيوتهم وديارهم التي هجروا منها. في حالات عديدة، قامت قوات الجيش الإسرائيلي بطردهم إلى ما وراء الحدود، فيما إستطاع آخرون البقاء في الدولة وأصبحوا مواطنين فيها وكان على مؤسسات الدولة أن تقرر كيف ستتعامل معهم.

كان القرار الذي اتخذ في اللجنة الخاصة للشؤون العربية التي أقامتها حكومة إسرائيل في نهاية العام ١٩٤٨، هو السماح بصورة محدودة للاجئين من التجمعات التي بقي فيها مجموعات كبيرة من العرب بالعودة إلى قراهم ومدنهم. وهكذا استطاع الآلاف من اللاجئين من مدينة حيفا – الذين لجئوا إلى الناصرة وقرى الشمال – العودة إلى مدينتهم، كذلك الأمر بالنسبة للاجئين من عكا، لكنهم أحياناً لم يعودوا إلى بيوتهم تحديدا، فأحيانا كانت هذه البيوت قد سكنت من قبل قادمين جدد يهود أو جنود مسرحين، حيث تم توجيههم إلى بيوت أخرى، لكنهم في النهاية عادوا إلى مدنهم أو قراهم. أما بالنسبة للاجئين من التجمعات التي تم تهجير سكانها بالكامل أو بغالبيتها العظمى فإن القرار كان عكسياً تماما: إذ لم يسمح لهم بالعودة إلى بيوتهم، وشجعتهم إسرائيل على الإقامة في التجمعات التي لجئوا إليها، وفي المقابل وضعت الدولة يدها على أراضيهم في القرى المهجرة، وفقاً لبند خاص في قانون أملاك الغائبين الذي سنته الكنيست. وهكذا منعت عودة لاجئي صفورية، المجيدل، معلول، الكويكات، بلد الشيخ، الدامون، الرويس، سحماتا البصة والكثير من القرى حيث صادرت إسرائيل أراضيهم منهم وكان عليهم أن يباشروا حياتهم من جديد كـ "لاجئين في وطنهم".

كان للسياسيين والموظفين الإسرائيليين الذي قرروا منع المهجرين من العودة إلى قراهم ثلاثة إعتبارات أساسية: الأول: حاجة الدولة لأراضي المهجرين من أجل بناء التجمعات السكانية لاستيعاب القادمين اليهود الجدد من أوروبا والدول العربية، الذين كان من المتوقع قدومهم إلى الدولة الفتية. الثاني: أن بعض القرى كانت تقع في مواقع إستراتيجية. وخوفاً من حرب ثانية مع الدول العربية (بمساعدة فلسطينية) تقرر أنه من غير الممكن ترك السيطرة عليها بأيدي العرب. أما للإعتبار الثالث فقد كان بعد انتقامي و "تأديبي": العرب هم من رفضوا قرار التقسيم وهم الذين أشعلوا الحرب، لذا كان عليهم أن يتحملوا نتائج أفعالهم لكي لا يكرروا ما قاموا به في المستقبل.

مقابل منع المهجرين من العودة إلى قراهم، كان على السلطات الإسرائيلية أن تعالج قضية الوضع الاقتصادي المتردي والمجاعة المتفشية بين أوساط المهجرين. هكذا، وخوفاً من الضغوطات الدولية، ولأنهم اعتبروا أنفسهم "متنورين" وبسبب رغبة حقيقية في تخفيف معاناة اللاجئين الفلسطينيين في إسرائيل، قامت السلطات الإسرائيلية بالبحث عن طريقة لحل المشكلة الاقتصادية لدى اللاجئين الفلسطينيين في إسرائيل. والطريقة الأولى كانت تأجير أراض للاجئين في القرى التي لجئوا إليها، في الغالب كانت هذه الأراضي لسكان من تلك القرى الذي هجروا منها إلى خارج البلاد. هذا ما حصل في السنوات الأربع الأولى، حيث إستأجرت آلاف العائلات أراض من وزارة الزراعة وقامت بفلاحتها، ومكنتهم مداخيلهم من الزراعة والمعونات التي حصلوا عليها من الأونروا وجهات أخرى، من البقاء على قيد الحياة. العديد منهم عاشوا في خيام وبيوت من الصفيح على أطراف القرى التي لجئوا إليها، لكن مع هذا استطاعوا الاستمرار.

في سنة ١٩٥٢ تغيرت السياسة. فقد قررت إسرائيل حل قضية اللاجئين داخلها، طبعا ليس المقصود هنا السماح للمهجرين بالعودة إلى قراهم، الأمر الذي يتناقض مع الروح الصهيونية والسياسة الإسرائيلية. فقد ابتدعت إسرائيل حلا يقوم على دفع المهجرين إلى الاندماج في المجتمع العربي في إسرائيل ومحو المميزات الخاصة بهم. وبهذا أملت إسرائيل في الحؤول دون مطالبتهم بالعودة إلى قراهم. هكذا عملت إسرائيل، على العكس من معظم الدول العربية والفلسطينيين أنفسهم – ربما لأسباب مختلفة – الذين كانوا يريدون الإبقاء على قضية اللاجئين قائمةً، لهذا الهدف قامت إسرائيل برسم سياسة من ثلاث مركبات: منح اللاجئين فرصة لتحصيل العيش بكرامة، قطع العلاقة بينهم وبين أرضهم في القرى التي هجروا منها وإلغاء وضعهم الرسمي كلاجئين.

في إطار هذه الخطة تم التوصل لاتفاق مع الأونروا بموجبه تتوقف الأونروا عن تقديم المساعدات الغذائية للمهجرين، وتقوم بشطب اللاجئين الفلسطينيين داخل إسرائيل من قائمة اللاجئين الفلسطينيين. بالمقابل تأخذ إسرائيل على عاتقها قضية غوث هؤلاء اللاجئين. اعتبارات الأونروا كانت اقتصادية، حيث توزع اللاجئين الفلسطينيين الذي تعمل على إغاثتهم في كافة دول الشرق الأوسط ولم تتوفر لها دائماً الميزانيات الكافية، لذا أرادت أن تساهم الدول المضيفة في تأهيل اللاجئين الفلسطينيين. الدول الأخرى رفضت ذلك لأسباب وطنية وسياسية واقتصادية. هكذا في اللحظة التي توقفت فيها الأونروا عن تقديم الغوث للاجئين داخل إسرائيل، أعلنت السلطات الإسرائيلية أنه "لا توجد بعد مشكلة لاجئين داخل إسرائيل". منذ ذلك الحين اهتمت إسرائيل باحتياجات مواطنيها – يهوداً وعرباً لاجئين وغير لاجئين – وفق مبدأ الحاجة، من لم يستطع إعالة نفسه تلقى مساعدة مالية أو استمارات تموين، ومن كان يستطيع إعالة نفسه لم يتلق مساعدة حتى ولو كان لاجئاً. وهكذا مع فك العلاقة مع الأونروا لم يخسر اللاجئون الفلسطينيون فقط الاعتراف الرسمي الدولي بكونهم لاجئين وإنما أيضاً المساعدة الاقتصادية المترتبة على وضعهم ذلك. هدفت إسرائيل من وراء هذه الخطوة إلى أن يكف اللاجئون عن تعريف أنفسهم كلاجئين.

> **تم التوصل لاتفاق مع الأونروا بموجبه تتوقف الأونروا عن تقديم المساعدات الغذائية للمهجرين، وتقوم بشطب اللاجئين الفلسطينيين داخل إسرائيل من قائمة اللاجئين الفلسطينيين. بالمقابل تأخذ إسرائيل على عاتقها قضية غوث هؤلاء اللاجئين. وفي اللحظة التي توقفت فيها الأونروا عن تقديم العون للاجئين داخل إسرائيل، أعلنت السلطات الإسرائيلية أنه "لا توجد بعد مشكلة لاجئين داخل إسرائيل"**

إذا كانت إسرائيل في البداية قد منعت اللاجئين من استئجار أراض في قراهم التي هجروا منها، فإنها الآن وضمن الخطوة الثانية لقطع العلاقة بين اللاجئين وأراضيهم التي سلبت منهم. اتخذت خطوة أوسع إذ عرضت عليهم الحصول على تعويضات مالية عن أراضيهم تلك، مع إمكانية الحصول على قطعة أرض من اجل بناء مسكن جديد، وفي بعض الأحيان قدمت الدولة أيضاً أرض زراعية. في المقابل طلب من المهجرين التوقيع على وثائق يتنازلون بموجبها عن أي ادعاء مستقبلي حول أراضيهم وبيوتهم في القرى المهجرة. في البداية رفضت الأغلبية الساحقة من المهجرين التوقيع على مثل هذه الوثيقة، لكن مع مرور الوقت وبسبب الضغوطات الاقتصادية والضغوطات الأخرى التي مارستها إسرائيل وقّع عدد غير معروف من المهجرين على مثل هذه الوثائق. وعملية جمع تواقيع اللاجئين على مثل هذه الوثيقة مستمرة للآن، بالأساس داخل إسرائيل ولكن خارجها أيضاً، لكن لا تتوفر معطيات حول نسبة اللاجئين الذين وقعوا على مثل هذه الوثائق وحصلوا على تعويضات.

إتخذت إسرائيل خطوات أخرى لقطع العلاقة بين اللاجئين وأراضيهم، مثل الإعلان عن القرى المهجرة كمناطق عسكرية مغلقة. هذه الخطوة هدفت لمنع المهجرين من زيارة أنقاض قراهم واخذ أولادهم لهناك وتربيتهم على المطالبة بالعودة. إسرائيل، ومنذ سنوات الخمسين، امتنعت عن إجراء أي حوار مع لجان المهجرين حول أي قضيةٍ كانت، وأجرت أي حوار مع الأفراد كأفراد، وذلك من أجل الحؤول دون نشوء قيادة للمهجرين، أو استمرار "مجموعة الذاكرة" للمهجرين كذلك للتعبير عن عدم الاعتراف بأي تنظيم للاجئين في البلاد. في مجال التعليم أيضاً امتنعت إسرائيل عن ذكر قضية المهجرين داخل إسرائيل أو اللاجئين بشكل عام. وحتى السنوات الأخيرة فإن الموضوع بقي محرماً ولم يذكر تقريبا في المدارس الإسرائيلية – عربية كانت أم يهودية.

لقد نجحت إسرائيل نوعاً ما في الخطة التي رسمتها لنفسها: الغالبية العظمى للمهجرين في الداخل استقرت في القرى والمدن التي لجئت إليها داخل إسرائيل، ومن ناحية المنظر العام لا يمكن التمييز بوجود لاجئين (على العكس من الضفة الغربية غزة لبنان والأردن.. حيث مخيمات اللاجئين جزء لا يتجزأ من المنظر العام). إضافة الى ذلك، فإنه ومنذ سنوات الستينات إلى نهاية الثمانينات لم يسمع أي طلب من المهجرين بالعودة إلى قراهم، نجاح آخر سجلته السياسة الإسرائيلية تمثل في أنه، وبشكل شاذ عن باقي تجمعات اللاجئين، فإن اللاجئين داخل إسرائيل – حتى بداية التسعينات – لم يكونوا منظمين في لجان ونواد ومنظمات حملت اسم قراهم ومعه المطالبة بالعودة.

ولكن، منذ بداية التسعينات يمكن تمييز "طفرة" في نشاطات المهجرين ومن جديد طرح مطلب العودة إلى قراهم، وأحد مظاهر هذه الصحوة نشوء عشرات اللجان للقرى التي تمثل المهجرين من عشرات القرى. والتي تقوم بالعديد من النشاطات كمخيمات العمل والجولات لقراهم وتحاول جمع كل المهجرين حول مطلب العودة. مظهر آخر هو إدراج المطالبة بحق العودة في البرامج السياسية للأحزاب العربية وإحياء ذكرى النكبة من قبل لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إحدى القرى المهجرة.

إن انبعاث قضية طرح العودة للمهجرين من جديد يرجع إلى حدٍ ما للعملية السياسية التي انطلقت في مدريد واستمرت في أوسلو، والتي لم تقم خلالها منظمة التحرير الفلسطينية بطرح قضية المهجرين، فوصل هؤلاء إلى قناعة أنه يجب عليهم أن يمثلوا أنفسهم بأنفسهم. في فترة حكومة رابين (١٩٩٢–١٩٩٥) سجلوا حتى بعض النجاحات الرمزية، مثل السماح لهم بإقامة الصلاة في – وربما ترميم – بعض المساجد في القرى المهجرة. ولكن جو التصالح هذا لم يدم طويلاً ولم يؤدي إلى تغيير حقيقي في سياسات الحكومة. فشل مباحثات كامب ديفيد سنة ٢٠٠٠ وأحداث أكتوبر ذلك العام في القرى والمدن العربية، طبعت في الذاكرة الإسرائيلية مطالبة اللاجئين الفلسطينيين بالعودة كتهديد حقيقي لوجود إسرائيل. ومن وجهة نظر إسرائيلية يمكن فهم ذلك، فأغلبية اليهود الإسرائيليين يطمحون للعيش في دولة يهودية أو على الأقل ذات أغلبية يهودية بارزة. عودة اللاجئين ستحول اليهود من أغلبية إلى أقلية، أو على الأقل لأكثرية بفارق صغير، وهذا مرفوض بالنسبة لهم.

عند الحديث عن عودة المهجرين داخل إسرائيل إلى قراهم، لا يوجد هنالك أي خوف من الإخلال بالتوازن الديموغرافي داخل إسرائيل، إذ إن المهجرين في الداخل هم على أي حال مواطنين إسرائيليين. لكن هنالك تهديد من نوع آخر، التهديد الجغرافي: فالسلطات الإسرائيلية تخشى من التغيير في توزيع القرى والتجمعات العربية ما من شأنه أن يجعل الوجود العربي ملموساً أكثر. سبب آخر ربما أكثر أهمية هو أن إعطاء حق بالعودة للمهجرين قد يتم اعتباره كاعتراف إسرائيلي بمسؤولية إسرائيل عن نشوء قضية اللجوء وعن مسؤوليتها في حلها. ومثل هذا الوضع مناقض للموقف الإسرائيلي القائل بان الفلسطينيين والدول العربية هم المسئولين عن نشوء قضية اللجوء لأنهم هم من ابتدئوا الحرب عام ١٩٤٨. هذا الموقف كان وعلى مر الستين سنة الماضية الموقف السائد وتقريباً الوحيد على الساحة الإسرائيلية، لكن في السنوات الخيرة هنالك أصوات على هوامش السياسة الإسرائيلية تقول بان إسرائيل تتحمل مسؤولية جزئية في نشوء قضية اللاجئين ويطالبون الدولة بالاعتراف بذلك. إذا ما قررت إسرائيل الرسمية، في أطار المفاوضات، الاعتراف بقسم من مسؤوليتها فربما سيتغير تعاملها أيضاً مع مطلب العودة للمهجرين في الداخل.

---

* د. هيلل كوهين هو باحث في معهد ترومان التابع للجامعة العبرية في القدس. وهو مؤلف كتاب "الغائبون الحاضرون: اللاجئون الفلسطينيون في اسرائيل منذ العام ١٩٤٨".



مناحم.
الدميث: خربة تقع في الجليل الغربي، أقيم حولها كيبوتس أداميت. بتحريف اسمها.
دورا: بلدة عربية معروفة، وقد أقيمت في أراضيها مستعمرة أدورا، ومستعمرة أدورايم بتحريف اسمها.
ديرأبان: بلدة عربية تقع على السفوح الغربية لجبال القدس، هجر أهلها عام ١٩٤٨، وقد أقيمت في أراضيها مستعمرة محسيا سنة ١٩٥٠.
دير ابن عبيد: انظر العبيدية.
دير طريف: وتقع على مسافة ٤ كم شرقي مطار اللد، وأقيمت فيها مستعمرة بيت عوريف سنة١٩٤٩ ليهود من بلغاريا.
دير المحيسن: قرية تقع إلى الغرب من القدس، وقد أقيمت في محيطها مستعمرة بيقوع ليهود من اليمن.
دير علاء: خربة حرف اسمها إلى عل.
دير عمرو: المدرسة الزراعية العربية، وتقع على ٨ كم غرب القدس، وقد حولت إلى مستشفى باسم ايتانيم.
دير القاضي: قرية تقع مع مسافة ١٨ كم غرب مفترق طريق سعسع في الجليل الأعلى. وقد أقيمت في محيطها مستعمرة كوش.
دير المحرقة: وهي القمة الجنوبية لجبل الكرمل، وقد غير اسمها إلى قيرن كرميل (قرن الكرمل(.
دير نحاس: وهي على مسافة ٥ كم شرق بيت جبرين، وقد أقيمت فيها مستعمرة نحوشا سنة ١٩٥٥.
دير الهوى: جبل قرب القدس وفيه قرية باسمه هجر أهلها وأقيمت فيها مستعمرة يعلاه (هار يعلاه) سنة ١٩٥٥.

ر

رأس أبو حميد: ويقع على بعد ٣ كم جنوب شرق الرملة، وقد غير اسمه إلى تل جتيم.
رأس أبو مره: قرية حرف اسمها إلى أبيمور.
الرأس الاحمر : ويقع على بعد ٨ كم شمال غرب صفد، وقد أقيمت فيه مستعمرة سنة ١٩٤٩ باسم كيرم بني زمراه.
رأس اسكندر: جبل يقع شرق مرج عارة قرب أم الفحم، ترجم اسمه إلى هار الكسندر.
راس حبلين: حرف اسمه إلى حبلانيم.
رأس بيت جالا: ويقع قرب بيت جالا، أقيمت فيه مستعمرة باسم هار جيله.
رأس الزويرة: ويقع عند ملتقى صحراء القدس مع جبل النقب، وقد حرف اسمه إلى روش زوهر.
رأس الشعف: سلسلة جبلية على بعد ٣كم شرق عين الزوان، غير اسمها إلى ريخس بشانيت.
رأس العين: جنوب قلقيلية، أقيمت فيها مستعمرة روش هاعين ١٩٥٠، وهي عبرنه للاسم العربي.
راس المشارف: يقع في القدس، وقد غير اسمه إلى هارها تسوفيم، ويعرف باسم سكوبس.
رأس الناقورة: على الحدود الساحلية مع لبنان، وقد أقيمت فيه مستعمرة كفار روش هانكراه ١٩٤٩ بعبرنة اسمه.
رأس النقب: (عقبة العقرب (حرف اسمها إلى معاليه عقربيم.
رجم البحر: شبه جزيرة صغيرة شمال البحر الميت، غير اسمها إلى معجانيت هاميلح.
رجم بيت جبز: هارئيل.
رجم شعب الثور: انظر رجم قندول.
رجم العطاونة: موقع أثري في شمال النقب، حرف اسمه إلى جبعات ايتون.
رجم قندول: (ويعرف باسم رجم شعب الثور) غير اسمه إلى متساد افلال.
رجم الهوى: في الجولان، وقد غير اسمها إلى جلجال رفائيم، أو هيري.
الرجوم: بيت شيمش.
الرسم: خربة على بعد ٣كم شمال شرق بيت جبرين. غير اسمها إلى أحلي.
رناتية: قرية عربية في السهل الأوسط، هجر أهلها عام ١٩٤٨ وأقيمت فيها مستعمرة ريناتيا سنة ١٩٤٩.
رنتية: قرية عربية في السهل الداخلي قرب اللد، هجر أهلها عام ١٩٤٨، وأقيمت فيها مستعمرة نوفيخ عام ١٩٤٩.
الروحبية: خربة في النقب الشمالي، حرف اسمها إلى رحوبوت.

ز

زبعة: خربة - أنظر تلول الشيخ صالح.
زرعين: قرية عربية على بعد ٦كم جنوب شرق العفولة- هجر أهلها عام ١٩٤٨ وأقيمت فيها مستعمرة يزراعيل.
زرين: قرية عربية جنوب جبل الكرمل. أقيمت في أراضيها مستعمرة زخرون يعقوب.
الزقاقة: ألوني تل بتوح.
زكريا: قرية عربية أقيمت في أرضيها مستعمرة زخاريا سنة ١٩٥٠ ليهود من العراق.
زلفة: قرية عربية على مسافة ٣كم جنوب الخضيرة، أقيمت فيها مستعمرة الياخين.
الزنجرية: قرية عربية في الجليل الأعلى. أقيمت في أراضيها مستعمرة ايليفيلت.
زنوع: خربة قرب دير أبان في جبل القدس، أقيمت في محيطها مستعمرة زانوح بتحريف اسمها.
زوليقة: جبل على بعد ٧كم جنوب شرق دومانة، غير اسمه إلى هار روتيم.

س

السافرية: قرية عربية تقع على مسافة ٤كم غرب مطار اللد، هجّر أهلها عام ١٩٤٨ وأقيمت فيها مستعمرة تسفريه عام ١٩٤٩، كما أقيمت في أراضيها مستعمرة أخرى في السنة نفسها تعرف باسم كفار حباد.
ساقية: انظر كفر عانة (أقيمت فيها مستعمرة باسم أور يهودا).
سبيل أبو نبوت: منشأة مائية قرب اسدود تقدم الماء مجانا لعابري السبيل، بناها الحاكم التركي للمنطقة في العصر العثماني (أبو نبوت). وأقيمت فيها

حـــق العـــودة:

ضرورة الرهان على الإرادة الفلسطينية ووهم الرهان على اليسار الصهيـوني

بقلم: أميـر مخـول*

في الخطاب السياسي العربي ونتيجة لتوازن القوى الاستراتيجي لصالح اسرائيل وفي غير صالح العالم العربي والشعب الفلسطيني، فقد انعكس الأمر في تضخيم وفائض اعتبار للرأي العام الإسرائيلي، لدرجة الركون الى هذا الرأي العام الإسرائيلي أكثر منه إلى مخطط عربي إقليمي أو فلسطيني. ولدرجة اعتبار الرأي العام الإسرائيلي مصدر الفرج المنتظر.

فائض الاعتبار للرأي العام الإسرائيلي لا ينحصر في السلوك الرسمي للعالم العربي وإلى حد كبير لسلوك النخب العربية بشكل عام، بل أصبح سلوكاً عالمياً. ولذلك يمنح المستوى الاوروبي الرسمي مثلاً الرأيَ العام الإسرائيلي وكل صوت إسرائيلي مؤيد لتسوية، يمنحه وزناً أكبر بكثير من وزنه الفعلي حتى إسرائيلياً. وهذا التضخيم هو تعبير عن عجز في التأثير وقرار جوهري بعدم اتخاذ إجراءات عقابية ضد إسرائيل بل اتباع "استراتيجية التفاوض" التي لم تثبت ذاتها بتاتاً. وقد تجلى الموقف الأوروبي الرسمي مثلاً في الدعم المالي والسياسي شبه المطلق لمبادرة جنيف ووثيقة جنيف التي قادها يوسي بيلين وياسر عبد ربه.

كما انعكس عربياً رسمياً أيضاً في اعتماد الأنظمة العربية الرأي العام الإسرائيلي أكثر من اعتمادها الرأي العام العربي الإقليمي أو الرأي العام في بلادها والذي تقمعه وتسعى باستمرار لإخماد صوته، وبعضها يخمده، بالذات إذا كان مناهضاً لإسرائيل أو ضد التطبيع. الرأي العام العربي غائب أو غير مستغل أيضاً بسبب ضعف بنية الحركة السياسية المنظمة والناظمة للشعوب العربية.

أكثر من أجاد التأثير على الرأي العام الإسرائيلي، دون مخاطبته بل بفعل فرض واقع، هو حزب الله ضمن قيادته المقاومة الوطنية اللبنانية في معركة تحرير الجنوب اللبناني. ومعادلة التأثير على الرأي العام الإسرائيلي أساسها ليس الإقناع وانتظار التغيير الإسرائيلي، بل خلق واقع يفرض على الرأي العام الإسرائيلي أو يجعل المجتمع الإسرائيلي والدولة الإسرائيلية غير قادرين على تحمل تبعاته المختلفة. فتأثير حركة أربع أمهات التي سبقت الانسحاب الاسرائيلي الاضطراري من جنوب لبنان لم يكن ليحظى بسعة لولا توافقه مع حسابات الأمن القومي الإسرائيلية، ولولا نجاح حزب الله في خلق توازن استراتيجي معين، لا حاجة به أن يعادل قوة إسرائيل العسكرية بل يكفي أن يجعل إسرائيل تدفع ثمناً لا تستطيع المضي به. والذي كانت إحدى تجلياته مثلاً أنه في كل مرة قبل الانسحاب قصفت فيه اسرائيل مواقعٍ لحزب الله واعتدت على لبنان هجر سكان الحدود الشمالية الاسرائيليون تلقائياً بلداتهم باتجاه مركز البلاد وتل ابيب. والمؤشر الآخر لهذا الوضع هو الدرس كما استوعبته إسرائيل خلال خطة فك الارتباط والانسحاب من داخل قطاع غزة، حيث مثل أمام مركز اتخاذ القرار الإسرائيلي الداخلي منع تكرار درس جنوب لبنان وعدم إتاحة المجال للمقاومة الفلسطينية للاستفادة من قصف بلدات الجنوب بصواريخ القسام التي فاق فعلها السياسي أضعاف فعلها التفجيري.

في غياب استراتيجية عربية واستراتيجية فلسطينية ومقومات مشروع سياسي مبني على رؤية متكاملة وشاملة، فان الاعتماد سوف يتركز على الرأي العام الإسرائيلي، بشكل شبه غيبي كما لو كان المخلص لذاته وللشعب الفلسطيني وللأنظمة العربيةً. والاستراتيجية التي يسميها رئيس السلطة الفلسطينية استراتيجية التفاوض مع إسرائيل، هي نهج قد تكون له إسقاطات مأساوية على القضية الفلسطينية وبالذات على الحق الفلسطيني. التفاوض قد يكون نتاج استراتيجية أو مركباً ضمنها لكن ليس بحد ذاته، خاصة أن التفاوض يعتمد صميمياً على توازن القوى بين أطراف الصراع المتفاوضين ويحيّد إلىٍ مدى كبير المركب الأخلاقي ومفهوم الحق، لأنه يجعل كل أمر وكل حق خاضعاً لآلية التفاوض وتوازن القوى وخاضعاً لمفهوم المساومة أو البدائل، بالذات في قضايا لا يريد صاحب الحق فيها بدائل مثل تقرير المصير وحق العودة للاجئين إل ديارهم وممتلكاتهم وإنهاء المشروع الاستيطاني. وفي حال الاستراتيجية الفلسطينية، التفاوض، عملياً يصبح التفاوت بين التيارات الإسرائيلية المختلفة هو حول الأداء في التفاوض ضمن معادلة الإجماع الإسرائيلي المتبلور "الأمن والتفاوض" ومع "غياب" الشريك الفلسطيني يبقى الأمن بمفهومه المباشر وبمفهوم الأمن القومي المحور الأهم لصنع السياسة الإسرائيلية ولمحاولة تطبيق الإستراتيجية الإسرائيلية التي عبر عنها شارون والآن حزب "كديما" وهي مخترقة للمعسكرات الصهيونية التقليدية ألا وهي فرض الحل الدائم من طرف واحد. .

إن هذا تعبير عن الضعف الفلسطيني والضعف العربي. وكلما ضعف الفعل الفلسطيني والعربي ازداد وزن كل صوت إسرائيلي يساري داعم للحق الفلسطيني والعربي ولو جزئياً. لكن هذا الوزن يزداد ضمن اعتبارات فلسطينية وعربية وليس ضمن الاعتبارات الاسرائيلية بل يزداد هامشية على الساحة الاسرائيلية. فهو لا يؤثر إسرائيلياً داخلياً ولا يعمق الأزمة الإسرائيلية البنيوية الداخلية، لأن مقومات الأزمة الإسرائيلية بدل أن تتفاعل داخلياً تجد لها المخرج العربي والفلسطيني، وهذا المخرج هو الفرج العربي لاسرائيل الناتج عن الضعف العربي.

في غياب إستراتيجية عربية وإستراتيجية فلسطينية ومقومات مشروع سياسي مبني على رؤية متكاملة وشاملة، فان الاعتماد سوف يتركز على الرأي العام الإسرائيلي، بشكلٍ شبه غيبي كما لو كان المخلص لذاته وللشعب الفلسطيني وللأنظمة العربية. والإستراتيجية التي يسميها رئيس السلطة الفلسطينية إستراتيجية التفاوض مع إسرائيل، هي نهج قد تكون له إسقاطات مأساوية على القضية الفلسطينية وبالذات على الحق الفلسطيني.

في المقابل هناك دروس هامة بالاتجاه المعاكس، وهي تؤكد أنه كلما ازداد الفعل الفلسطيني والعربي المقاوم والهادف، كلما عمق ذلك الأزمة الإسرائيلية الداخلية وكلما أثر على الرأي العام الإسرائيلي وزاد وزن قوى السلام الإسرائيلية إسرائيليا وليس فلسطينيا وعربيا.

ما أود تأكيده هنا أن "أسطورة" الرأي العام الإسرائيلي هي متغير، تأثيره عربياً مرتبط بالضعف العربي وتأثيره إسرائيلياً مرتبط بزيادة قوة الفعل العربي أو الفلسطيني. باستثناء قضايا تعتبر ثوابت إسرائيلية أو عليها إجماع قومي صهيوني، لأن الحديث هنا – إسرائيلياً وفلسطينياً رسمياً – يدور بالأساس حول إدارة الصراع وليس حله.

وفي هذه المعادلة يندرج موضوع حق العود للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم. وحق العودة للاجئين هو أكثر القضايا رفضاً ضمن الإجماع القومي الصهيوني بكل تيارته بدون استثناء ولا خلاف صهيوني تجاه رفضه.

حق العودة يختلف عن الاعتراف بالنكبة والأمران ليسا سيّان. وحق العودة يختلف أيضا عن الاعتراف بالمسؤولية الإسرائيلية عن خلق مشكلة اللاجئين، ونحن نتحدث عن حق العودة وحل مشكلة اللاجئين بالعودة وليس "حلولاً عادلة"، أو "حلولاً متفق عليها" ولا حتى "حلاً متفق عليه"، لأن كل هذه الصيغ تخضع حق العودة للمفاوضات المستندة إلى توازن القوى لصالح المعتدي وفي غير صالح صاحب الحق – الشعب الفلسطيني.

الموقف الإسرائيلي بكل تياراته الصهيونية واضح ومناهض لحق العودة للاجئين، سواء من هم في المنافي أم داخل الوطن. وكذلك فإن الدولة وأجهزتها والمؤسسات القومية اليهودية صممت بشكل يمنع بنيوياً حق العودة وكل تراجع سياسي افتراضي بشأنه سوف يصطدم بقوة الدولة ومؤسساتها وارتباطاتها مع يهود العالم وكذلك مع قوانينها، بالذات قانون العودة وقانون المواطنة وقوانين الاراضي والتملك وأنظمتها وإجراءاتها.

اليسار الصهيوني وكذلك قوى السلام أو القوى المناهضة للاحتلال لم يتطرقوا يوماً إلى قانون العودة وقانون المواطنة إلا من باب النقاش اليهودي العالمي والإسرائيلي الداخلي حول: "من هو اليهودي؟" أي الصراع بين التعريف المتدين الإصلاحي أم المتزمت. لكن اليسار لم يناقش قانون المواطنة أو العودة من باب حق اللاجيء الفلسطيني ولا حتى من باب حقوق الإنسان كون القانونين عنصريين.

أوساط معينة ضمن الاكاديميا الاسرائيلية وبالذات تيارات "ما بعد الهصيونية" POST ZIONIZM لا تدعو لتطبيق حق العودة، بل إنها أخذت تنشر حول الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل والتطهير العرقي عام ١٩٤٨ ومسؤولية إسرائيل. لكن هذا ليس بالضرورة موقفاً أخلاقياً، وخير مثال على ذلك هو تصريحات بيني موريس، الذي عرف عنه كشف الكثير من جرائم إسرائيل، لكنه في العام الفائت، ولأول مرة، يعبر عن موقفه الشخصي، عملياً دعم ممارسات التطهير العرقي التي نفذها بن غوريون كاستراتيجية وشرط لقيام دولة اليهود عام ١٩٤٨. الطرف الوحيد الذي تعامل مع موريس وأبحاثه التاريخية كما لو أنها مرجعية أخلاقية كان الطرف الفلسطيني. لكن الطرف الفلسطيني والعربي أيضا تعامل مع بيني موريس كحالة أخلاقية واعتمد "الحقيقة" التي أتى بها موريس أكثر مما اعتمد الحقيقة التي أتى بها مؤرخ فلسطيني أو عربي حتى وإن كانت الحقيقة (المجزرة) هي ذاتها.

الرهان على اليسار الصهيوني كما لو كان مؤهل للاعتراف بحق العودة وتطبيقه هو وهم كبير. اليسار الصهيوني وحركة العمل التاريخية هي المسؤولة عن نكبة وتهجير الشعب الفلسطيني وسلب الوطن عام ١٩٤٨. وهي التي قادت احتلال الوطن الفلسطينيٍ وتدميره وتشتيت أهله. وهي المسئولة عن محاولة إخفاء كل آثار جريمتها تاريخياً، وهي المسئولة عن احتلال العام ١٩٦٧ أي ما تبقى من فلسطين التاريخية. وهي صاحبة الاستراتيجية الدمغرافية بتداعياتها منذ نكبة العام ١٩٤٨ ولغاية خطة "تطوير النقب والجليل" العنصرية الاستيطانية العام ٢٠٠٦. فهل اليسار مستعد للتنازل عن الامتيازات المادية والمعنوية والسياسية التي حصل عليها كونه يهودياً ووفرتها له دولة اليهود التي قامت على أنقاض الشعب الفلسطيني الذي تم تهجيره ونهب خيراته ومصادرتها لخدمة اليهود ودولة اليهود؟!

المراهنة على اليسار الإسرائيلي هي وهم في سياق حق العودة. والاستراتيجية الفلسطينية يجب أن تنطلق في مرجعيتها من القانون الدولي والشرعية الدولية وحق تقرير المصير، هذا من جهة، وفي المقابل من قدرة وحق الشعب الفلسطيني أن يقول "لا" لأي بديل عن حق العودة أو أية تسوية تتجاهله ولا تضمن حقوقه. اليسار الصهيوني ليس الحليف في هذا الشأن والموضوع ليس سوء تفاهم وبحاجة إلى تفاهم أو إقناع. الموضوع هو لب الصراع القومي في فلسطين.

كما أن المسألة مع الرأي العام الإسرائيلي ليست كيفية أداء المفاوض الفلسطيني بل مضمون أداء الشعب الفلسطيني وتحديد طبيعة المرحلة وطبيعة



جانب من فعاليات إحياء ذكرى النكبة، المهرجان المركزي، رام الله، ٢٠٠٥ تصوير: مركز بديل

حق العودة. فإن طبيعة حق العودة والمعركة لإحقاقه لا تندرج ضمن عملية بناء الدولة على أساس حل الدولتين بل ضمن عملية التحرر الوطني الفلسطيني وإعادة بناء الشعب الفلسطيني.

وعليه فالنضال من أجل حق العودة هو بالأساس رسالة فلسطينية داخلية ورسالة للعالم وتحميله المسؤولية ورسالة للعالم العربي ورسالة إلى إسرائيل أن لا تراجع عن حق العودة ولا إنهاء للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وحل الدولتين لا يوفر الضمانة لمركب الصراع الجوهري – حق العودة.

الاستثمار في الرأي العام العالمي منبعه انه ليس في مصلحة الفلسطينيين حصر الصراع أو أي مركب منه بما فيه اللاجئين وفلسطينيي٤٨ ضمن الدائرة المحلية الاسرائيلية الفلسطينية، وعدم القبول بتجزيء القضية الفلسطينية كما لو كانت قضايا غير متصلة، وهذا يرفضه اليسار الصهيوني بذات القدر مثل اليمين.

الرهان الأساسي هو على الشعب الفلسطيني بكل أجزائه، وفقط قوة الشعب الفلسطيني ونضاله التحرري مدعوماً عربياً وعالمياً هي التي توفر إمكانية زحزحة الموقف الإسرائيلي والرأي العام المحلي ضمنه. ودون تبني رؤية فلسطينية متكاملة واستراتيجيات تضمن التقدم لتحقيقها فإن الرأي العام الإسرائيلي وموقف اليسار ضمنه سيكون أسطورياً بالعين العربية في حين سيكون عقيماً على أرض الواقع إسرائيلياً. فالرهان الفعلي ليس على إقناع الرأي العام الإسرائيلي بل من خلال فرض أمر واقع معتمد على إرادة الشعب الفلسطيني ومحولاً حق العودة إلى مركب جوهري في صلب المشروع التحرري الفلسطيني الذي لا بد من إعادة صياغته على أساس الحق الفلسطيني المسلوب.

* امير مخول هو المدير العام لاتحاد الجمعيات الاهلية العربية (اتجاه) – حيفا/ فلسطين

الخط الأحمر: الأكاديميون الإسرائيليو

بقلم: د. إيلان بابيه *

في عقد الثمانينيات من القرن الماضي عرضت مجموعة من المؤرخين الإسرائيليين المختصين على الأوساط الأكاديمية المحلية رواية أخرى لأحداث العام ١٩٤٨، نقضت الكثير من المركبات الأساسية للرواية الصهيونية عن أحداث هذا العام. وفي الحقيقة، فإن البحث الجديد الذي خرجوا به قد رسم صورة تاريخية حيّة تبنت الكثير من الادعاءات الفلسطينية الأساسية المتعلقة بالنكبة.

إن ظهور ما أصبح يعرف بـ "التاريخ الجديد" بدا في حينه تطورا هاما جدا في الصراع على الذاكرة وإعادة عرض ما دار في فلسطين. وبعد سنوات عومل المؤرخين الفلسطينيين خلالها سواء أكانوا محترفين أم مبتدئين على أنهم مجموعة من الدعاة السياسيين وذلك بناء على وصفهم لأحداث عام ١٩٤٨، باعتبارها أحداث تطهير عرقي كارثية، وقد اضيفت الشرعية على روايتهم في نهاية الأمر لأنها حظيت بقبول العديد من المؤرخين الإسرائيليين كذلك. ولا بد للمرء أن يقول أنه حتى قبل ظهور التاريخ الإسرائيلي الجديد بدأ التغير يأخذ مكانه في ميدان التصوير الأكاديمي للصراع وذلك نتيجة لأمهات الأعمال الفكرية ككتاب الاستشراق لإدوارد سعيد وآخرين ممن نهجوا منهجه. إن التحليل النقدي الذي قدمه إدوارد سعيد عن التصوير الغربي التقليدي للعالم العربي بشكل عام قد قوّض مصداقية تفسير الأبحاث الصهيونية للماضي وعرض الوقائع المتعلقة بفلسطين.

إن بروز الأبحاث التاريخية المهنية والتي توثق بأرشيفات إسرائيلية الطرد الجماعي والمقصود للفلسطينيين في العام ١٩٤٨، قد ترك أثره لبرهة من الزمن على المجتمع اليهودي في إسرائيل بشكل عام. فقد عكست الأفلام الوثائقية والمناهج المدرسية في عقد التسعينيات من القرن الماضي هذا التأثير. ولكن النخبة السياسية بدت وكأنها محصنة وفي غفلة عن مثل تلك التطورات. كانت أوساط اليسار الصهيوني بشكل خاص هي التي أنكرت عمليات الطرد التي تمت في العام ١٩٤٨، ولا عجب في أن الحركة العمالية هي التي بادرت الى تلك الجريمة ونفذتها. لقد أدى نكران النكبة أيضا إلى رفض الأحزاب اليسارية المطلق لحق الفلسطينيين في العودة. إن المؤرخين الإسرائيليين الذين كتبوا بمنهجية أكثر نقدية عن أحداث ١٩٤٨، كانوا قلة قليلة بحيث لا يتمكن الإنسان من الحديث عن موقفهم. وأنا باعتباري واحدا منهم فقد أكدت على أن ما حدث عام ١٩٤٨، كان عملية تطهير عرقي وبذلك فإن حق اللاجئين في العودة هو الطريقة الوحيدة المنطقية لتعويضهم عما تعرضوا له. أما النصف الثاني للمعسكر أمثال بيني موريس قد رفضوا حق الفلسطينيين في العودة منذ اللحظة الأولى. ومما يثير الغرابة أن مجموعة كبيرة من الأكاديميين وحتى التسعينيات من القرن الماضي تبنوا هذه المواقف رغم أنهم كتبوا عن الصهيونية بمنحى نقدي في الماضي وفي الحاضر. ولا يسعني إلا أن أصف تلك المجموعة بمصطلح مفكري "ما بعد الصهيونية". لقد وفروا غطاء لكافة السياسات الصهيونية والإسرائيلية التمييزية منذ العام ١٨٨٢ حتى يومنا هذا. ومن الصعب بمكان أن نعرف كيف شعروا كأفراد تجاه حق العودة في ضوء أبحاثهم. أما الحقيقة التي لا يمكنهم إنكارها فهي أنهم لم يبذلوا أي جهد للتعبير عن رأي واضح حول هذا الموضوع على الإطلاق. وقد كان عالم الأنثروبولوجيا "علم الإنسان" دان روبينوفيتش واحدا من القلائل الذين كتبوا بشكل مباشر عن الموضوع يقترح عودة أقارب المنفيين من الدرجة الأولى ولكنه سريعا ما عزف عن تلك الطريق وبطريقة ذكية. قد يكون غياب المؤتمرات الخاصة بحق العودة من الساحة الإسرائيلية مؤشرا على موقف يتسم بالجبن وقد لا يكون الأمر كذلك.

إن المؤرخين الإسرائيليين الذين كتبوا بمنهجية أكثر نقدية عن أحداث العام ١٩٤٨، كانوا قلة قليلة بحيث لا يتمكن الإنسان من الحديث عن موقفهم. وأنا باعتباري واحدا منهم قد أكدت على أن ما حدث عام ١٩٤٨، كان عملية تطهير عرقي وبذلك فإن حق اللاجئين في العودة هو الطريقة الوحيدة المنطقية لتعويضهم عما تعرضوا له. أما الشق الآخر لهذا المعسكر أمثال بيني موريس فقد رفضوا حق الفلسطينيين في العودة منذ اللحظة الأولى.

ويمكن للمرء أن يفترض أن كثيرين منهم سينضمون إلى موقف منظمة زوخروت الذي يقبل بحق العودة بشكل مبدئي ولكنه يتوقع صعوبات هائلة أثناء تطبيقه ويتمنى الفصل بين القضيتين. لقد طرأ تغيرا هاما على اتجاه كلا الفريقين الأكاديميين، "المؤرخين الجدد" و "مؤرخي ما بعد الصهيونية" بعد اندلاع الانتفاضة الثانية. فقد تنحت الأصوات المنتقدة جانبا ويمكن القول أنها اختفت من الساحات الاسرائيلية. وقد انضمت تلك الأصوات الى زملائها المنخرطين في التيار الأكاديمي الرئيسي والذين يعرضون على المؤسسة السياسية خدماتهم بكل وفاء، حيث بدت أي نزعة للنقد أو التفكير وكأنها تتلاشى بينما قبلت الأوساط الأكاديمية في إسرائيل والولايات المتحدة وبكل سرور إصرار الحكومة على أن إسرائيل كانت تخوض حربا حيث أن النقد في ذلك الوقت لا يسعه إلا خدمة العدو. لكن حق العودة قد بقي قضية أساسية أكثر من ذي قبل. فالرواية المقبولة في الأوساط الأكاديمية الأسرائيلية حول قمة كامب ديفيد المنقوصة التي عقدت عام ٢٠٠٠، أن قضية اللاجئين كانت محور فشل تلك القمة في استحضار حلّ سلميّ. يبدو أن القلق الذي يتميز به النظام السياسي قد انتقل الى الأوساط الأكاديمية حول إمكانية أن تبقى قضية حق العودة على طاولة المفاوضات في ظروف مختلفة. وهنالك قطاعات واسعة من أوساط المجتمع الدولي ما زالت تحترم حقوق الفلسطينيين بما في ذلك حق العودة كما نصت عليها قرارات الأمم المتحدة. وقد استطاعت بعض الأحداث مثل ١١ سبتمبر والتفجيرات الانتحارية وتمثيليات شارون الغامضة التي تسمى مبادرات السلام من تحييد القضية جانبا عن اهتمام الجمهور لفترة ما ولكنها تبقى هنالك في الخلفية. ولهذا فقد أقرت الكنيست الإسرائيلية قانونا يمنع أي حكومة مستقبلية من التفاوض على حق العودة وهو السبب الكامن وراء تبني الأوساط الأكاديمية الاسرائيلية المفاجئ لاهتمامات جديدة أثناء جهدهم البحثي لنكران حق العودة.

تجزأ الحملة الأكاديمية الإسرائيلية الى ثلاث مستويات: المستوى التاريخي والمستوى القانوني والمستوى الأخلاقي . يشن الحملة الأولى المؤرخين الذين يمارسون عملهم في الأوساط الأكاديمية. فقد نشر الجيش الاسرائيلي في العام ٢٠٠١، وثيقة جديدة حول العام ١٩٤٨، تكشف بوضوح أكثر من أي وقت مضى الطرد المقصود وجرائم الحرب المرتكبة في العام ١٩٤٨. المعلومات المكتشفة حديثا تجعل التنكر للحقائق المكتشفة على أيدي المؤرخين الجدد أمرا مستحيلا. ولذلك فإن الممثلين الجدد للمدرسة الفكرية الصهيونية القديمة يكتبون حول عملية الطرد بشكل أكثر انفتاحا بعد سنوات استمر خلالها إنكار تلك العمليات. لقد استبدل الإنكار بالتبريرات والتلاعب بالكلمات والتي تصف كل عدوان تقريبا على أنه عملية بطولية للدفاع عن النفس. لقد بشّر المؤرخ الجديد "بيني موريس" بطرق عدة التناقض العجيب بين الاعتراف بتلك الاعتداءات وبين محاولات تبريرها وقد بدا في عمله المعدل حول أصل اللاجئين الفلسطينيين مقتنعا أكثر من أي وقت مضى أن عملية تطهير عرقي قد حدثت في العام ١٩٤٨. ولكنه الآن يبررها لدرجة أنه يقبل بها ثم يحاول تسويغ إمكانية أن تحدث ثانية في المستقبل. وبنفس الطريقة كتبت أنيتا شابيرا والتي هاجمت في الماضي ادعاء موريس بأن الفلسطينيين قد طردوا، فقد كتبت مؤخرا سيرة حياة "إيغال آلون" تمثلت في أغنية مديح تخلوا من الإحساس بالعار وتتضمن تصويره وكأنه النافي العظيم أثناء حرب ١٩٤٨. لا حاجة لي بالقول أن أولئك الذين يحللون عملية التطهير العرقي التي حدثت في العام ١٩٤٨ يرفضون وبشكل فوري حق العودة . لكن موقف الأوساط الاكاديمية الإسرائيلية منذ العام ٢٠٠٠ لا يستند الى تفسير التاريخ فقط. وبما أن رواية الأحداث لم تعد قابلة للمساءلة فإن صراعهم ضد حق العودة يتركز على مرتكزين إضافيين: الأول هو عدم قانونية ممارسة الفلسطينيين لحق العودة وإضفاء الصبغة الأخلاقية على الممارسات الصهيونية ضد الفلسطينيين في الماضي وفي الحاضر. إحدى أهم المفكرين القانونيين في الأوساط الأكاديمية المحلية هي : البروفيسورة روث جيبسون من الجامعة العبرية والتي تم تجنيدها لأداء المهمة الأولى فهي تجول العالم وتكتب أوراق العمل التي تنكر قانونيا حق الفلسطينيين في العودة. وقد ألهمت جيبسون المستشار القانوني لوزارة الخارجية الاسرائيلية للخروج برأي علمي آخر وزع في كافة أرجاء العالم حول عدم قانونية ممارسة الفلسطينيين لحقهم في العودة (٢٥ أيار ٢٠٠٣). ويبدو أن المبادرات تشير إلى إدراك الأوساط الأكاديمية والسياسية أن حق العودة قد تحول الى مركز اهتمام العديد من المنظمات غير الحكومية العاملة في أوساط المجتمع المدني الغربي.

إن المعلومات المكتشفة حديثا تجعل التنكر للحقائق التي اكتشفها المؤرخون الجدد أمرا مستحيلا. ولذلك فإن الممثلين الجدد للمدرسة الفكرية الصهيونية القديمة يكتبون حول عملية الطرد بشكل أكثر انفتاحا بعد سنوات استمر خلالها إنكار تلك العمليات. لقد استبدل الإنكار بالتبريرات والتلاعب بالكلمات والتي تصف كل عدوان تقريبا على أنه عملية بطولية للدفاع عن النفس.

أما النقاش الأخلاقي فقد انطلق من ثلاث زوايا مختلفة. كان الأول منها الأخلاقيات الفلسفية الخالصة، جند بعض الحكماء اليهود القياديين في تأييدهم للصهيونية أمثال ميشيل وولتزر لتوفير المبررات الأخلاقية للممارسات الإسرائيلية في الماضي ورفضها للإعتراف بمسؤوليتها عن أفعالها أثناء حرب ١٩٤٨، في الوقت الحاضر. أسهم وولتزر بكتابة مجموعة محددة مكرسة للدفاع عن الرواية الصهيونية لأحداث ١٩٤٨. وقد حررتها أنيتا شابيرا حيث ربطت الاستيطان الصهيوني بمشروع التنوير الأوروبي مضمونها أن سياسات التطهير العرقي الصهيونية في العام ١٩٤٨، هي جزء من مهمة حضارية اتخذتها الحركة على عاتقها في منطقة "قاحلة" و "بدائية" أي أرض فلسطين. أما الفيلسوف السابق والسياسية البارزة في حزب العمل حاليا يولي تامير فقد جندت أيضا لشرح أن جوهر الإجماع الصهيوني من يمينه الى يساره يحمل رفضا أخلاقيا شاملا لحق العودة.

أما النوع الثاني من الحجج التي تسود الأوساط الأخلاقية فهي حكم أطلقه علماء السياسة وخبراء الأيديولوجيات السياسية حول طبيعة ذلك المطلب الفلسطيني. يربط علماء السياسة البارزين مثل أفرام ديسكن وشلومو أفنيري من الجامعة العبرية بين ضرورة عودة اللاجئين الفلسطينيين وبين أيديولوجيات الإبادة: فهم يوضحون أن تنفيذ حق العودة هو أداة لتدمير دولة إسرائيل.

أما الحجة الأخلاقية الثالثة فتنحدر من أوساط المستشرقين وهم مجموعة خبراء في شؤون العالم العربي. ولذا فإن مردخاي كيدار أحد أبرز المستشرقين الذين يعلقون على المشهد الفلسطيني فقد حاول إقناع الاسرائيليين أن القطاعات الكبرى من

الأعلام الجغرافية الفلسطينية بين الطمس والتحريف

مؤسسة تربوية يهودية باسم عيانوت ١٩٣٠.

سجور: قرية في الجليل السفلي على طريق عكا صفد، وهي عربية، وأقيمت في محيطها مستعمرة شزور سنة ١٩٥٢، وهي بتحريف اسمها كما تلاحظ.

سخنة: بركة، غير اسمها إلى عمال.

سدرة البستان: أثر قديم في طبرية، غير اسمه إلى عين كوتسر.

السرايا: بلومجومت.

سريس: قرية تقع على طريق باب الواد المقدس هجر أهلها عام ١٩٤٨، حرف اسمها إلى شورش، وسميت به مستوطنة أسست عام ١٩٤٩، وفي عام ١٩٥٠أقيمت في أراضيها مستعمرة أخرى هي شوئيبه.

السطرية: قرية عربية هجر أهلها عام ١٩٤٨، وتقع في السهل الساحلي الأوسط. وفي عام ١٩٤٩ أقيمت فيها مستوطنة ستريا بتحريف اسمها.

سعسع: قرية عربية في الجليل الأعلى، هجّر أهلها عام ١٩٤٨ وأقيمت على أراضيها مستعمرة ساسا عام ١٩٤٩.

سفسف: قرية في الجليل الأعلى. وقد أقيمت في أراضيها مستعمرة سفسوفة سنة ١٩٤٩.

سقوفية: قرية عربية قرب السموع من أعمال الخليل. أقيمت في أراضيها مستعمرة جفعات يؤاب.

سلبيت: قرية عربية هجر أهلها ١٩٤٨ وتقع في اللطرون. وأقيم في محيطها كيبوتس شعلبيم سنة ١٩٥١.

سلمة: قرية عربية هجر أهلها عام ١٩٤٨ وتقع غرب يافا. وقد أقيم في موقعها مستعمرة كفار شاليم.

سلوان: جنوب القدس القديمة، غير اسمها الآن إلى كفار هاسيلوح.

سمح: قرية عربية هجر أهلها ١٩٤٨ وتقع جنوب بحيرة طبرية. وقد أقيمت في محيطها مجمعات صناعية عام ١٩٤٨ باسم صيمح.

السموع: القرية العربية المعروفة، أقيم في محيطها مستعمرة اشتموع، بتحريف اسمها.

السموعي: قرية عربية في الجليل الأعلى هجر أهلها عام ١٩٤٨. وأقيمت في أراضيها مستعمرة كفار شماي عام ١٩٤٩.

سنبرية: قرية عربية مهجورة قرب الحدود اللبنانية، أقيم في محيطها كيبوتس معيان باروخ عام ١٩٤٧.

السنديانة: وصبارين (قرب قيسارية) أقيم في أراضيهما مستعمرة عميكام سنة ١٩٥٠.

سهل بيت صيدا: بارك هايردين.

سهل الحولة: عيمك حولا

سهل حيفا: عيمك زفولون (النبي سبلان)

سهل الخضيرة: عيمك هدار- عم

سهل عارة: بقعات عيرون

سهل عرابة (شمال نابلس): عيمك دوتان

سهل قرية رمانة (في الجليل السفلي): بقعات ريمون

سهل اللطرون: عيمك أيالون

سهل مخنة: عيمك هامخميتات

السوافير (الغربية والشرقية والشمالية): قرية عربية أقيمت في أراضيها مستعمرة شافير سنة ١٩٤٩، والاسم تحريف للاسم العربي وفي موقع السوافير الغربية أقيمت مستعمرة عين تسوريم عام ١٩٤٩.

سوسية: قرية إلى الشرق من طبرية، هجرت عام ١٩٤٨ وأقيمت في مكانها مستعمرة باسم سوسيتا في العام نفسه.

سوق الخان: أنظر خان التجار.

سيلون: قرية عربية على مسافة ٣كم شرق اللبن الشرقية، إلى الجنوب من نابلس، وفي عام١٩٧٨ أسس اليهود قريبا منها مستعمرة باسم شيلة.

ش

الشجرة: قرية في الجليل الأسفل، ترجم اسمها إلى ايلانيا.

شطا: قرية عربية هجر أهلها عام ١٩٤٨ وتقع على مسافة ٨كم شمال غرب بيسان، أقيم في محيطها كيبوتس ها شيطة.

شلال وادي عيون: هاتنور

شلتا: خربة في مرج اللطرون، أقيمت في محيطها عام١٩٧٧ مستعمرة شيلات (حورون ب).

الشيخ نوران: موقع في النقب الشمالي الغربي أقيمت فيه عام ١٩٤٩ مستعمرة ماجين.

الشيخ محمد: خربة في غور الحولة حوّل اسمها إلى جبعات يردينو

الشيخ محمود الجزري: موقع حول اسمه إلى جيزر.

الشيخ مونس: قرية عربية هجر أهلها عام ١٩٤٨ وقد غدا موقعها وأراضيها جزءا من مدينة تل الربيع (تل أبيب(.

ص

صلحة/صالحة: قرية عربية هجر أهلها عام ١٩٤٨، تقع على الحدود اللبنانية، وأقيم في محيطها عام ١٩٤٩ كيبوتس يرؤن، وهذا الاسم تحريف لاسم البلدة اللبنانية المجاورة »»يارون«.

صرفند: قرية في الكرمل على مسافة ٦كم جنوب محول كهرباء عتليت، وهي مما هجّر أهله عام ١٩٤٨ وفي عام ١٩٤٩ أقيمت فيها مستعمرة صروفه.

- وقرية أخرى هجر أهلها عام ١٩٤٨، تقع على طريق يافا الرملة، وحرّف اسمها إلى تسرفين، وسميت به مستعمرة أقيمت في الموقع عام ١٩٤٩.

- وصرفند العمار، على بعد ٣كم شمال شرق الرملة، هجر أهلها عام ١٩٤٨ وفيها اليوم قاعدة عسكرية اسرائيلية باسم صريفين.

- وصرفند الخراب، أقيمت في موقعها مستعمرة نس تسيونة عام ١٨٨٣ وكانت بدايتها في بيارة بوادي حنين (وادي السوس) الواقع في المنطقة.

صوبا: بلمونت

صوفين: خربة قديمة أصبحت ضاحية من مدينة قلقيلية، وقد أقام الإسرائيليون مستعمرة باسمها (تسوفيم) على بعد ٣كم إلى الشرق الشمالي منها وذلك عام ١٩٨٧.

ض

الضفة الغربية: الجزء الأوسط من فلسطين المحاذي لنهر الأردن، الذي كان قد انضم للأردن عام ١٩٥١، واحتلته اسرائيل عام ٦٧. وقد أطلقوا عليه اسم جداه معرابيت وهي ترجمة حرفية للاسم العربي. كما أسموها يهودا وشمرون (أي يهودا والسامرة) وهما اسمان توراتيان لمملكتي القدس ونابلس.

ن وحق العودة

الفلسطينيين يرغبون في نسيان قضية العودة بشكل كامل بينما يتمنون إستراتيجية إسرائيلية من شأنها وضع مسألة حق العودة داخل قارورة مقفلة بشكل نهائي حيث كانت قبل العام ٢٠٠٠، (محاضرة في جامعة بار إيلان بتاريخ ٢٣ أيار ٢٠٠٤).

لا بد وأن يكون النضال ضد هذه الجهود الأكاديمية الإسرائيلية نضالا محترفا: لا بد من بذل المحاولات لتحدي الافتراضات القانونية والأخلاقية الكامنة وراء الحجج الصهيونية. لكن يجب أن لا تنتج هذه المواقف الانعكاسية جوا من التشاؤم أو تفهم على أنها انعكاسا لإمكانيات التغيير العامة في داخل المجتمع الإسرائيلي. فبينما تتراجع الأوساط الأكاديمية الاسرائيلية عن مواقفها التقدمية نسبيا والتي تبنتها في التسعينات من القرن الماضي تستعد أوساط واسعة من المجتمع المدني اليهودي لإرضاء حاجتها في قبول حق الفلسطينيين في العودة ولو بشكل مبدئي على الأقل. والأفضل من ذلك هو المئات من اليهود الذين يحضرون أيام تذكار النكبة ويحضرون المؤتمرات التي تساند حق العودة بشكل غير مشروط.

هذا الإقرار الجديد لحق العودة تعتبره الحكومة معادلا لدمار الدولة وهو في الحقيقة نتيجة لأزمة عميقة شرخت معسكر السلام الاسرائيلي منذ العام ٢٠٠٠. إن اندلاع الانتفاضة الثانية وامتدادها الى داخل المناطق الإسرائيلية قد أربكت وأذهلت معسكر السلام الإسرائيلي. وقد كان التشوش أكثر وضوحا فور بروز خطة سلام شارون وبوش والتي تبنت ظاهريا حل الدولتين. لقد حللت الروابط الركيكة التي كانت تجمع بين الصهاينة وأعداء الصهيونية معا. وقد برزت حاجة طارئة لتبيان ما هي المقومات الحقيقية للالتزام بالسلام والمصالحة. وقد برز حق العودة باعتباره موقفا واضحا يمثل إحدى الأوراق الأساسية. أما الوجه الآخر للعملة فقد حكم معسكر السلام الصهيوني على تأييد ذلك الحق بأنه تجاوز خطر لإحدى الخطوط الحمراء التي تعادل الخيانة للدولة وللأمة.



"مؤتمر حق العودة الثاني" في الناصرة، كانون الأول ٢٠٠٥.
تصوير: جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في الداخل

نشاط لزوخروت الإسرائيلية في إحدى القرى الفلسطينية المهجّرة، ٢٠٠٥ تصوير: زوخروت

لكن بعض المنظمات غير الحكومية أمثال صوت آخر في الجليل أو مجموعة "حوار"، والائتلاف النسوي من أجل السلام وكثيرون آخرون قد أعادوا تحديد هويتهم عن طريق المشاركة في مؤتمرات حق العودة (٢٠٠٥-٢٠٠٦) وقد منحوا تأييدهم المتواضع لحق اللاجئين في العودة غير المشروطة. ويبدو أن قضية اللاجئين المهجرين في داخل إسرائيل هو السبب المباشر في تنظيم التعاون اليهودي العربي على أرض الواقع لصالح اللاجئين والذي كان مقتصرا حتى وقت قريب على الأراضي الفلسطينية المحتلة. إن المواقف الخاصة بكل طرف حول حق العودة قد أوضح حدود معسكر اليسار الصهيوني الذي يقوده تحالف "ميريتس-ياحاد" وحركة "السلام الآن". ففي الفاتح من كانون أول من العام ٢٠٠٣، مهد لهم عرّابهم يوسي سريد الطريق وذلك برفضه التام لحق العودة في مقال نشر في صحيفة يديعوت أحرنوت. وقد أعلن عامي أيالون، الرئيس الأسبق لجهاز الأمن العام الشاباك، والمرشح في حزب العمل، مواقفا مماثلة أثناء اتصالاته مع سري نسيبة، رئيس جامعة القدس والتي أسفرت عن عددا من الخطط الخاصة باليسار الصهيوني، عرضت انسحابا اسرائيليا جزئيا من المستوطنات إذا ما استعد الفلسطينيون للتفاوض على حق العودة لقاء ذلك. وعكس أحد علماء الرياضيات في معهد وايزمن هذا الموقف عندما اقترح في مقالة نشرت في العام ٢٠٠٢، في صحيفة "هآرتس" باسم اليمين الإسرائيلي إخلاء بعض المستوطنات مقابل تنازل الفلسطينيين عن حقهم في العودة. وبنفس القدر، ساعد الموقف من حق العودة على ايضاح الموقف المرتبك لليهود الشرقيين من التزامهم بالسلام. لقد ناقشت أكثر حركاتهم السياسية تقدمية "القوس الشرقي" القضية لبرهة قصيرة ثم خرجت من النقاش ملتزمة بشكل كامل بوجهة النظر الصهيونية وبفهم خاطئ كليا عن العلاقة بين تهجير الفلسطينيين والتمييز بين العرب واليهود. وأعلن المتحدث باسم الحركة موتي كريفِ أن حركته لا تمتلك موقفا رسميا من حق العودة ولكن معظم أعضائها يرفضونه بشكل فوري، (هآرتس ٣ شباط ٢٠٠٢).

وبينما يصبح حق العودة قضية تدور حولها نشاطات معسكر السلام وبهذا فقد اكتسبت تأييدا أكثر من أي وقت مضى فإن المعارضين الـ "ما بعد الصهيونيين" وعارضوا حتى تبني موقفا ضعيفا من هذه القضية. إذ لم يأتوا للدفاع عن أحد طلاب الماجستير في جامعة حيفا والذي منع من مواصلة بحثه الخاص بمذبحة الطنطورة سنة ١٩٤٨، كما كانوا صامتين عندما عانيت شخصيا من الملاحقة جراء أسلوبي في التدريس والبحث فيما يتعلق بالنكبة. إن التغيير المستقبلي إذا لا يكمن في أوساط الأكاديميين بل في أوساط القوى التقدمية العاملة في أوساط المجتمع المدني. فما زالت مهمة هذه القوى غاية في الأهمية. فالغالبية العظمى من الإسرائيليين (٩٦٪ في العام ٢٠٠١، و ٩٠٪ في العام ٢٠٠٦) يرفضون حق العودة. فأمنيتهم المتمثلة في المحافظة على دولة ذات أغلبية عرقية حصرية هو السبب الرئيسي الذي يبررون به هذا الرفض. وتتطلب معارضته جهدا بحثيا وتعليميا موسعا في مواقع بديلة قادرة على مواجهة نظام البحث والتعليم الاسرائيلي الرسمي. إن البراعم المبكرة لمثل هذه المساعي موجودة وقد بدأت بإحداث التغيير مما يفسر قسوة ردة فعل المؤسسة السياسية الإسرائيلية. قد لا يكتب لمثل هذه الجهود النجاح والسبب في ذلك ليس انعدام العمل الناجع في أوساط المجتمع اليهودي فقط ولكن قد يكون السبب أيضا هو سماع أصوات غير واضحة من الجانب الفلسطيني. لهذا السبب أرغب في توضيح أمر يتعلق بالمجتمع الفلسطيني أيضا وليس فقط بالمجتمع الاسرائيلي. لا بد من الترحيب بالنقاشات المفتوحة في الأوساط البحثية الفلسطينية المرتبطة بحق العودة، ولكن يجب أن لا تختبئ المواقف خلف الكلمات غير الواضحة. فالأكاديميون الإسرائيليون ينظرون الى الاستعداد للدخول معهم في مفاوضات حول حق العودة كتنازل مسبق عن تطبيق ذلك الحق في أي جزء من فلسطين يعتبر الآن إسرائيليا. وقد أصدر جوزيف ألبير وخليل الشقاقي في العام ١٩٨٨، ورقة عمل مشتركة حول قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة عرضت "تسوية" بين المواقف الفلسطينية والاسرائيلية "التقدمية". سأقتبس جزءا طويلا من تلك الورقة بهدف إبراز أن ذلك سيكون النتيجة النهائية لأي مبادرة مثل تفاهمات جنيف أو أي مفاوضات مستقبلية مع أي طرف إسرائيلي سوف يبقى مخلصا للمثل الصهيوني المتمسك بدولة عرقية عنصرية في معظم أجزاء فلسطين.

إذا ما تم تبني إسقاط حق العودة من قبل الفلسطينيين فإن ذلك يعني بالنسبة لأولئك الذين طهروا فلسطين عرقيا في العام ١٩٤٨، أنهم معفيون من أي واجبات أو مسؤوليات. فإذا ما أجيزت أفعالهم في ٨٠٪ من الأرض سنة ١٩٤٨ فما الذي سيمنعهم من مواصلة السياسات ذاتها في الـ ٢٠ ٪ المتبقية من الأرض في المستقبلين القريب والبعيد؟

إن البراعم المبكرة لمثل مساعي مواجهة الرفض الاسرائيلي لحق العودة موجودة وقد بدأت بإحداث التغيير. وقد لا يكتب لمثل هذه الجهود النجاح والسبب في ذلك ليس انعدام العمل الناجع في أوساط المجتمع اليهودي فقط ولكن قد يكون السبب أيضا هو سماع أصوات غير واضحة من الجانب الفلسطيني.

"إن الحل التسووي الذي أيده الأعضاء الفلسطينيون لمجموعات العمل المشتركة سيؤكد على أن إسرائيل تعترف بمسؤوليتها عن خلق مشكلة اللاجئين وكذلك تعترف بالحق الفردي الأخلاقي للاجئين الفلسطينيين في العودة. ولكنها تعترف بذلك في ضوء الأوضاع المتغيرة للاجئين عبر الخمسين سنة الماضية، وكذلك فإنها تأخذ بعين الاعتبار القيود المفروضة على إسرائيل وأنه سيكون ممكنا عودة عدد محدود من اللاجئين فقط. ستقوم إسرائيل بدفع التعويضات الجماعية والفردية. إن مطالبة الفلسطينيين بانسحاب إسرائيلي لحدود ١٩٦٧، ستكتسب المزيد من القوة كنتيجة لاستعدادهم لاستيعاب اللاجئين في الدولة الفلسطينية. وعلى ضوء الحل التسووي المقترح من قبل أعضاء مجموعات العمل المشتركة الإسرائيليين فإن إسرائيل ستعترف أنها تتقاسم مع الأطراف الأخرى التي شاركت في حرب ١٩٤٨، المسؤوليات العملية وليس الأخلاقية عن معاناة اللاجئين وأن تصحيح المأزق الذي يعيشونه يمثل هدفا مركزيا لعملية السلام. سوف تقبل إسرائيل بعودة عشرات الألاف من اللاجئين في إطار برنامجها لجمع شمل الأسر المشتتة. وستدفع إسرائيل تعويضات جماعية للدولة الفلسطينية موازية للتعويضات التي ستدفعها الدول العربية للاجئين اليهود سنة ١٩٤٨. وأثناء محاولات التوصل إلى قدر أكبر من التصالح يمثل هذين الحلين التسووين معيارا هائلا للاتفاق بين الفلسطينيين والاسرائيليين: أن للإسرائيليين دورا تاريخيا في الأحداث التي أوجدت قضية اللاجئين وأن الممارسة الجماعية لحق العودة أصبح غير ممكنا وأن العودة / جمع شمل العائلات سيكون محدودا، حيث أن عددا كبيرا من الفلسطينيين سوف "يعودون" الى الدولة الفلسطينية وأن بعضهم سيوطن في الدول المضيفة وبشكل أساسي الأردن وأن إسرائيل سوف تدفع شيئا من التعويضات وأن إغلاق ملف قضية اللاجئين سيعني حل كل من المنظمات الدولية التي اعتنت بمخيمات اللاجئين كالأونروا .... الخ".

يختلف الطرفان على المسؤولية الأخلاقية على الأقل الأمر الذي يعتبر في صالح المشاركين الفلسطينيين في مثل هذه المغامرة والذين قد يختلفون أيضا على حصة الإسرائيليين في التعويضات . أما بخصوص القضية الوحيدة التي تتبوأ المكانة الأهم فيتفق الطرفان. إن صلاحية خارطة العودة الى دولة فلسطينية مستقبلية (فإذا ما تناولنا فهم اللجنة الرباعية لخارطة فلسطين كنموذج محتمل فإن ذلك سيعني العودة الى سجن غزة أو إلى كانتونات الضفة الغربية) سيعني ذلك إنهاء حق الفلسطينيين في العودة وهو موقف ما زال غير مقبول لدى الغالبية المطلقة من الفلسطينيين في الوطن وفي الشتات. الأمر الأهم من ذلك أن مثل هذا الموقف إذا ما تم تبنيه من قبل الفلسطينيين فإن ذلك يعني بالنسبة لأولئك الذين طهروا فلسطين عرقيا في العام ١٩٤٨، أنهم معفيون من أي واجبات أو مسؤوليات. فإذا ما أجيزت أفعالهم في ٨٠٪ من الأرض سنة ١٩٤٨ فما الذي سيمنعهم من مواصلة السياسات ذاتها في الـ ٢٠ ٪ المتبقية من الأرض في المستقبلين القريب والبعيد.

---

* د. إيلان بابيه هو محاضر كبير في كلية العلوم السياسية في جامعة حيفا، ورئيس مجلس إدارة معهد إميل توما للأبحاث الاسرائيلية والفلسطينية. يعتبر بابيه أحد أبرز المؤرخين الجدد وله مؤلفات عديدة حول النكبة واللاجئين الفلسطينيين.

حـــق العـــودة فـــي الصحـافـــة الإسـ

بقلم: عيسى قراقع *

انتفاضة العودة

[في الدراسة التي أعدها "لانرو كول" من الولايات المتحدة رئيس المجلس اليهودي للشؤون العامة والذي فحص عدد المقالات عن حق العودة التي نشرت خلال السنوات الأخيرة في صحيفة نيويورك تايمز في أواسط التسعينات، نشرت هذه الصحيفة ذات السمعة والرواج ما بين مقالين إلى ثلاثة مقالات في السنة عن هذا الموضوع. وفي العام ١٩٩٦ نشرت في صحيفة نيويوك تايمز ستة مقالات حول اللاجئين والعودة. وفي العام ٢٠٠٠ ارتفع العدد إلى ٣٦ مقالاً، ومع اندلاع الانتفاضة الجديدة ازداد العدد اكثر لدرجة انه كان هناك من اقترحوا تسمية الانتفاضة الجديدة باسم انتفاضة العودة].

الكاتب داني روبنشتاين "هآرتس"

عكست الصحافة الإسرائيلية يمينها ويسارها الاتجاهات السياسية والحزبية في المجتمع الإسرائيلي بشكل عام والمنطلقات السياسية لحكومات إسرائيل بشكل خاص.

ولعل قراءة الصحافة الإسرائيلية تعطي مؤشرات قريبة من القرار السياسي في إسرائيل وتعكس، بشكل أو بآخر، الإرهاصات الفكرية داخل المجتمع الإسرائيلي في جوانبه المتعددة أفقياً وعمودياً في ظل حراك سياسي وحزبي واجتماعي متغير باستمرار في الساحة الإسرائيلية. ولا شك أن الصحافة والإعلام في إسرائيل لها مكانتها الكبيرة وذات تأثير واسع على الرأي العام وعلى مصادر القرار وتحتل مكانة قانونية وسياسية يحسب لها حساب.

من هنا أحاول في هذه الدراسة قراءة الموقف الذي عبرت عنه الصحافة الإسرائيلية من قضية حق العودة للاجئين الفلسطينيين، كموضوع هام وحساس وذات أهمية استراتيجيه في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي.

لم تعكس الصحافة الإسرائيلية فقط حالة الجدل الداخلي في الساحة الإسرائيلية من موضوع حق العودة بل أخذت دوراً مركزياً في محاولة التأثير والتوجيه على الرأي العام الفلسطيني فدخلت المعركة لتشكيل منظومة الوعي والفكر والمنطلقات المنسجمة مع الحل الإسرائيلي لدى النخبة والقادة والمفكرين الفلسطينيين.

برزت أهمية الموضوع خلال السنوات الخمس الأخيرة من عمر انتفاضة الأقصى التي أطلق عليها بعض الصحفيين والكتاب الإسرائيليين "انتفاضة العودة"، لما تركته من هواجس حول المخاطر الوجودية لدولة إسرائيل، هذه الهواجس التي تصاعدت في ظل انسداد الأفق السياسي وفشل الحلول التفاوضية والسلمية ودخول المنطقة في دوامة العنف والقتال.

إن المصالحة بين الأحلام التاريخية قد تكسرت، وتحطمت الثقة التي شكلت الأساس بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في اتفاقيات أوسلو، وعادت حكومات إسرائيل إلى البحث عن الحرب واستخدام القوة المفرطة والاحتلال والسيطرة حفاظاً على الأمن الذي أصبح تبريراً لكل الممارسات الوحشية بحق الشعب الفلسطيني.

لقد عكست الصحافة الإسرائيلية مشاعر الخوف من الآخرين وشككت بنوايا الفلسطينيين نحو السلام والاستقرار فأحاطت مدنها بالجدران العالية وأطلقت كل ذخيرتها دفاعاً عن حقها في البقاء.

وكان حق عودة اللاجئين الفلسطينيين هو القنبلة التي يخشى انفجارها، لهذا أرادوا نهاية للصراع دون حق عودة، وساروا مشواراً طويلاً في الاتفاقيات المرحلية لعل هذا الحق يتقادم ويسقط من الحلول ومن التاريخ ومن قرارات الشرعية الدولية.

وفي خضم هذا الصراع أوضحت الصحافة الإسرائيلية مستوى الجدل السياسي الفكري في المؤسسة الرسمية وغير الرسمية في إسرائيل من موضوع حق العودة... وفي المجمل اتفقت جميع الآراء والمواقف على الإجماع الإسرائيلي برفض حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هجروا منها عام ١٩٤٨... ولتحقيق هذا الإجماع عملياً وعلى الأرض استخدمت القوة العسكرية لفرض أمر واقع وحقائق ملموسة على الأرض الفلسطينية لحسم الوعي الفلسطيني وإخضاعه للقبول بالإملاءات الإسرائيلية.

واستطيع القول أن الصحافة الإسرائيلية لم تعكس فقط حالة الجدل الداخلي في الساحة الإسرائيلية من موضوع حق العودة بل أخذت دوراً مركزياً في محاولة التأثير والتوجيه على الرأي العام الفلسطيني فدخلت المعركة لتشكيل منظومة الوعي والفكر والمنطلقات المنسجمة مع الحل الإسرائيلي لدى النخبة والقادة والمفكرين الفلسطينيين.

وسأحاول في هذه الدراسة تناول حق العودة في الصحافة الإسرائيلية من الجوانب التالية:

١. فزّاعة الخطر الديمغرافي.
٢. السيطرة على المكان.
٣. فزّاعة حماس.

فزاعة الخطر الديمغرافي

[إن الرحم الفلسطيني هو قنبلة متكتكة فعلاً وستؤدي في نهاية المطاف إلى ترجيح كفة الميزان ومنعنا من الحفاظ على التوازن. في أيار ٢٠٤٨... الواقع الديمغرافي سيفيض من الوعاء وسيتفوق على آباء الصهيونية الذين آمنوا بفكرة أرض بلا شعب لشعب بلا أرض...]

اريك بندر ويوآف برومر "معاريف"

تظهر بعض العناوين البليغة الواردة في الصحف الإسرائيلية أن الرهان الديمغرافي لم يفقد طابعه اللاذع، وقد ساهم العنف المفتوح أو المستشري القائم منذ سنة ٢٠٠٠ في تأجيله ومن خلال عناوين الصحف يبدو أن إسرائيل هي الطرف الذي تهدده الديمغرافيا الفلسطينية.

ومن بين هذه العناوين: الكابوس السكاني، تخسر السباق السكاني، أكثر الأسلحة قوة، المشكلة الديمغرافية العربية، إسرائيل تواجه مشكلة وجودية، الأطفال ربما هم أكثر الأسلحة قوة، هل ستغدو إسرائيل دولة عربية، ساعة الولادات تدق، الفلسطينيون هم ربما الأغلبية عما قريب.

ويوحي اهتمام الصحافة الإسرائيلية بمسألة التزايد الديمغرافي للفلسطينيين كأن هذه الصحافة تستيقظ كل يوم لتبدأ بعد العرب فرداً فرداً.

وقاد عملية الهلع من خطر التزايد الديمغرافي للفلسطينيين البروفسور الشهير "آرنون سوفير" أستاذ قسم الجغرافيا في جامعة تل أبيب والمستشار المقرب من شارون، ولقيت أفكاره نجاحاً وصدىً بوسائل الإعلام الإسرائيلية وقد أصبح المنظّر الأول لفكرة الانفصال أحادي الجانب عن الفلسطينيين وأكثر الأشخاص المقتبس عنهم لدى صناعة السياسة في إسرائيل وأطلق عليه لقب "ديمغرافي يوم الدينونة".

لقد أطلق سوفير تحذيراته المتشائمة والتي نقلتها الصحافة الإسرائيلية بأن (الساعة الديمغرافية حول إسرائيل تتسارع بوتيرة الفهد بينما يتسارع اتخاذ القرارات القومية بوتيرة السلحفاة في أحسن الأحوال). وقد دق ناقوس الخطر عندما أعلن أنه يمكن لدولة إسرائيل البقاء فقط إذا كانت فيها أغلبية يهودية واضحة تعيش في منطقة يسمح حجمها وحدودها لتحقيق سيادة الدولة والدفاع عنها.

ونشرت الصحافة الإسرائيلية توقعات سوفير بأن اليهود باتوا أقلية أي ٥٠,٥٪ سنة ٢٠٠١ وأقل من ٥٠٪ سنة ٢٠٠٣ وأنهم لن يشكلوا أغلبية في سنة ٢٠٢٥ إلا ٤٢٪ من السكان في فلسطين الانتدابية... مستنتجاً بذلك أنه إذا لم تجد إسرائيل حلاً للعرب سيضيع حلم الدولة اليهودية.

إن فزاعة الخطر الديمغرافي التي أثارتها الصحف الإسرائيلية ترسم حدوداً فكرية وتدق جرس إنذار سياسي أمام قادة إسرائيل من القبول بحق عودة ملايين اللاجئين الفلسطينيين لأنه بذلك تختفي يهودية ونقاوة الدولة العبرية، ويتلاشى الحلم الصهيوني وفكرة الأغلبية اليهودية في أرض إسرائيل، وبذلك أثارت هذه الأفكار نقاشاً واسعاً حول مستقبل إسرائيل كدولة في الشرق الأوسط، فهناك الواقع السياسي المعقد في الشرق الأوسط الناجم عن تشبث الإسرائيليين بأرض الميثولوجيا اليهودية وتبنيهم نهج اليمين في محاورة الفلسطينيين، الأمر الذي خلق وهم انعدام فرص الحل في الوقت القريب والجسر على الفوارق في مواقف الحد الأدنى لدى الطرفين وبخاصة في قضايا لاجئي ١٩٤٨ والقدس والمستوطنات.

إن الخوف من القنبلة السكانية الفلسطينية التي أثارتها الأبحاث والمقالات الصحفية في إسرائيل دفعت الصحفي "اريك بندر" في صحيفة معاريف إلى تحذير شارون من الأغلبية السكانية الفلسطينية في ظل عدم تخلي الفلسطينيين عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين...

وعززت الصحافة الإسرائيلية الحلول المقترحة لمعضلة التزايد السكاني، التي استمدت بالأساس من أفكار "آرنون سوفير" بضرورة بناء الجدار لحماية دولة إسرائيل اليهودية الصهيونية، حتى لو كان على حساب معاناة الشعب الفلسطيني وكذلك تعزيز فكرة الفصل أحادي الجانب والذي تبناه شارون وإيهود أولمرت، فيما بعد، وهم يقتبسون الأرقام السحرية عن خطر الديمغرافيا باعتبارها تبريراً فورياً وضرورياً لمفاهيمهم وسياجاً واقعياً لوضع حد لمطالبة الفلسطينيين بحق العودة (الوف بن– هآرتس) ٢٣/٨/٢٠٠٥ "الديمغرافيا حسمت المسألة".

السيطرة على المكان

[الهدف الذي تسعى إليه خطة "الانطواء" أو خطة "التجميع" التي يدعو إليها إيهود أولمرت هي الفصل بين إسرائيل والفلسطينيين... أولمرت يذكرنا بالبعد الديمغرافي، اليهود سيصبحون أقلية خلال عشرين سنة ما بين البحر والنهر، ودولة إسرائيل مطالبة بالحفاظ على أغلبية يهودية، وإلا فان وجودها تحدق به المخاطر]

"هآرتس"، ١٣ آذار ٢٠٠٦

إن مسلسل الانفصال من جانب واحد عن قطاع غزة وبناء جدار الفصل العنصري والبدء بالتحضير لانفصال مماثل من الضفة الغربية وفق خطة أولمرت يظهر أن حكومة إسرائيل قررت أخيراً السيطرة على المكان بالأمر الواقع ورسم حدودها لأول مرة لفرض حل وتسوية إجبارية، على الفلسطينيين، تضع حداً لأحلامهم وحنينهم وحقهم بالمطالبة بعودة اللاجئين الفلسطينيين.

وقد أعلن شارون نفسه أن أحد أسباب فك الارتباط من جانب واحد بقطاع غزة هو



ط

الطالبية: حي في القدس، غير اسمه إلى قوقمبون.
طبخة: (الطابغة) موضع على شاطىء بحيرة طبرية، غير اسمه إلى عين شيبع.
الطبيقة: خربة على تل أثري في جبال الخليل، على طريق بيت لحم وعلى مسافة ٦كم شمال الخليل، وقد غير اسمها إلى بيت سور.
طلعة الدم: الخان الأحمر - معلية أدوميم.
الطنطورة: قرية عربية هجر أهلها عام ١٩٤٨، تقع على شاطئ الكرمل جنوبا وأقيمت في محيطها مستوطنة نحشوليم عام١٩٤٨، ومستوطنة دور عام١٩٤٩.
الطور: (جبل البركة إلى الجنوب من مدينة نابلس، يقدسه السامريون) غير اسمه إلى هار جريزيم.
الطوفانية: في الجليل الأعلى العربي. حرف اسمها إلى حيبل تيفن أو طيفين.
الطيرة: هناك بلدان كثيرة في فلسطين تحمل هذا الاسم ومنها ما هجر أهله عنه ومنها ما يزال على حاله. ومن ذلك- الطيرة التي تقع على مسافة ٣كم شمال شرق مطار اللد، أقيمت فيها مستعمرة طيرات يهودا عام١٩٤٩.
- طيرة الكرمل،غير اسمها إلى طيرات كرميل وحولت إلى مستعمرة بهذا الاسم عام ١٩٤٩.
- طيرة حيفا، على بعد ١٠كم جنوبا. أقيم فيها كيبوتس ها حوتريم وذلك سنة ١٩٤٢.

ظ

الظاهرية: قرب الخليل، أقيمت فيها (تحديدا في مركز الشرطة القديم) مستعمرة زوهر ١٩٧٧ وهو تحريف لاسمها كما ترى.
ظهرة التل: كبري.
ظهرة الحميمة: (في مستعمرة نهاريا الآن) وقد أسموها سابقا باسم عيتايم.
ظهرة المزرعة: (في مستعمرة نهاري)ا.

ع

العابا: قرية غرب مرج ابن عامر، أقيمت في أراضيها مستعمرة مشمار ها عيمك سنة ١٩٢٦.
عاقر: قرية عربية هجر أهلها عام ١٩٤٨ وأقيمت فيها مستعمرة كريات عقرون سنة ١٩٤٨.
العبيدية: دير قرب القدس، غير اسمه إلى دير تيؤودوسيوس.
العدنانية: تسرمان.
عراق الحمرة: جبل شرقي نابلس، أقيمت فيه مستعمرة حجرة عام ١٩٧١.
عراق سويدان: موقع في السهل الساحلي الجنوبي، كان فيه مركز للشرطة، غير اسمه إلى
متسودات يوآب.
عرتوف: قربة قرب القدس، حرف اسمها إلى هارطوف وأطلق على محطة بالقرب منها.
العروب: قرية قرب الخليل، أقيمت في أراضيها مستعمرة عيروبين.
عزوز: موقع في النقب، غير اسمه إلى بئيروتاتم.
عسقلان: المدينة التاريخية المشهورة، حرف اسمها إلى اشكلون.
علار: قرية عربية هجر أهلها عام ١٩٤٨ وتقع في جبال القدس، وهي غير علار الواقعة إلى الشمال من طولكرم. أقيمت فيها مستعمرة مطاع سنة١٩٥٠.
عمارة عز الدين: موقع قرب حجة جدر، أقيم فيه عام ١٩٦٩ كيبوتس مبوحمه أي (مدخل الحمة) كما أصبحت تعرف باسم متسبيه هأون.
عمقا: قرية عربية هجر أهلها عام ١٩٤٨ وتقع في الجليل الغربي، حرف اسمها إلى عمكة سنة ١٩٤٩ وأصبحت مستعمرة يهودية.
عمواس: شمال غرب القدس، قرية مشهورة في التاريخ الاسلامي، وهي من القرى المدمرة حديثا، وقد حرف اليهود اسم خرائبها إلى أماوس.
عوجاالحفير: وتقع في ملتقى صحراء النقب مع سيناء، وقد أقيم في أراضيها مستعمرةنتسيانه سنة١٩٨٠.
عين الترابة: نبع على شاطىء البحر الميت غير اسمه إلى معيانوت سمر.
عين توت: خربة على بعد ٥كم غرب القدس، أقيم فيها مستعمرة باسم بيت زيت.
عين الجديدة: ادره.
عين حارود: جفعات كومي.
عين حوض: موقع جنوب جبل الكرمل، أقيمت فيه مستعمرة عين هود (لاحظ تحريف الاسم)وذلك عام ١٩٤٩.
عين الحوض: عين تقع على ٣كم شرق القدس، غير اسمها إلى عين شيمش.
عين الزيتون: قرية هجر أهلها عام ١٩٤٨ تقع في الجليل الأعلى، على مسافة ٣كم شمال شرق صفد، وقد أقيمت فيها أراضيها مستعمرة عين زيتيم عام ١٨٩١.
عين السلطان: من عيون أريحا المشهورة، غير اسمها إلى عين اليسع.
عين سمسم: خربة تقع في الجولان، وقد أقيمت في محيطها مستعمرة قدمات تسفي عام١٩٨٢.
عين الشهابية: واحة في النقب، غير اسمها إلى عين زيك.
عين العقارب: عين في جبل النقب، غير اسمها ترجمة إلى عين عقربيم، وبجانبها موقع يعرف باسم عين تسين.
عين العوجا: أنظر نجمة الصباح.
عين غذيان: وتقع في وادي عربة على بعد ٤٠كم شمال ايلات غير اسمها إلى عين يطباته، وأسميت باسمها المستعمرة المحاذية لها يوطباتا.
عين غزال: وتقع في جنوب جبل الكرمل، أقيمت فيها مستعمرة عوفر سنة١٩٥٠.
عين الفشخة: شمال غرب البحر الميت، وهي عبارة عن مجموعة ينابيع، وقد غير اليهود اسمها إلى عيانوت تسوكيم.
عين القاضي: وتقع قريبا من خربة بيت راس قرب مجدو. وقد غير اسمها إلى عين ها شوفيت.
عين القطر: وتقع على مسافة ٧كم شمال غرب ايلة، وقد غير اسمها إلى عين نطافيم.
عين نعمان: تقع على طريق حيفا عكا، وهي الآن جزء من مستعمرة كريات بياليك التي أسس ت سنة ١٩٣٤.
عين الويبة: حرف اسمها إلى عين يهب اسما لمستوطنة أقيمت عام١٩٤٩ وتقع

رائيليـة

حق العودة إضافة إلى أسباب أخرى يدّعيها، منها الخطر الأمني والديمغرافيا السكانية والحفاظ على دولة يهودية نقية.

لقد هيأت الصحافة الإسرائيلية الأجواء لحلول انفرادية، من خلال زخم كبير من المقالات التي توحي بأن الفلسطينيين لم يتخلوا عن حق العودة ولم يتنازلوا عنها، مما يعني عودة الملايين من اللاجئين إلى داخل دولة إسرائيل، وفق ما نشره الدكتور "اندريه درازنين"، وبالتالي لا أمل في التوصل إلى اتفاق سلام بين دولة إسرائيل، القائمة فعلياً، والدولة الفلسطينية المقرر إقامتها.

وحمّل الخطاب الصحفي الإسرائيلي القادة الفلسطينيين المسؤولية عن فشل مباحثات كامب ديفيد بسبب تمسكهم بحق العودة مما أعطى تبريراً لإسرائيل بالبدء بخطوات من جانب واحد لفرض الحل وان اليسار الصهيوني (بيلين) خدع الجميع بإدعائه أن الفلسطينيين مستعدون للتوصل إلى اتفاق سلام وسط تقديم تنازلات كبيرة.

وأوردت الصحافة الإسرائيلية مجموعة من العوامل التي ساهمت في نجاح شارون وأولمرت في تجميد خارطة الطريق، وجعل الخطة الإسرائيلية هي الخطة الوحيدة، تحت شعار (لا شريك للسلام) في المدينة. من هذه العوامل كما أسلفنا عدم تنازل الفلسطينيين عن الحق التاريخي بعودة اللاجئين حسب قرار ١٩٤ إضافة إلى الادعاء بأسباب أمنية تحت شعار (وقف الإرهاب) مما يعني استمرار بناء جدار الفصل بوتيرة عالية.

وتستند خطة أولمرت السياسية، كما عرضتها صحيفة "معاريف" بتاريخ ٢٢ شباط ٢٠٠٦، وهي الخطة السياسية لحزبه كاديما، إلى الانسحاب من مناطق فلسطينية مكتظة مع تحصن إسرائيلي في الكتل الاستيطانية (شرقي القدس، غوش عتصيون، معاليه أدوميم وارئيل) وفي غور الأردن، وهي تهدف إلى إقامة كيان فلسطيني قزم على ٥٠ ٪ من مناطق الضفة الغربية، يكون محاطاً من كل جهة بسيطرة إسرائيلية، وهذه الخطة تماثل تماماً خطة الليكود السياسية.

قال أولمرت لصحيفة "يديعوت أحرنوت" بتاريخ ١٠ آذار ٢٠٠٦: "مصلحة إسرائيل على المدى البعيد هي الانفصال، الاحتكاك اليومي يولد العنف... ويتسبب بنفقات هائلة، علينا أن نتراجع إلى داخل الكتل الاستيطانية... دولة إسرائيل تستطيع أن تحافظ على نقائها فقط كدولة يهودية..."

وأطلق أولمرت على خطته اسم "التجميع" والمقصود فيها هو تجميع الإسرائيليين وترك العرب وراء السور في إشارة إلى الجدار العازل الذي تعكف إسرائيل على بنائه في الضفة الغربية، وهو عودة إلى الغيتوات والسيطرة على المكان.

ويلاحظ أن برنامج الأحزاب الإسرائيلية المتنافسة في الانتخابات التي ستجري في أيار ٢٠٠٦ كاديما والليكود والعمل قد خلت تماماً من أي إشارة إلى رؤية لحل الصراع والسلام مع الجانب الفلسطيني، وقد اتفقت على رفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وهذا ما عبر عنه البروفيسور "عينار شيلو" في صحيفة "هآرتس" بتاريخ ١٢ آذار ٢٠٠٦ بقوله: "الفكرة التي تطغى على الحياة السياسية العامة وعلى الأحزاب الكبيرة والصغيرة في إسرائيل هي فكرة أحادية الجانب تناقض مناقضة تامة الحوار والمصالحة" [أنظر الى مقال نبيه بشير، صفحة ١٤، المُحرر].

وقد أوضح "شلومو غازيت" وهو جنرال وخبير في الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أن خطة الانفصال من جانب واحد هي فرض أمر واقع وتحويل الجدار من امني إلى سياسي ديمغرافي، معتبراً أن رسم حدود إسرائيل هو الخيار الباقي لإنهاء الصراع وحسم المطالب التاريخية للشعب الفلسطيني وإن كان يعتبر في نظر التيار الديني في إسرائيل نسفاً للأساطير الراسخة في أذهانهم حول التمسك بأرض إسرائيل التوراتية.

وكشفت الصحافة الإسرائيلية الهدف الجوهري من عملية الانسحابات من أحادية لجانب، ألا وهو توطين اللاجئين الفلسطينيين في الضفة وغزة.

وهذا ما أوضحه الكاتب الإسرائيلي "غيدي غرينشتاين" في صحيفة "معاريف" بتاريخ ١٨ أيلول ٢٠٠٥ بقوله: "إن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين تقوم في لب الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني... وفي أعقاب الانفصال نشأت لحظة نادرة في قضية اللاجئين، بعد خروج إسرائيل من حدود غزة- مصر حيث فتح باب لتقديم حل، حتى قبل التسوية النهائية يستطيع اللاجئون أن يعودوا إلى غزة من الأردن ولبنان ويمكن البدء في نقل صلاحيات وكالة الغوث إلى السلطة الفلسطينية".

هذا الطرح ينطبق على المناطق التي ستتولاها السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية بعد انسحاب إسرائيل الأحادي الجانب.



الاعتقاد السائد أن برامج تطوير شاملة ستقام في غزة والضفة وهي فرصة لإعادة ترتيب السكن الدائم للاجئين وإنهاء ظاهرة المخيمات.

فزاعة حماس

أعطت الصحافة الإسرائيلية قضية فوز حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني اهتماماً بالغاً وكبيراً، وكأن فوز حماس نزل كالصاعقة على رؤوس الإسرائيليين الذين بدئوا يتخوفون من برنامج حماس وميثاقها، بدعوى أنه يدعو إلى إبادة إسرائيل وعدم الاعتراف بها...

وقد تناولت الصحافة الإسرائيلية الموقف من حركة حماس من منطلقين:

المنطلق الأول: يعتبر أن فوز حركة حماس يشكل خطراً استراتيجياً على دولة إسرائيل كون هذه الحركة تطالب بحق عودة اللاجئين ولا تعترف بدولة إسرائيل وتنادي بإقامة دولة فلسطين التاريخية.

ويقول "سيفر بلوتسكر" في "يديعوت احرونوت" بتاريخ ٢٤ شباط ٢٠٠٦: "الجمهور رد على انتصار حماس كإنسان عادي يشاهد نمراً مفترساً في باحة بيته... ظهرت سلطة سياسية فلسطينية محكومة بيد حماس، التنظيم الذي سيعلن أنه سيقضي على دولة إسرائيل ويقيم دولة فلسطين مكانها".

إن مسلسل الانفصال من جانب واحد عن قطاع غزة وبناء جدار الفصل العنصري والبدء بالتحضير لانفصال مماثل من الضفة الغربية وفق خطة أولمرت يظهر أن حكومة إسرائيل قررت أخيراً السيطرة على المكان بالأمر الواقع ورسم حدودها لأول مرة لفرض حل وتسوية إجبارية، على الفلسطينيين، تضع حداً لأحلامهم وحنينهم وحقهم بالمطالبة بعودة اللاجئين الفلسطينيين.

إن حالة الهستيريا دبت في الوسط الإسرائيلي بسبب فوز حماس وأعيد الحديث مجدداً عن الخطر الذي يهدد وجود إسرائيل، لهذا وضعت حكومة إسرائيل شرطاً للتعامل مع حكومة حماس هو الاعتراف بإسرائيل.

وعبّر عن هذه المخاوف المفكر الإسرائيلي "ماتي شتينبرغ" في صحيفة "يديعوت أحرونوت" بقوله: "إن حماس ستطالب بانسحاب إسرائيل الكامل إلى حدود ١٩٦٧ وإعطاء حق العودة الكامل للاجئين – العودة إلى منازلهم الأصلية، حماس لن تتنازل عن سنتيمتر واحد، ولن تكون مستعدة لمقابلة التنازلات الإسرائيلية بتنازلات فلسطينية... والهدنة التي تطالب بها حماس تتميز في كونها تسوية يمكن للجانب الإسلامي أن يخرقها متى يشاء".

وعبر الدكتور "مئير ليتباك" في صحيفة "يديعوت احرنوت" بأنه لا ينصح أحداً بالاستخفاف بالتزام حماس الأيديولوجي وتوقُع قيامها بتنازلات عن مبادئها، بسبب تسلمها الحكم... لن يسلموا بالصهيونية وبإسرائيل كدولة يهودية.

واعتبر بعض الكتاب الإسرائيليين أن فوز حماس يعطي فرصة ذهبية لحكومة إسرائيل لتفعل ما تشاء، ومن جانب واحد، ودون أي التزام، وفي ذلك يقول "نحي باطر" في صحيفة "يديعوت احرنوت": "الآن أصبحت إسرائيل حرة في أن تحدد حدودها وحدها كما فعلت في قطاع غزة من غير أن تعالج قضية اللاجئين أو القدس أو قضايا أخرى". واعتبر الكاتب أن فوز حماس بركة لإسرائيل لأن الطريق الأحادية هي وحدها التي بقيت وهي التي ستعمل أيضاً حسب قوله...

إن فوز حماس سارع أكثر إلى الاستعجال بالفصل وبناء الجدار والانزواء خلف الأسوار.

أما على الصعيد الرسمي فقد أوردت الصحف الإسرائيلية تصريحات أولمرت، الذي اعتبر الحكومة الفلسطينية حكومة عدو، وصرحت وزيرة الخارجية الإسرائيلية "تسيبي لفني" في صحيفة "هآرتس" بتاريخ ١٦ شباط ٢٠٠٦ قائلةً: "إن إسرائيل تكافح اليوم من أجل شرعية وجودها كدولة يهودية".

وأشار مقياس السلام الذي نشرته "هآرتس" بتاريخ ٦ تموز ٢٠٠٦ أن ٥٥ ٪ من اليهود في إسرائيل يعتبرون أن فوز حماس يشكل خطراً وجودياً على إسرائيل، ووفق الاستطلاع فان هنالك تأييداً واسعاً لقيام إسرائيل بتحديد مصيرها وحدودها بنفسها عن طريق استكمال بناء جدار الفصل بالسرعة القصوى.

المنطلق الثاني: يعتبر أن حركة حماس بعد فوزها ستتغير وستتخلى عن برامجها وشعاراتها السابقة، وهذا ما عبر عنه البروفسور "شاؤول مسغال" في "يديعوت احرونوت" بتاريخ ٢٤ شباط ٢٠٠٦ بقوله: "حماس حسب تقديري تعيش السياسة الفلسطينية وهي متيقظة جداً للواقع الجغرافي السياسي، بدراسة كافة الاعتبارات التي تكفل البقاء السلطوي والشعبي، ولن أفاجأ إذا رأيت حماس كأول حركة إسلامية يزور ممثلوها البيت الأبيض في واشنطن ويشكلون جسراً بين الإسلام وأوروبا".

ومن أصحاب هذا المنطق "اليكس فيشمان" الذي كتب في "يديعوت أحرونوت" بتاريخ ١٧ شباط ٢٠٠٦ قائلاً: "أنهم في حالة هستيريا لأن حماس تتبنى النهج المرحلي وتسعى لإقامة دولة فلسطينية في حدود ١٩٦٧". وأكدت على ذلك "عميرة هاس" في "هآرتس" بتاريخ ٥ شباط ٢٠٠٦ خلال مقابلتها لأحد قادة حماس يحيى موسى الذي دعا إلى إقامة دولة فلسطينية في حدود الـ ٦٧ مبدداً المخاوف الإسرائيلية.

وكان واضحاً من الاتجاهات السياسية التي عبرت عنها الصحف الإسرائيلية أن نسبة الاطمئنان إلى حركة حماس واعتبارها شريكاً للسلام ضئيلة جداً وأن المخاوف الوجودية على مصير دولة إسرائيل هي المسيطرة والغالبة.

وتعالت دعوات الكتّاب الإسرائيليين والساسة في حكومة إسرائيل لإبداء التصلب وعدم التهادن مع حركة حماس وفرض إجراءات صارمة بحقها، ووفقاً لـ "زئيف شيف" في "يديعوت أحرونوت" بتاريخ ١٠ شباط ٢٠٠٦: "لقد حذر أولمرت من التعاون مع حركة حماس لأنها تسعى إلى تصفية إسرائيل".

إن طرح عودة اللاجئين في برنامج حركة حماس وعدم الاعتراف بإسرائيل، أشعل ضوءاً أحمراً فيها، وأصبح حتى التنافس الحزبي في إسرائيل قائماً على أساس محاربة هذا الحق وفرض العقوبات الجماعية على الشعب الفلسطيني.

---

* الكاتب عيسى قراقع هو عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، ورئيس نادي الأسير الفلسطيني في الضفة الغربية. لقراقع مؤلفات أدبية وبحثية عديدة.





على مسافة ١٣كم جنوب مخفر الحصب.
عين الوردات: موقع في السهل الداخلي الأوسط، وقد غير اسمها تحريفا إلى عين فيرد، وسميت به مستعمرة أقيمت في الموقع عام ١٩٣٠.
عين برقة: وتقع في جبل النقب، وقد غير اسمها إلى عين يركعام.

غ

الغابة: غابية، أقيم فيها مستعمرة مشمار ها عيمك (حارس السهل أو الغور).
غابة الخضيرة: حوّل اسمها إلى بريخات ياعر، وربما ترجم حرفيا إلى ياعر حديرة.
غور الأردن: ترجم اسمه إلى عيمك ها يردين، وربما اسمي أيضاً بقعات هايردين، أوها بقعاه لأنه كاسم العلم له لتميزه دون غيره بالاسم.
غور البطيحة: ويقع إلى الشمال الشرقي من بحيرة طبرية، وقد حول اسمه إلى بقعات بيت صيادا.
غور بيسان: ترجم سمه إلى عيمك بيتشآن.
غور أبو شوشة: خربة غرب بحيرة طبرية، وقد أقيم فيها كيبوتس جبعات أيلان.

ف

الفالوجة: أقيم فيها مستوطنة سميت باسمها محرفا فلوجوت.
فايق: قرية عربية هجر أهلها عنها عام ١٩٦٧، تقع في الجولان جنوبا، وقد أقيمت في محيطها مستعمرة نيئوت جولان ١٩٦٨ ومستعمرة رامات مجيشيم عام ١٩٦٨ ثم انتقلت إلى اراضي قرية خسفين العربية عام ١٩٧٢.
فرعتا: قرية عربية على الطريق من نابلس إلى قلقيلية، يعتقدون أنها مقامة مكان «فرعتون» مسقط رأس القاضيين عبدون وبنياهو، قلت: بل هي الصيغة السريانية للكلمة العربية الفرعة، بمعنى الجبل، وموقعها الجغرافي على الجبل فوق قرية اماتين يؤكد ذلك، وفي هذا الذي ذكرت ما يوضح مذهب الإسرائيليين في التحريف والتماس الذرائع والمشابهات.
فسوطة: مفشاطة.
فصايل: في الغور بين نابلس وأريحا، أقرب لأريحا، يسمونها فتسيئل وفيها مستوطنة تحمل الاسم نفسه أقيمت عام ١٩٧٠، قلت: هذه التسمية عربية ومنها فصايل من بلاد عتيبة وسط الجزيرة العربية، وظريف أن هذه القرية في الغور كانت مسكنا لبدو من قبيلة عتيبة وصلوا إلى بلاد فلسطين منهم أسرة الباحث. ولعلهم أسموا هذه بتلك في الجزيرة العربية.
فلسطين: ايرتس اسرائيل.
الفولة: قلعة أقيم في موقعها كيبوتس مرحافيا سنة ١٩١١.

ق

قاعة القريق: هاميشار.
قاع النقب: مصيدة تقع على مسافة ١١كم شمال غرب ايلات، غير اسمها إلى عفيفون.
قاقون: قرية عربية غرب طولكرم، هجّر أهلها عام ١٩٤٨، وحرف اليهود اسمها إلى «يكون».
القباب: قرية عربية هجر أهلها عام ١٩٤٨، تقع على مسافة ٨كم جنوب شرق الرملة، أقيمت فيها مستعمرة مشمار أيالون عام ١٩٤٩.
القبو: قرية عربية هجر أهلها عنها، تقع جنوب الضفة الغربية، غير اليهود اسمها إلى «قوبي».
قبيا: قرية عربية على مسافة ١٢كم شمال غرب رام الله، حرف اسمها إلى جبيا.
القبيبة: قرية عربية في السهل الساحلي الأوسط، هجر أهلها عام ١٩٤٨، وأقيمت فيها مستعمرة كفار ها نيجد عام ١٩٤٩.
قدس: تل قرب الحدود اللبنانية كانت تقوم فيه قرية عربية باسمه، هجر أهلها عام ١٩٤٨ وحرف اسم الموقع إلى تل قيدش.
القدس (بيت المقدس): يروشلايم.
كفر قدوم: قرية عربية على الطريق من نابلس إلى قلقيلية، أقيم في المعسكر الذي يقع في أراضيها وحوله مستعمرة باسم قدوميم، بتحريف اسم القرية. وذلك سنة ١٩٧٧.
القرنين: جبلان إلى الشرق من قلقيلية على مسافة حوالي ١٥ كم، اقام اليهود في محيطهما ثلاث مستعمرات باسم كرني شومرون ابتداء من عام ١٩٧٧ أي قرني السامرة. بتحريف الكلمة العربية.
قرية حجة: يطلق عليها اليهود اسم شلوليب حاجة.
قرية شبيب: وقد هجر أهلها عام ١٩٤٨ واصبحت اليوم جزءا من مدينة هرتسيليا الساحلية.
القسطل: قرية عربية تقع في جبل القسطل غرب القدس، هجر أهلها عام ١٩٤٨، أقيمت فيها مستوطنة باسم «معوز تسيون» أي قلعة صهيون.
القسطينة: قرية عربية هجر أهلها عام ١٩٤٨، تقع على مسافة ١٠كم جنوب شرق أسدود، أقيمت في موقعها مستعمرة كريات ملاخي عام ١٩٥١. وانظر بئر الطابية.
قصر أم باعك: قلعة على الشاطىء الغربي للبحر الميت، غير اسمها إلى متساد بوقيق.
قصر الجهنية: آثار حصن قديم في جبل النقب، غير اسمه إلى متساد تامار.
قصر الزويرا: قلعة في جنوب غرب البحر الميت، غير اسمها إلى متساد زوهر.
قصر السر: خربة في جبل النقب، غير اسمها إلى متساد شورير.
قصر عين خاروف: وهو موقع أثري في وادي عربة جنوب البحر الميت، غير اسمه، بل عبرن إلى متساد راحيل، ذلك أن راحيل تناظر في العربية الرخل، وهي النعجة.
القصرين: موقع إلى الشمال الغربي من أم خشبة في الجولان، أقيم فيه كيبوتس كتسرين، بتحريف اسمه.
قطاع غزة: رتسوعات عزه.
قطرة: قرية عربية في السهل الداخلي جنوبا، أقيمت فيها مستعمرة سميت جديرة بتحريف اسمها.
قلعة جبرين: يحيعم.
قلعة الحصن: سوسيتا.
قلعة راس العين: أفيك.
قلعة الصبيبة: وتسمى قلعة نمرود أيضاً، وتقع على مسافة ٢٠كم شمال بانياس. وقد غير اسمها إلى متسودات نمرود.

الاعتـراف بالنكبـة وإمكانيـات العـودة بـدل "حـ

مقترح لدفع الحوار في إسرائيل حول حق الع

بقلم: إيتان برونشتاين*

الحوار حول حق العودة للاجئين الفلسطينيين، معدوم في إسرائيل. لقد حاولت في موضعٍ آخر، تقديم تفسير لذلك، على أساس الرعب الغريزي الذي يثيره الموضوع في نفوسٍ اليهود الإسرائيليون، إذ يذكرهم بالجريمة التي اقترفوها سنة ١٩٤٨، وأنهم هم، وبشكل شخصي، يقيمون مكان اللاجئين الفلسطينيين الذين جرى طردهم.[1] فكلما تطرح قضية حق العودة للاجئين الفلسطينيين سرعان ما يتم محوها من الأجندة الإسرائيلية، من الأمثلة الأخيرة على ذلك، عمير بيرتس "أمل اليسار" الجديد، الذي مباشرة، وبعد انتخابه لرئاسة حزب العمل، أحس بالحاجة للتصريح: بأنه لن يكون هنالك حقٌ بالعودة للاجئين الفلسطينيين.

في هذه المقالة سأحاول أن أعرض خطة مغايرة لتعزيز قضية حق العودة لدى الجمهور اليهودي في إسرائيل. هذا المقترح، نوعاً ما نظري، لكنه مع هذا يعتمد على تجربتي العملية في السنوات الأخيرة، ضمن إطار نشاطي في منظمة "زوخروت" يتذكرن، حيث سنحت لي الفرصة لالتقاء العشرات من الإسرائيليين وجهاً لوجه وكذلك عن طريق الكتابة الصحفية.

ربما لا داعي لأن أذكر هنا مدى الأهمية التي أراها في تعزيز الحوار حول قضية حق العودة للاجئين الفلسطينيين، حيث أن الحل المبني على هذا الأساس هو شرط أساس للوصول إلى سلام عادل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين. لذا، فإن تناولي للقضية يتعدى قضية "العدالة" النظرية، إلى الرغبة في العيش بسلام واحترام لكل سكان البلاد ولاجئيها. أي أن موقف كاتب هذه السطور هو موقف لصاحب مصلحة في عودة اللاجئين الفلسطينيين، ويحاول أن يطرح أسلوباً لتعزيز هذه القضية بين صفوف اليهود في إسرائيل.[2] إذ إن دعم اليهود لحق العودة - كحق فردي وجماعي على السواء - هو على درجة من الأهمية في الإطار السياسي للقضية. وكلما ازداد عدد اليهود الإسرائيليين المؤيدين لحق العودة كلما ازدادت احتمالات الوصول إلى حل عادل للصراع.

ما الذي يجب عدم فعله، من أجل تعزيز قضية حق العودة؟

قبل أن أخوض في ما يجب فعله من أجل تعزيز الحوار حول حق العودة بين أوساط الإسرائيليين، فإنني أريد أن أوضح أن الإصرار في الحصول على اعتراف بحق العودة من قبل الإسرائيليين، غير مجدٍ وسيأتي بنتائج معاكسة. حيث أن هذا الإصرار والمعارضة له يشكلان لب الحوار القائم الآن. لذا، فإنه من الضروري أن نفهم كيف أن مثل هذا الإصرار سيصل إلى طريقٍ مسدود.

إن المطالبة بتطبيق حق العودًة ترتكز على أساسين: قانوني وأخلاقي. الأساس القانوني منصوص عليه في القانون الدولي، وبالأساس قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ لكانون الأول ١٩٤٨، الذي يطالب إسرائيل بالسماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم. هذا القرار تم التأكيد عليه عشرات المرات من قبل الأمم المتحدة. إضافة إلى العديد من المعاهدات والاتفاقات الدولية التي تدعم حق العودة. عندما تم قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة في أيار ١٩٤٩، كان أحد الشروط الصريحة هو العمل على تنفيذ القرار ١٩٤، ومنذ ذلك الحين وإسرائيل تدّعي بأنها لا تعارض تنفيذ هذا القرار، شرط أن تكون قضية تأويله عائدة لها وحدها. ووفق تأويل إسرائيل فإنها غير مجبرة على العمل من أجل عودة اللاجئين الفلسطينيين إذ أن "الظروف لم تنضج" بعد لعودتهم كما ينص القرار١٩٤، كما وتدعي أنه ووفقاً للقرار ١٩٤ "على اللاجئين أن يعودوا ليحيوا بسلام مع جيرانهم" وهي تدعي أنه طالما لا يزال الصراع قائماً، لا يستطيع هؤلاء اللاجئين أن يحيوا بسلام مع إسرائيل، بالتالي عودتهم ستعني القضاء على الوجود اليهودي في البلاد. كما تدعي بأن تطبيق القرار لا يجب أن يقع على عاتق إسرائيل وحدها، بل على الدول العربية أن تأخذ دورها في تطبيق القرار، كما أن إسرائيل تعترض على اعتبارها "دولة مكملة" مجبرة بالحفاظ على سلامة اللاجئين، حيث أنها قبل ذلك لم تكن موجودة كدولة مستقلة. إسرائيل لا تنكر خسارة اللاجئين لممتلكاتهم، وعليه فهي مستعدة لدفع التعويضات لهم، وبذلك لإنهاء القضية.

خبيرات قانونيات إسرائيليات، مثل "يافا زيلبرشاتس" و "روت لبيدوت"، يدّعين بأن القضية تتجاوز عدم وجود حق للاجئين الفلسطينيين بالعودة، بل حتى عدم وجود حق لهم في الدخول إلى البلاد، باستثناء بعض الحالات الخاصة. لا أدعي هنا بأن إسرائيل محقة في ادعاءاتها القانونية، إذ أنه من دون شك لو جلست هيئة قانونية دولية وبحثت القضية من وجهة نظر قانونية بحتة لكانت إسرائيل تكبدت خسارة قانونية فادحة.[3] لكن القضية هنا ليست قانونية بحتة، لكنها سياسية. بمعنى أنه لا توجد تلك القوة التي تستطيع إرغام إسرائيل على الجلوس أمام العدالة وتطبيق القانون الدولي. عليه فإن الخبراء القانونيين الإسرائيليين لا يزالون متعنتين في التصاقهم بمواقفهم المعارضة بشكل قاطع لحق العودة. والجمهور اليهودي يتقبل آراء هؤلاء القانونيين بدون أي تشكيك، الأمر الذي يحول دون نشوء أي حوار جدي حول حق العودة. وربما العكس صحيح أيضاً، فإن هؤلاء الخبراء يسمحون لأنفسهم باتخاذ مثل هذه المواقف بسبب الدعم الشعبي الجارف الذي يتلقونه.

الادعاء الأخلاقي المبرر لحق العودة، هو أنه من أسس العدل أن يعود لبيته كل من طرد منه سنة ١٩٤٨. القوات الصهيونية في حينه نفذت عملية تطهير عرقي من أجل السيطرة على الحد الأقصى من الأرض مع أقل عدد ممكن من العرب فيها. التطهير العرقي منافٍ للأخلاق، كذلك تدمير القرى الذي حصل بعد ذلك، لسد الباب أم عودة الفلسطينيينٍ إليها. كل هذا حصل وفق مخطط متكامل وليس نتيجة الحرب، وعلى أي حال حتى لو حصلت جرائم خلال الحرب، فإنه من الضروري تمكين المدنيين من العودة لديارهم بعد انتهاء الحرب.

أمام هذا الادعاء تبرز الادعاءات الإسرائيلية حول عدالة إسرائيل وكونها ضحية، "نحن هوجمنا في تلك الحرب من قبل العرب الذين لم يقبلوا بقرار التقسيم ولا بوجودنا في البلاد. نحن صدينا الهجوم الذي كان يهدف للقضاء علينا، العرب دفعوا الثمن الذي يستحقونه. صحيح، بعض الجرائم حصلت هنا وهناك، لكن هذا ما يحدث في الحروب. باختصار، ما حدث للفلسطينيين في عام ١٩٤٨ هو نتيجة لجهل حكامهم، لذا على الدول العربية أن تحل مشكلة اللاجئين". هكذا فإن الأساسين الذين يرتكز عليهما حق العودة، الأخلاقي والقانوني، يواجهان بالاعتراض حتى على إمكانية الحوار حول حق العودة أو تطبيقه. بل يمكننا القول حتى أن مثل هذه الادعاءات تزيد من التعنت الإسرائيلي. وفي كل مرة نريد طرح هذا الموضوع للنقاش يزداد الإسرائيلي تعنتاً وتمترساً خلف مواقفه وادعاءاته حول عدالته وكونه ضحية. لذا فالاقتراح الذي أحاول طرحه هنا، "هو الالتفاف حول هذا العائق والبحث عن نقطة ضعف في الموقف الإسرائيلي".

الاعتراف بنكبة الشعب الفلسطيني وبحث إمكانيات العودة بشكل عملي

بدل أن نطرق مباشرة الموضوع المطروح على الساحة السياسية اليوم، أي الاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، أنا اقترح أن نعود بالزمن إلى الوراء، إلى نقطة البداية للصراع، والانطلاق نحو المستقبل المثالي بعد انتهائه. بكلمات أخرى، أن نتحدث عن نكبة الشعب الفلسطيني من ناحية وعن إمكانيات عودة اللاجئين من الناحية الأخرى. مع كل إنكار إسرائيلي للمسؤولية عن النكبة، هنالك أعداد متزايدة أكثر وأكثر من اليهود الإسرائيليين، الذين يشككون في الرواية الرسمية الإسرائيلية، ويريدون معرفة ما الذي جرى بالحقيقة للفلسطينيين في ١٩٤٨ وما مدى مسؤولية اليهود عن ذلك.

إن نشاطات زوخروت من أجل الاعتراف بالنكبة تدفع بالعديد من الإسرائيليين - حتى هؤلاء غير المهتمين بالسياسة - إلى التساؤل حول ما الذي جرى بالفعل في تلك الفترة، ولم يقله لهم على مدى السنين، جهاز التعليم والإعلام الإسرائيلي. حتى أن هنالك إسرائيليون يشعرون بأنهم كانوا مخدوعين، ويريدون معرفة المزيد لكي يفهموا أنفسهم بشكل أفضل. أحياناً يأتي إلى نشاطاتنا أشخاص قاتلوا ضمن قوات "الهاجاناة" ويريدون معرفة ما الذي حصل للطرف الآخر، الذي لم تسنح لهم أبداً فرصة معرفته. أنا مؤمن بأنه على الرغم من الرواية الإسرائيلية "الوطنية"، إلا أنها لم تفلح بقتل كل الإرادة الإنسانية لفهم ما حدث حينها - ولا زال يحدث لليوم - لسكان هذه البلاد الذين أصبحوا لاجئين عام ١٩٤٨. الإسرائيليون حساسون للماضي، على الأخص ماضيهم هم، اليهودي الصهيوني. لهذه الحساسية يوجد طاقة كامنة عظيمة للتغيير الاجتماعي. وتبرز المقولة المعروفة "الشعب الذي لا يتذكر ماضيه مستقبله مجهول"، وكلما تعرض الإسرائيليون لقصص عن النكبة أكثر وأكثر كلما اقتنعوا بأن ما قالوه لهم ما هو إلا رواية رسمية إسرائيلية، ما هدفها إلا أن تبرر أفعال دولة إسرائيل في الماضي والحاضر. لكن الأهم من هذا هو أن الاعتراف بالنكبة وبأحداثها يثير نوعاً من التعاطف الإنساني، الذي لا يمكن بعده التعامل مع الواقع ومع الفلسطيني على أساس "الوعي المقولب" السائد حتى الآن. فجأة سيصبح للفلسطينيين وجوه، وجوه بشرية وليس كالوجوه المخيفة التي حاولت طردنا عام ١٩٤٨ كما يدّعون. عندما يفهم اليهود أن الفلسطينيين لم يحاربوا عام ١٩٤٨ لأنه لم يكن لديهم سلاح ولا جيش وأن تهجيرهم هو نتيجة مخطط للتطهير العرقي وأنهم منذ ذلك الحين يعيشون ظروف اللجوء غير الإنسانية، عندها سيفهمون أن عليهم التفكير بطريقة مغايرة من أجل تغيير واقع حياتنا. عندما يروي الفلسطينيون قصتهم سيصبح لهم وجوهاً بشرية تطرح بقوة ما قاله عمانويل لفينس عن الوجوه: لا تقتل! الوجوه تقول لا تقتل. إن الحديث هو شرط لاكتساب الوجوه لذا فرواية الفلسطينيين للنكبة تعيد لهم الوجوه

في إحدى الجولات التي نظمتها منظمة زوخروت إلى قرية الحرم (سيدنا علي)، روى أبناء القرية المهجرين قصة التهجير واللجوء، إحدى اليهوديات المشاركات في الجولة أصغت وبكت، وفي النهاية طلبت أن تقول بضع كلمات، قالت بأنها عاشت بعد ١٩٤٨ كجارة للقرية وأنها لم تعلم بوجودها قط، ولا بالثمن الذي دفعه أهلها، طلبت منهم السماح على كونها عاشت فترة الإنكار تلك، وطلبت منهم السماح على كل ما عانوه. من الصعب الجزم فيما إذا كانت هذه المرأة قد غيرت آراءها السياسية أم لا، لكني أظن أن بإمكاننا أن نقول بأنها وبعد تلك الجولة أصبحت تعيش حالة أخرى من الوعي، تمكنها من المشاركة في حوار حول حقوق هؤلاء الذين طردوا من ديارهم بغير وجه حق. صحيح أنه من هنا وحتى المساندة التامة لحق العودة تبقى الطريق طويلة، ولكن القفز عن مرحلة الاعتراف بالنكبة غير ممكن وقد يتسبب بالوصول إلى قناعات متطرفة وسطحية، مثل أنه لا يوجد لليهود أي حق في العيش هنا وما شابه. عليه فإن الاعتراف بالنكبة هو أساس ضروري لأي حوار حول مستقبل الشعبين.

اقتراحي الثاني من أجل تجنب الاعتراض على الحديث حول قبول حق العودة - البحث بعودة اللاجئين الفلسطينيين بشكل فعلي - هو اقتراح "تأملي" لسببين:

ـق" العـودة

ـودة لـلاجئـين الفلسـطينيـين



نشاط لزوخروت الإسرائيلية في إحدى القرى الفلسطينية المهجّرة، ٢٠٠٥ تصوير: زوخروت

فهو يتناول وضع مستقبلي تتم فيه عودة اللاجئين الفلسطينيين وهو وضع يتم التعامل معه على أنه وضع خيالي للغاية. ثانياً وهي قضية غريبة بعض الشيء، فإن قضية عودة اللاجئين الفلسطينيين بشكلٍ فعلي، لم يجر تدارسها تقريباً حتى من قبل أولئك المؤيدين لحق العودة. فباستثناء سلمان أبو ستة – الذي وضع نموذج تخطيطي للغاية لعودة اللاجئين الفلسطينيين – فإنه تقريباً لا يوجد أي بحث أو كتابة حول وضع مستقبلي يعود فيه اللاجئون الفلسطينيون إلى فلسطين / إسرائيل. ولكن بإمكاننا تحويل هذه الحقائق إلى ميزة. إن تخيل الواقع – عودة اللاجئين بشكل فعلي – من الممكن أن تكون أقل تخوفا من الاعتراف بحق العودة، كحق مجرد لا نعرف عنه شيئاً. إن البحث العقلاني في التحديات التي تضعها عودة اللاجئين قد تزيل القناع المخيف من على وجه الموضوع "الذي من غير المعقول" التحدث عنه، حق العودة. أنا أقصد البحث في أمور عملية مثل: حقوق اليهود المقيمين في البلاد في حال عودة اللاجئين الفلسطينيين، إلى أين سيعود اللاجئون؟ هل سيتم بناء القرى من جديد؟ هل سيتم توحيد مجتمعات اللاجئين القائمة أم سيتم ضمهم للتجمعات السكانية القائمة؟ الحلول المختلفة للحالات التي يقيم فيها يهود – أو عرب – على أملاك اللاجئين، كيف ستؤثر العودة على قضايا تربوية وثقافية مختلفة كاللغة، النسيج المجتمعي وغيره؟ قضية الذاكرة وتعليم التاريخ في الدولة بعد حل قضية اللاجئين، المناسبات الوطنية، التعدد الثقافي، وضعية وتعليم اللغة العربية والعبرية، هذه التساؤلات وغيرها لم يجر التطرق إليها بالبحث تقريباً، من أجل الوصول إلى واقع عودة اللاجئين الفلسطينيين. أيضاً يجب بلورة مبادئ أساسية تكون بمثابة مرجعية نظرية متفق عليها عند عودة اللاجئين. مثلاً، مبدأ "أنه لا يتم حل غبن تاريخي بغبن تاريخي آخر"، مثلاً طرد اليهود لا يمكن أن يكون حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين. نحن باستطاعتنا التعلم من تجربة العديد من البلدان في العالم حيث تم الاعتراف بحق العودة للاجئين، ويتم تطبيقه واقعاً على الأرض بطرق مختلفة. إن البحث في القضايا العملية المتعلقة بعودةً اللاجئين الفلسطينيين لا تتطلب كشرط، القبول المسبق بحق العودة بشكل تام. وهو ما يعطي أفضلية لهذا الحوار، إذ أنه يوسع من حلقة المتحاورين. إذ يمكن بحث هذه القضايا بشكل نظري (لكن بتفكير عملي !) مع تأجيل قضية الدعم الأيدلوجي لحق العودة. مثل هذا الحوار قد يصدر عن نتائج مفاجئة تظهر أنه من الممكن حل قضايا عديدة دون دفع ثمن كـ "تدمير الدولة" أو "طرد اليهود من البلاد" كما يبرز مباشرة عند أي حديث عن القبول بحق العودة. إن رفض مثل هذا الحوار النظري يحتاج إلى مدى كبير من الانغلاق، والذي نأمل بأنه غير موجودة عند كثيرين في المجتمع اليهودي بإسرائيل.

نهاية، فإني اقتراحي المطروح هنا هو عدم الإصرار على قبول اليهود في إسرائيل لحق العودة، وذلك من منطلق انه في ظروف الحوار الحالية لا أمل في ذلك، زد عليه أن الإصرار على ذلك لا يؤدي إلا لتمسك اليهود في إسرائيل بآرائهم الحالية، نتيجة الشعور أن "كل العالم ضدنا"، لذا سيكون من السهل عليهم صد أي حوار حول القضية. ولكن بطريقة غير مباشرة، وعبر المعرفة الأعمق والاعتراف بالنكبة وبحث الإمكانيات الفعلية لعودة اللاجئين الفلسطينيين يمكن الوصول إلى حالة انفتاح وتقبل أوسع لدى اليهود الإسرائيليين. إن تجربة ناشطي "زوخروت" تظهر أن الأشخاص الذين لم يبلوروا بعد موقفاً من حق العودة وساهموا في نشاطاتنا قد انضموا إلى صفوف المؤيدين لحق العودة بعد تعرضهم المتواصل لفصول مأساة النكبة الفلسطينية، إن الاعتراف بالنكبة يلازمه البحث في مسألة مدى مسؤولية اليهود في إسرائيل عن تغيير الوضع القائم. إن مسؤوليتنا تلزمنا بتعلم المزيد عن النكبة أن نحيي ذكراها ونعمل من أجل الوصول إلى حل عادل بالنسبة لسكان البلاد واللاجئين الذين سيعودون إليها.

هوامش

[1] إنهم خائفون، قدم في لقاء بجامعة تل أبيب، ٣١,٥,٢٠٠٥.

[2] وليس كما يدعي بعض النقاد الذين سمعوا هذه الفكرة المطروحة هنا، في مؤتمر حول حق العودة في الناصرة، وادعوا أن موقفي عملياً ضد حق العودة.

[3] من الجدير ذكره هنا أن روت لبيدوت المذكورة كانت المستشارة القانونية للوفد الإسرائيلي المفاوض حول منطقة طابا التي كانت محل نزاع بين إسرائيل ومصر. إسرائيل ادعت قبل المفاوضات أن المنطقة تابعة لها وفقاً للقانون، واليوم من أجل الوصول إلى طابا يجب عبور الحدود المصرية !

* إيتان برونشتاين هو مدير ومؤسس جمعية زوخروت (تذكرن) التي تعمل على رفع مستوى الوعي حول النكبة الفلسطينية بين أوساط اليهود في إسرائيل ومقرها تل أبيب. للاطلاع على طبيعة عمل زوخروت أنظر الى موقعها على شبكة الانترنت: www.zochrot.org

تتمة - حديث عن السلام بلغة الحرب

ضحية، فهذه هي الرواية التي نشأ عليها هذا الجيل، من المكلف بتصحيحها أو بنشر الرواية الأخرى؟ هذا السؤال نوجهه نحن إلى أنفسنا، ليس من أجل تصحيح معلومات هذه الفتاة فقط بل من أجل صياغة روايتنا التاريخية ليعرفها أبناء الجيل الذي ولد بعد النكبة من شعبنا نحن. وقف شاب وقال: إسرائيل استوعبت اليهود الذين قدموا من الدول العربية، لماذا لم تستوعب الدول العربية الفلسطينيين الذين لجئوا إليها؟ العرب تاجروا بالقضية الفلسطينية.

أحيانا تحتاج إلى أعصاب من فولاذ لكي تصمد أمام هذا النوع من الأسئلة التي تساوي بين لاجئ من دير ياسين وبين يهودي مغربي أقنعوه أنه قادم إلى أرض الحليب والعسل، "كل الدول العربية ترحب بعودة اليهود إليها، فهل أنتم ترحبون بعودة العرب الفلسطينيين إلى بلادهم؟ لماذا تساوون بينهم في المشكلة ولا تساوون بينهم في الحل؟" كان الحوار يتوتر جداً عندما يجري الحديث عن العودة ويهدأ عندما أتحدث عن السلام بلغة السلام . قلت لهم : الحرب شوّهت كل المفاهيم حتى الجغرافيا، فلو سألت أيهما أقرب؟ نيويورك أم دمشق؟ لتبادر إليكم أولا أن نيويورك أقرب، لأن الوصول إليها يحتاج إلى عشر ساعات في الطائرة وهذا ممكن في كل يوم، أما دمشق فالوصول إليها يبدو مستحيلا، فهي تبدو أبعد بكثير. يمكن الوصول إلى دمشق من النقب في ست ساعات وبسيارة عتيقة، فما الذي يجعلها أبعد من نيويورك؟

إنهم يخافون من السلام، ويتحدثون عن السلام بمفاهيم الحرب، يريدون الاحتفاظ بالسلاح النووي "من أجل السلام" ويريدون محطات إنذار على الأرض السورية من أجل السلام ويريدون الإبقاء على جيوشهم على نهر الأردن من أجل السلام، إذا كان السلام يحتاج إلى كل هذا التسلح، فأي سلام هذا؟ السلام يلغي كل هذه الترتيبات الأمنية، وإذا كنتم تفكرون بالسلام على أساس هذا المنطق فلن يتحقق شيء منه.

معظمهم لا يعرفون التاريخ العربي ولا الحضارة العربية، كأن العرب شعب يعيش في أمريكا اللاتينية، بينما يخضعون كل العالم لمعاييرهم هم، السياسة والثقافة والحضارة وكل شيء في الحياة. هذا الانطباع تتركه عليك مثل هذه اللقاءات مع الإسرائيليين

يذكرونك بالسلام مع مصر؟ سألت: هل تعتبرون هذا سلاما؟ قالوا: إنه ليس سلاماً لأن الفنانين يقاطعوننا. والمصريون لا يأتون ونحن نخاف من الذهاب إلى مصر. إذن لم توقعوا على سلام مع مصر، لقد وقعتم على تسوية مع بلد عربي واحد وهذا لا يكفي من أجل تحقيق سلام، لا مع مصر ولا مع كل العرب، أمامكم تسويات مماثلة مع الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين لتتوفر شروط تحقيق سلام شامل وستضيع الفرصة إذا واصلتم التعنت، وإن ضاعت فسيكون الوضع أسوأ بكثير، فهل أمامكم خيارات أخرى أفضل؟

صهيون الفلسطيني اليهودي

في مثل هذه اللقاءات تتوفر الفرصة للمعرفة المباشرة لما يختلج في نفوس الإسرائيليين، وتكتشف جهلهم لك وسعة معرفتهم لأنفسهم. معظمهم لا يعرفون التاريخ العربي ولا الحضارة العربية، كأن العرب شعب يعيش في أمريكا اللاتينية، بينما يخضعون كل العالم لمعاييرهم هم، السياسة والثقافة والحضارة وكل شيء في الحياة. هذا الانطباع تتركه عليك مثل هذه اللقاءات مع الإسرائيليين، وعندما تخاطبهم بلغتهم وتحاول أن تعرفهم على واقعهم وتظهر إدراكا واسعاً لثقافتهم ومعرفة بما يدور في قلب مجتمعهم، فإن الحوار يكتسب طابعاً من الجدية والتحدي وتلاحظ عملية الفرز بين القوى التي تعرف وتعرف أنها تعرف وبين القوى التي لا تعرف ولا تعرف أنها لا تعرف.

الدولة الفلسطينية العتيدة أخذت حيزاً واسعاً في الحوار معهم، ما هي حدودها وكيف ستدير شؤونها وتبني اقتصادها ومن سيدافع عنها، وهل ستكون ديمقراطية أم دولة عربية أخرى، وإذا أقيمت دولة فلسطينية هل سينتقل إليها العرب الذين يعيشون في حدود دولة إسرائيل؟ في إسرائيل ينتظرون زعيماً عربياً ليأتي ويخطب في الكنيست. هكذا يصبح رجل سلام في نظرهم. أنور السادات وضع سابقة مهينة وكاذبة عششت في أذهان الإسرائيليين، مع أن غالبيتهم رفضوا في حينه من حيث المبدأ أن يأتي ياسر عرفات ليخطب في الكنيست، بل أن غالبيتهم أيدوا فرض الإقامة الإجبارية عليه في المقاطعة برام الله وكثيرون أيدوا تصفيته مثلما تمت تصفية غيره من القياديين الفلسطينيين من أبو جهاد وحتى الشيخ أحمد ياسين.

في طريق العودة من النقب الى الكرمل حدثني سائق التاكسي، وهو يهودي من أصل كردي ولد في القدس واسمه تصيون، قال: أنا أشعر أنني عربي، ولدت في القدس وأبي وأمي أيضاً، نشأت مع العرب، أحسن أصدقائي من القدس، أزورهم في بيوتهم ويزورونني، لي صديق من سلوان أعزه مثل أخي. أنت فلسطيني! قلت له. أنا فلسطيني يهودي. قال وواصل حديثه عن القدس ووالده وأصدقائه. سائق التاكسي، يهودي فلسطيني واسمه تصيون. بماذا يحلم هذا الفلسطيني الطيب؟ هل يكون حلم هؤلاء الفلسطينيين موضوعاً لندوة في كلية عربية؟ إذا دعيت إليها، سأحضر معي تصيون، ليس كسائق بل كصاحب حلم لم نعرفه بعد.

نحن لا نصغي جيداً إلى صوت اليهود العرب، المؤسسة الإسرائيلية الأشكنازية المهيمنة تصورهم وكأنهم الأشد عداء للعرب لتستر على عدائها الأيديولوجي العنصري ليس فقط لما هو عربي بل لما هو شرقي. اليهود العرب في المجتمع الاسرائيلي هم الأقرب إلى المصالحة والسلام وهم الأبعد عن العنصرية العرقية، لأنهم شرقيون وعرب تاريخياً وثقافياً. دعيت مؤخراً أيضاً لإلقاء محاضرة في كلية "بيت بيرل" نظمتها الكلية مع منظمة اليهود الشرقيين (هكيشت همزراحيت) وعنوانها "الأشكناز" (اليهود المهاجرون من أوروبا) وكان معظم الحضور من أصل شرقي، أي من اليهود العرب، وعندما تحدثت عن نقاط الالتقاء بين الفلسطينيين العرب واليهود العرب ووصفت الحركة الصهيونية بقيادتها الأشكنازية أنها حركة عنصرية وكولونيالية امتعض بعض الأشكناز وحاولوا المقاطعة، لكن الشرقيين صفقوا، وصفقوا مرتين عندما قلت انني أصر على أن الصهيونية كولونيالية وعندما قلت بإصرار أيضاً ،ردا على مقاطعة، أن الصهيونية تحاول القضاء على الشعب الفلسطيني وتصفيته.

"هكيشت همزراحيت" (القوس الشرقي) تضم مجموعة من المثقفين والأكاديميين اليهود العرب الذين يصيغون خطابا آخر للوجود اليهودي في الشرق العربي، وجود أشبه بذلك الذي كان قائماً في الدولة العربية الكبرى في العصور الوسطى لكن بمفاهيم القرن الحادي والعشرين، في موقع بين الحداثة وما بعد الحداثة، أي بين الدولة القومية والدولة المعولمة، إنهم طرف جاد للحوار الديمقراطي ليس فقط على المستوى الإسرائيلي والصراع، بل على مستوى الشرق وصراعه مع الغرب ضد الكولونيالية الجديدة.

* الكاتب سلمان ناطور هو مدير معهد اميل توما للدراسات الفلسطينية والاسرائيلية في حيفا. وهو محرر مجلة "قضايا إسرائيلية" التي تصدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار). لناطور أكثر من ثلاثين عمل قصصي ومسرحي وروائي ونقدي.

بمناسبة يوم الأرض

الكاتب سلمان ناطور يروي في مركز بديل قصته مع رواية "وما نسينا"

نظم مركز "بديل" في بيت لحم، (يوم الاثنين ٢٧/٣/٢٠٠٦) أمسية خاصة مع الكاتب الروائي والمسرحي سلمان ناطور بمناسبة يوم الأرض، حضرها لفيف من المثقفين والمبدعين الفلسطينيين من بيت لحم وتمحورت حول كتابه "وما نسينا، أو سيرة الشيخ المشقق الوجه" الذي صدر لأول مرة في مسلسل على صفحات "الجديد" بين الأعوام ١٩٨٠ و١٩٨٢، ثم صدرت الطبعة الأولى منه في كتاب عام ١٩٨٣ والثانية صدرت عام ١٩٩٨ في الذكرى الخمسين للنكبة.

افتتح الأمسية وأدارها عضو المجلس التشريعي الكاتب عيسى قراقع مقدماً لمحة عن الكاتب سلمان ناطور، "كأديب فلسطيني ومناضل ضد الاحتلال ومن أجل حرية شعبه، مشيرا الى أنه أصدر أكثر من ثلاثين كتابا وعملا مسرحيا و العديد من الدراسات والمقالات التي بحثت في التأريخ الشفوي لنكبة الشعب الفلسطيني، حتى غدا معلماً في مجال التأريخ الشفوي" ويذكر أن الكاتب عيسى قراقع كان كتب دراسة مطولة حول هذه الرواية نشرت في ملحق "حق العودة" الذي يصدره مركز "بديل".

افتتح سلمان ناطور حديثه قائلا ان مشهدين متناقضين من طفولته دفعاه قبل ث! لاثين عاما للنبش في الذاكرة ودراسة النكبة، وهما، استغلال السلطات الاسرائيلية براءة الأطفال الفلسطينيين من أبناء جيله واجبارهم على الاحتفال بعيد الاستقلال والمشهد الثاني لجوء عائلة "ابو الهيجا" من عين حوض الى بيت جده وبقاؤهم حوالي عشر سنوات الى أن سمح لهم بالعودة الى أراضيهم وهو كطفل لم يفهم ما معنى اللجوء مع أنه كان في بيته، ثم سرد قصته مع تلك الرواية وكيف بدأ أثناء عمله في مجلة "الجديد" بجمع القصص وجمع التأريخ الشفوي لنكبة شعبنا الفلسطيني، واصفاً رحلته تلك وما واجهه فيها من مشاق عملية وذهنية نفسية وبخاصة رفض جيل النكبة التحدث عن تفاصيلها ومجازرها بسبب عمق الجرح الذي تركه هذا الحدث على الناجين من النكبة. ومن ثم عرض استنتاجاته عن النكبة ومخطط التهجير الذي نفذته العصابات الصهيونية والمجازر التي ارتكبت بهدف الترويع وبالتالي التهجير، كل هذا وفق ما حصل عليه من خلال عمله على توثيق التأريخ الشفوي للنكبة.


جانب من الندوة في مركز بديل، آذار ٢٠٠٦ تصوير: بديل

وفي النهاية اكد سلمان ناطورعلى الرسالة التي سمعها على لسان كل من قابلهم لتسجيل روايتهم. أن احفظوا ما حدث واعملوا على ألا يتكرر. وأن شعبا بل ذاكرة هو شعب بلا مس! تقبل، وقدم بأسلوبه الخاص حكايتين من الذاكرة التي مسرحها : حكاية الشيخ عباس وحكاية عبد الحسن، وأنهى الأمسية بعبارته: ستأكلنا الضباع ان بقينا بلا ذاكرة.

ثلاث مائة فتى وفتاة يشاركون في برنامج تنمية الناشئة في مجال حقوق اللاجئين وحق العودة في احدى عشر مركز ومؤسسة لاجئين في الضفة الغربية


منسق برنامج بديل لتنمية الناشئة في أحد لقاءات البرنامج، مخيم بلاطة/نابلس، آذار ٢٠٠٦. تصوير: بديل

ضمن برنامج حملة الدفاع عن حقوق اللاجئين في مركز بديل، وبتوصية من اللقاء السادس للائتلاف الفلسطيني لحق العودة، تم البدء بتنفيذ برنامج تدريب وتنمية قدرات الاجيال الناشئة في احدى عشر مخيما وتجمعا للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية، ياتي كجزء من سعي الائتلاف ومنظماته للعمل على اعداد كادر متقدم من الجيل الناشئ لمواجهة التطورات المتسارعة فيما يتعلق بحقوق اللاجئين من خلال تمكينهم من امتلاك المعلومة والقدرة الذاتية في الدفاع عن حقوقهم كلاجئين وكفلسطينيين على اسس القانون الدولي والحق الطبيعي لهم كافراد وكمجوع.

ولتحقيق الهدف المراد من المشروع عقد مركز بديل إتفاقية شراكة مع إحدى عشر مؤسسة مجتمعية عاملة في مخيمات وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وسيستمر البرنامج لمدة سنة كاملة يقوم خلالها كل شريك باختيار ما بين خمسة وعشرون الى ثلاثين فتى وفتاة تتراوح أعمارهم/ن من أربعة عشر الى سبعة عشر عاما حيث سيقومون بالإلتقاء مرتين أسبوعياً على الاقل ليتم تقديم المادة المقررة لهم من قبل أساتذة مختصين في مجالات عدة كتاريخ وجغرافية فلسطين مع القيام بانشطة مختلفة غير منهجية لها العلاقة برفع مستوى الوعي لدى الفتية والفتيات، وقد قام مركز بديل بوضع الخطوط الاساسية لمادة المشروع لمدة عام موزعة على أربعة فصول وهي:- الفصل الاول بعنوان خلفية تاريخة والثاني بعنوان أوضاع اللاجئين والثالث بعنوان حقوق اللاجئين والرابع بعنوان حملة الدفاع عن حقوق اللاجئين.

ومن المقرر ان يقام مخيم صيفي يضم جميع المشاركين في المشروع من مختلف انحاء الضفة الغربية في صيف هذا العام يقوم خلاله المشاركين بتبادل الخبرات والتعارف على بعضهم البعض تحديا لسياسة الفصل التي تقوم بها سلطات الاحتلال العسكري.

الأعلام الجغرافية الفلسطينية بين الطمس والتحريف

قلعة القرنين: وتقع في الجليل الأعلى وقد غير اسمها إلى مونفور.
قلعة بن معن: أربيل
قلونيا: قرية عربية هجر أهلها عام ١٩٤٨، تقع على مسافة ٥كم غرب القدس، أقيمت في أراضيها مستعمرة موتسا تحتيت ابتداء من عام ١٨٦٠.

ك

الكابري: قرية عربية في الجليل الغربي، هجر أهلها عام ١٩٤٨ أقيم فيها كيبوتس باسم كبري عام ١٩٤٩، بتحريف اسمها.
كدنة: قرية عربية هجر أهلها لتقام في محيطها مستعمرة عي كيدون، تقع على مسافة ٤كم شمال بيت جبرين.
كراتيّة: قرية عربية قرب عسقلان، هجر أهلها عام ١٩٤٨، أقيمت في موقعها مستعمرة عي كرتيه.
الكرخ: قرية قديمة على الشاطئ الجنوبي لبحيرة طبرية، حرف اسمها إلى بيت ييرح أو بيت أريح.
كركور: قرية عربية أقيمت في أراضيها مستعمرة باسمها سنة ١٩١٣ وامتدت لتتصل مع مستعمرة »فرديس حنه«.
كرم الخليل: حي في القدس، غير اسمه الآن إلى كيرم ابراهام.
كرنب: موقع فيه مركز شرطة على مسافة ٥كم جنوب شرق ديمونة، غير اسمه إلى مماشيت.
كفر خروب: قرية عربية هجر أهلها في أعقاب حرب عام ١٩٦٧، تقع جنوب الجولان، أقيم في أراضيها كيبوتس كفار حاروب ١٩٧٣ بتحريف اسمها.
كفر عانة: قرية عربية على مسافة ٦ كم جنوب شرق يافا، هجر أهلها عام ١٩٤٨ وأقيم في أراضيها هي وساقية مستعمرة أور يهودا.
كفر عطا: قرية عربية بين حيفا وعكا، أقيم في أراضيها مستعمرة كريات آتا سنة ١٩٢٩.
كفر عنان: قرية عربية هجر أهلها عام ١٩٤٨، تقع في الجليل، أقيمت فيها محطة تجارب باسم كفار حنانيا.
كفر لام (كفر لات): وتقع على مسافة ٦ كم جنوب عتليت، وأقيمت فيها مستعمرة هابونيم عام ١٩٤٩. بعد تهجير أهلها عام ١٩٤٨.
كوكب الهوى: وتقع على مسافة ١٠كم شمال بيسان، هجر أهلها عام ١٩٤٨ وأقيمت في محيطها مستعمرة كوخاف هايردين، أي نجم أو كوكب الأردن.
كوكبة: قرية عربية هجر أهلها عام ١٩٤٨، تقع جنوب فلسطين، أقيمت فيها مستعمرة كوخاف ميخائيل سنة ١٩٥٠.
الكولة: قرية عربية تقع على مسافة ٥كم شمال شرق مطار اللد، هجر أهلها عام ١٩٤٨ وأقيمت بها مستعمرة جبعات كواح.

ل

اللجون: المنطقة المعروفة قرب جنين، وهي أيضاً خربة في المنطقة ويسميها اليهود الآن خربة كفر عوتناي. تقع غرب مرج ابن عامر.
اللسان: لسان البحر الميت، في جنوب الوسط من ناحية الشرق، ترجم اسمه إلى هالاشون، وأقيمت فيه مستعمرتان باسم كفار مولينه وكفار كوستيجن.
لفتا: القرية العربية المعروفة - الآن جزء من القدس، غير اسم موقعها إلى مي نفتوح.
لوبية: قرية عربية في الجليل السفلي، هجر أهلها عام ١٩٤٨، وأقيم فيهما كيبوتس باسم لابي سنة ١٩٤٩.

م

الماحور: جفعات كيلع.
المالحة: قرية عربية هجر أهلها، وتقع في محيط مدينة القدس، غدت تعرف الآن باسم منحات.
مأمن الله: مقبرة تقع وسط القدس، حرف اسمها إلى ماميلا.
مجدل الصادق: قرية عربية هجر أهلها عام ١٩٤٨ تقع على مسافة ٣كم جنوب رأس العين على طريق اللد، أقيمت فيها مستعمرة نحشونيم عام ١٩٤٨.
مجدل غزة: قرية عربية هجر أهلها عام ١٩٤٨ وأقيمت فيها عام ١٩٥٠ مستعمرة مجدال اشكيلون (مجدل عسقلان) ثم غدت حيا من أحياء مدينة عسقلان بعد توسعها ويعرف اليوم باسم »افريدر«.
مجد الكروم: بيت كيرم.
المحرقة: موقع في جبال الجليل، تعرف اليوم باسم كيرن كرميل، أنظر دير المحرقة. وهناك قرية عربية تحمل هذا الاسم في النقب الشمالي الغربي، أقيمت في أراضيها مستعمرة يوشيبيا سنة١٩٥٠.
محطة دير الشيخ: محطة قطار على طريق القدس تل أبيب، غدت تعرف اليوم باسم محطة قطار بار جيورة.
محطة القطار: وتقع في وادي الصرار بين القدس واللد، غدا اسمها ناحل سوريك.
مخماس: قرية على مسافة ١٠كم جنوب شرق رام الله أقيمت في أراضيها مستعمرة مخماش سنة ١٩٨١.
المدحدرة: انظر خربة دردر
المدينة الزراعية العربية: انظر دير عمرو.
المدية: قرية عربية هجر أهلها عام ١٩٤٨ على مسافة ١٥ كم شرق الرملة، أقيمت في أراضيها مستعمرة متتياهو سنة ١٩٨٠.
مرج ابن عامر: غير اسمه إلى عميك يزاعيل.
مرج البلوطة: يقع في ملتقى جبال القدس مع السهل غربا. غدا يسمى ب» عميك هايلاه«.
مرج جبل الكرمل: غدا يعرف باسم عميك مهرال.
مرج اللطرون: غرب القدس، وقد غير اسمه إلى عميك أيلون.
مرج المراح: قرية عربية أقيمت في أراضيها مستعمرة جبعات عداه.
مزرعة نعمة: شمال غور الحولة، أقيم فيها كيبوتس باسم كفار بلوم.
المزيرع: قرية في السهل الأوسط، هجر أهلها عام ١٩٤٨ وأقيمت في موقعها مستعمرة مازور سنة ١٩٤٩.
المستعمرة الألمانية: من أحياء القدس، غدا يعرف باسم عميك رفائيم.
مسلم: قريةعلى مسافة ٥ كم شرق اسدود أقيمت فيها مستعمرة باسم مشولم عام ١٩٥٣ثم غير اسمها إلى حن هادروم(جنة الجنوب) أو بستان الجنوب.
المسمية: قرية عربية في السهل الساحلي، هجّر أهلها عام ١٩٤٨ وأقيمت على أنقاضها مستعمرة تلمي يحيئل سنه ١٩٤٩ ثم أقيمت على أراضيها مستعمرة

اللاجئون الفلسطينيون بين الحقوق المدنية وحق العودة

إعداد: مجموعة عائدون
عضو الإئتلاف الفلسطيني لحق العودة *

توطئة

لم تنفصل قضية العودة عن هدف تحرير كامل التراب الفلسطيني في الفكر السياسي الفلسطيني إلا في منتصف السبعينات حين تبنى المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشر (٨-١ حزيران ١٩٧٤) ما عرف بالبرنامج السياسي المرحلي أو برنامج النقاط العشر أو برنامج السلطة الوطنية. فإلى ذلك الحين كانت العودة محصلة طبيعية لفعل التحرير الكامل غير المنقوص حين يتم إنجازه.

وقد ورد مصطلح حق العودة في مقدمة برنامج النقاط العشر لأول مرة خارج السياق المعهود في مقررات المجالس الوطنية السابقة، حيث أكدت المقدمة على استحالة إقامة سلام دائم وعادل في المنطقة دون استعادة الشعب الفلسطيني "لكامل حقوقه الوطنية وفي مقدمها حقه في العودة وتقرير المصير على كامل ترابه الوطني"، وذلك من دون الإشارة إلى القرار ١٩٤.

وفي سياق التطورات اللاحقة للقضية الفلسطينية والتحولات التي طرأت على الفكر السياسي للحركة الوطنية الفلسطينية تبنى المجلس الوطني في دورته التاسعة عشر (١٥ تشرين الثاني ١٩٨٨) وثيقتين أساسيتين هما: البيان السياسي وإعلان الاستقلال. وقد أكدت هاتان الوثيقتان على حق العودة وحل مشكلة اللاجئين في إطار قرارات الأمم المتحدة. وجاء هذا التأكيد أكثر وضوحاً في وثيقة الاستقلال.

وبهذا قد بدأ تبدّل الخطاب السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ومن ضمنه مفهوم العودة تبدّلاً جوهرياً على امتداد نحو ربع قرن من النضال الفلسطيني (١٩٨٨-١٩٦٤) وتحولت منظمة التحرير من حركة تحرير وطني تسعى لتحرير كامل التراب الفلسطيني الى حركة استقلال وطني تسعى لإقامة كيان فلسطيني بجانب دولة إسرائيل وتقبل بقرارات الأمم المتحدة أساساً لحق العودة وإطاراً لحل مشكلة اللاجئين.

وهذا التبدل في الفكر وفي الممارسة السياسية هو ما أهل المنظمة للانخراط في مفاوضات السلام التي انطلقت في مدريد ومن ثم في أوسلو، حيث أجّل إعلان المبادئ الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل بموجب الفقرة الثالثة من المادة الخامسة ٥/٣ حل مشكلة اللاجئين إلى مفاوضات الحل النهائي دون أن تربط المشكلة بأي مرجعية قانونية.

حق العودة والحقوق الإنسانية الأساسية

في سياق التحولات السابقة يمكننا تمييز مقاربتين مختلفتين لمفهوم حق العودة في علاقته بالحقوق الإنسانية الأساسية للاجئين الفلسطينيين:

المقاربة الاولى؛ ظلت تغلّب الطابع السياسي لمشكلة اللاجئين على طابعها الإنساني وإن بقيت تتمسك بالدور الإنساني لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين-الأونروا باعتبار أن مجرد وجودها واستمرار عملها هو تعبير عن التزام المجتمع الدولي السياسي والأخلاقي بتحمل المسؤولية عن خلق مشكلة اللاجئين وبالتالي التزامه بحلها.

وفي هذا السياق وحتى قبل إنشاء وكالة الغوث-الأونروا كان قد تم رفض نتائج تقرير بعثة الأمم المتحدة للمسح الاقتصادي (٦ تشرين الثاني ١٩٤٩) الذي قدم للجنة التوفيق الدولية حول فلسطين (UNCCP) هذه النتائج التي دعت إلى ضرورة تأمين عمل للاجئين الفلسطينيين بدلاً من الغوث على أساس الربط بين برنامج الأشغال العمومية والغوث الضروري وتحقيق شعار "استخدام أكثر وغوث أقل".

وفي السياق ذاته اتخذ المجلس الوطني الفلسطيني الأول الذي انعقد في القدس عام ١٩٦٤ قرارا باستخدام كلمة "عائدون" بدلاً من "لاجئون" في وصفه للفلسطينيين المقتلعين خارج وطنهم. وفيما بعد استحدثت دائرة في منظمة التحرير الفلسطينية سميت "دائرة شؤون العائدين". لكن اسم الدائرة ما لبث ان تغير مرة أخرى إلى "دائرة شؤون اللاجئين" كما تعرف اليوم. وهذا التغيير ذو مغزى ودلالة سياسية وقانونية. وقد ارتبطت هذه المقاربة بثقافة سياسية سادت لفترة طويلة من الزمن تقول بأن المعاناة والبؤس وشظف العيش في المخيمات هو المحرك الأساسي للثورة باعتبار هذا كله جزء لا يتجزأ من ضريبة التحرير و العودة.

المقاربة الثانية: خلافاً للمقاربة السابقة غلّبت هذه المقاربة الجانب الإنساني لمشكلة اللاجئين على الجانب السياسي، وقد برزت بشكل جلي في أعقاب اتفاقيات اوسلو أساساً وتدعو هذه المقاربة إلى تحسين شروط حياة اللاجئين في المخيمات ومنحهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المضيفة وفقاً لمعايير القانون الدولي، لكنها في واقع الحال تنطوي على دعوة ضمنية لدمج اللاجئين الفلسطينيين في المجتمعات المضيفة وتوطينهم حيث هم. و تنتقص هذه المقاربة ضمنياً من حق عودة اللاجئين إلى بيوتهم وممتلكاتهم التي طردوا منها عام ١٩٤٨ وفقاً للقرار ١٩٤. وفي أحسن الأحوال تقر بعودتهم إلى أراضي "الدولة الفلسطينية" عند قيامها. وقد تجند لدعم هذه المقاربة العديد من مراكز البحث والدراسات. وطرحت في سياقها العديد من المشاريع.

ومن جهة أخرى برزت في أوساط اللاجئين في فلسطين والشتات العديد من المبادرات الشعبية التي تدعو إلى التمسك بحق العودة وإلى توفير الحماية المؤقتة للاجئين الفلسطينيين إلى أن تتم عودتهم. وقد ساهمت بعض المراكز مثل مركز بديل في دعم مثل هذا التوجه حيث وفر ثقافة قانونية رصينة ربطت ما بين مفهوم الحماية المؤقتة ومفهوم الحلول الدائمة المبنية على الحقوق، وفقاً لمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.



جانب من نشاطات مجموعة عائدون/سوريا، نيسان-أيار ٢٠٠٥. تصوير: مجموعة عائدون

نحو مقاربة شاملة لحقوق اللاجئين الفلسطينيين

منذ انطلاقتها في أواخر عام ١٩٩٩ ربطت مجموعة عائدون ربطاً وثيقاً بين حق العودة والحقوق المدنية انطلاقاً من وضع اللاجئين الفلسطينيين وتجربتهم في لبنان مقارنة بالبلدان العربية المضيفة الأخرى وخاصة سوريا. وقد أكد بيان عائدون التأسيسي على أهمية النضال من أجل منح اللاجئين الفلسطينيين هذه الحقوق بما "يخفف من معاناتهم الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، وبما لا يخدم مخططات التوطين ولا يحول دون استمرار النضال من أجل حق العودة." وقد تم التأكيد على مسألة الترابط هذه مراراً وتكراراً في أدبيات عائدون وأدبيات الائتلاف الفلسطيني لحق العودة.

وما نطمح إليه هو ضرورة بلورة رؤية شاملة لمسألة حقوق اللاجئين الفلسطينيين لا تجتزء حق العودة من إطار الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، من جهة، ولا تقيم أي تعارض بين تمتع اللاجئين الفلسطينيين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وبين نضالهم من أجل حق العودة من جهة أخرى. ويمكننا إيجاز هذه المقاربة بالخطوط الرئيسية التالية:

١- حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي طردوا منها عام ١٩٤٨ والتعويض عن الخسائر المادية والمعاناة النفسية جراء النكبة حق فردي وجماعي يستند الى مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان قبل استناده إلى القرار ١٩٤ وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويتضمن القرار ١٩٤ حسب فهمنا ثلاثة حقوق متكاملة هي: (العودة واستعادة الممتلكات والتعويض). إن طرح التعويض بديلاً عن حق العودة يشكل تشويهاً لمضمون القرار ١٩٤ ويهدف الى تمرير مشاريع التوطين والتهجير والدمج الرامية إلى إغلاق ملف اللاجئين وطي صفحة العودة.

٢- حق العودة كحق إنساني يجب أن يوضع في إطار أوسع وهو إطار الحقوق الممنوحة للاجئين بشكل عام في نظام الحماية الدولية للاجئين مع ضرورة التأكيد على خصوصية وضع اللاجئين الفلسطينيين وخاصة لجهة عدم انطباق خيارات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون الفلسطينيين بشأن الحلول الدائمة على الحالة الفلسطينية. بل ان المطلوب هو توفير الحماية المؤقتة للاجئين الفلسطينيين التي تكفل لهم الحقوق الإنسانية من دون المس بوضعهم القانوني كلاجئين إلى أن تتم عودتهم.

٣- وأخيراً ينبغي وضع حقوق اللاجئين وفي المقدمة منها حق العودة في الإطار الاشمل للحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وخاصة حق تقرير المصير وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وفي مقدمتها القرار ٣٢٣٦ لعام ١٩٧٤ الذي يؤكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره دون تدخل خارجي والحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين والحق في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي اقتلعوا منها وشردوا منها.

نحو نظام حماية عربي للاجئين الفلسطينيين

إن بعض الخطاب الرسمي العربي وخطاب النخب العربية بشأن التمسك بحق العودة ورفض التوطين يظل فاقداً للمصداقية وخالياً من المضمون ما لم يرتبط بمنح الفلسطينيين في الدول المضيفة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي يتمتع بها مواطنو هذه الدول مع الاحتفاظ بجنسيتهم الفلسطينية وبحقهم في العودة. إن غياب مثل هذه الحقوق من شأنه أن يضعف نضالهم من أجل العودة.

ويتطلب هذا الأمر التزام الدول العربية بتطبيق بروتوكول الدار البيضاء الذي اقره مؤتمر وزراء خارجية الدول الاعضاء في الجامعة العربية عام ١٩٦٥. بل يتطلب ضرورة تطويره باتجاه منح المزيد من الحقوق المدنية للفلسطينيين المقيمين مؤقتاً في هذه الدول:

- يعد هذا البروتوكول محاولة أساسية ومبكرة لتنظيم وضع اللاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية التي لجأوا إليها عام١٩٤٨. لقد منحهم هذا البروتوكول نوعاً من الحماية المؤقتة في انتظار عودتهم. وتدعو مواد البروتوكول الخمس إلى معاملة الفلسطينيين في الدول الأعضاء للجامعة معاملة المواطنين فيما يتعلق بالتوظيف، حق المغادرة والعودة من وإلى الدول المعنية، حرية الحركة بين الدول العربية، إصدار وثائق السفر وتجديدها. هذا فضلاً عن حق الإقامة وحق العمل.

- ومن الجدير ذكره أن عشر دول فقط من أصل ٢١ دولة وقّعت هذا البروتوكول، فالمملكة العربية السعودية والمغرب وتونس لم توقعه في حين أن دولاً أخرى وقعته مع بعض التحفظات مثل الكويت وليبيا ولبنان. لكن بعض الدول المضيفة التي تستضيف غالبية من اللاجئين استوعبت أو لنقل دمجت بعض معايير البروتوكول ضمن قوانينها الوطنية مثل سوريا و الأردن مع الفارق بين الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في كل من البلدين.

- على الرغم من إنفاق الدول العربية المضيفة بعض من مواردها لتأمين الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للاجئين الفلسطينيين. إلا أن تطبيق التعهدات والالتزامات التي يفرضها البروتوكول المذكور كان يختلف من وقت لأخر، بل كان يخضع للتطورات السياسية والإقليمية والدولية التي تمر بها القضية الفلسطينية. وقد أقر مؤتمر المشرفين على شؤون اللاجئين الفلسطينيين في احدى دوراته بان تطبيق المعايير المعنية مازال دون المستوى المطلوب. وإن القوانين الوطنية نافذة المفعول التي تحكم بتطبيق هذا البروتوكول تضعف من مستويات الحماية الممنوحة للاجئين الفلسطينيين.

- إن نطاق الحماية الممنوحة للاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة بموجب بروتوكول الدار البيضاء لعام ١٩٦٥ هو أضيق بكثير من نطاق الحماية الذي يتمتع به اللاجئون عامة، وفق المعاهدات والاتفاقات المعمول بها في هذا الخصوص دوليا. ولذا فإن المطلوب هو التزام أكبر من جانب العديد من الدول العربية بتطبيق معايير البروتوكول وإزالة العقبات التي تحول دون تطبيقها على المستوي الوطني، ومن ثم موائمة الحماية المطبقة على اللاجئين الفلسطينيين في هذه الدول مع معايير الحماية الدولية.

الخلاصة

لا يوفر المجتمع الدولي حالياً أي هيئة دولية تتمتع بتفويض واضح يكفل حماية دولية منتظمة وشاملة لحقوق اللاجئين الفلسطينيين اليومية جميعهم. وهذا يعني عملياً أن ثلث لاجئي العالم لا يتمتعون بحماية دولية مناسبة وكافية ويكادون أن يكونوا من دون حماية فعلية.

وقد أدى غياب الحماية المناسبة للاجئين الفلسطينيين من قبل معظم سلطات الدول العربية المضيفة والحماية المحدودة التي تقدمها الأنروا والتدخل المحدود للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الى وجود ثغرات جدية في الحماية الواجب تقديمها للاجئين الفلسطينيين. والاهم من ذلك فان غياب الحماية المناسبة للاجئين الفلسطينيين في الدول العربية يرتب أثارا سلبية على نضالهم من اجل حق العودة، إذ يضعف قدرتهم على التمسك بهذا الحق من جهة كما يعبد من جهة أخرى الطريق أمام مشاريع التوطين والتهجير المرفوضة من الشعب الفلسطيني.

---

* قدمت مجموعة عائدون هذه الورقة الى ندوة نظمتها عائدون بالتعاون مع الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب في سورية تحت عنوان: " الحقوق الأساسية للاجئين الفلسطينيين في البلدان المضيفة (الواقع والمسؤولية)" بين ١٢-١٤ كانون أول ٢٠٠٥

في مقاومة نظام الفصل العنص

بقلم: آدم هنية وحازم جمجوم ورفيف زيادة*

أفكار حول التضامن الفلسطيني

حققت حركة التضامن الفلسطيني مكتسبات هامة منذ انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الثانية في أيلول ٢٠٠٠، فعبر الخمس سنوات الماضية انتشر في الشوارع وساحات الجامعات والمدارس في أرجاء أمريكا الشمالية، جيل جديد من نشاطات التضامن الفلسطيني. ففي أوساط اليسار والحركات التقدمية هنالك قبول واسع للرأي القائل أن السياسة الخارجية الأمريكية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط تقوم على مساندة إسرائيل باعتبارها استعمارية استيطانية أولا ودولة ثانيا وذلك لتجسيد شعار مكسيم روبينسون وأعمال راسكو الكلاسيكية. شاهدت كل حملة تعبئة رئيسية ضد الحرب في العراق النضال الفلسطيني موضوعا في الواجهة الأمامية لمعارضة آلة الحرب الأمريكية فكافة النشاطات الجديدة على الحركة تقدم للنضال الفلسطيني وللتاريخ من وجهة نظر مضادة للصهيونية.

هذا إنجاز غير مسبوق فخلال النصف الثاني من القرن العشرين رفضت الحركات الراديكالية التقدمية في الدول الرأسمالية المتطورة بشكل عام تبني موقفا حاسما يقضي بإسناد عملية التحرر الوطني الفلسطيني. كانت المنظمات الصهيونية نشيطة جدا في أوساط الحركات المعادية للحرب الفيتنامية ونظام جنوب إفريقيا العنصري وقضايا تقدمية أخرى. فقد كان التضامن الفلسطيني هامشيا بالنسبة للنضال الجماهيري الضخم الذي حدث في النصف الثاني من القرن العشرين. بينما أيد اليسار بشكل عام ما افترض أن يكون موقفا تقدميا صهيونيا. فبينما تبقى الحركة الصهيونية ممولة بشكل جيد ومهيمنة على التيار الأساسي للصحافة هناك طرأ تغيرا هاما في هذا المجال. لقد أظهرت الصهيونية نفسها على أنها تيار سياسي منحاز بشكل كامل مع سياسات الإدارة الأمريكية المؤيدة للإمبريالية وبأسلوب عنصري معلن ومعادي للتحرر. هذا وتتضمن سياسات الحكومة الإسرائيلية مؤشرات عدة على هذا الاتجاه. ففي كافة أرجاء أمريكا الشمالية تقوم مجوعات طلابية صهيونية وبشكل معلن بدعوة ممثلي المخابرات المركزية الأمريكية التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية وكذلك أجهزة الأمن والاستخبارات الكندية للحديث في اجتماعات يرعونها. تدار عمليات الملاحقة السرية للأكاديميين التقدميين والنشطاء السياسيين من قبل تحالف من الصحفيين المحافظين الجدد والأكاديميين ومراكز الأبحاث مع مجموعات صهيونية مثل مشروع ديفيد ودانيال، بايبس وريسكو، وكامبس ووتش. يدافع بايبس بشكل مفضوح عن فكرة أن يعمل أكاديميي الولايات المتحدة لخدمة مصالح السياسة الخارجية الأمريكية وفي طليعتها الدفاع عن إسرائيل.

> هدفت تفاهمات أوسلو (وما تبعها من اتفاقات) الى أن يفرض الفلسطينيون على نفسهم رقابة ذاتية بينما تتاح الفرصة لإسرائيل لتعميق نظام الفصل العنصري

إن طبيعة الحركة الصهيونية المؤيدة للإمبريالية قد أثرت على قدرتها على تعبئة الطلاب في ساحات الجامعات. فبينما ينشط منظميها مدفوعي الأجر يبقون غير قادرين على كسب انتباه عدد ذي بال من الطلاب وغير قادرين على التأثير الفعال على الأرض. فكل يوم جديد يأتي ببعض الأخبار الجديدة عن مبادرات في كافة أرجاء العالم تهدف إلى عزل الدولة الإسرائيلية عن طريق المقاطعة وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها. إن الدعاية الصهيونية السياسية تستجيب وبشكل متزايد لحملات حركة التضامن الفلسطيني فقراءة سريعة للصحافة الصهيونية تشير الى انتشار الخوف من كونهم يخسرون المعركة الأيديولوجية بشكل غير مسبوق.

وفي مطلع العام ٢٠٠٦ بدا واضحا أن حركة التضامن الفلسطينية تواجه أيضا تحديات هائلة في الفترة القادمة. ففي بعض مدن أمريكا الشمالية خسر نشطاء التضامن الفلسطيني بعض تأثيرهم بسبب التغيرات السياسية في الواقع. فتحول الإنتفاضة الى مظهر مألوف وصلابة إسرائيل وتشييدها لجدار الفصل العنصري أدى إلى قدر معين من انخفاض المعنويات والتشتت. فقد اختلط الأمر على النشطاء السياسيين من حيث كيفية الاستجابة للوضع الجديد الناشئ عن فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية. هدف هذا المقال هو البدء بمكاشفة صريحة مع حركة التضامن في أمريكا الشمالية ثم الشروع في البحث للإجابة على أي سؤال في أي اتجاه نذهب.

> يعتبر تأسيس منظمة التحرير في الستينات من القرن الماضي خطوة أساسية إلى الأمام على طريق النضال الوطني الفلسطيني لأنها وحدت الشعب الفلسطيني في الشتات عبر عدة أجيال وأقطار. إن المطلب الذي يشكل أساساً صلباً وجوهرياً لهذا النضال هو حق العودة.

الوضع السياسي الراهن

لقد حدث تغير هائل بفوز حماس الكبير في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني والتي تمت في الخامس والعشرين من كانون ثاني ٢٠٠٦، لقد كان الانتخاب الواسع لحماس بشكل أساسي رفضا لعملية التفاوض الكارثية التي أعقبت توقيع اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٨، لقد وجهت العديد من الأصوات النقد لاتفاق أوسلو باعتبارها ورقة التين التي تتستّر على فضيحة مواصلة الاستيطان الاستعماري في الضفة الغربية وقطاع غزة. بعيدة عن الهدف المعلن وهو إقامة دولة فلسطينية مستقلة بشكل حقيقي. تحت غطاء السلام والمفاوضات تواصل إسرائيل محاصرة وعزل البلدات والقرى الفلسطينية باستخدام شبكة من المستوطنات والطرق الإلتفافية ونقاط التفتيش.

لقد أحكم الجيش الإسرائيلي السيطرة على حركة الفلسطينيين عن طريق نظام معقد من تصاريح العبور والقيود على الحركة. لقد منحت هذه التجمعات السكانية المعزولة غطاء تمويهيا من الحكم الذاتي ولكن السيطرة الفعالة مازالت بيد دولة إسرائيل. لقد هدفت تفاهمات أوسلو (وما تبعها من اتفاقات) الى أن يفرض الفلسطينيون على نفسهم رقابة ذاتية بينما تتاح الفرصة لإسرائيل لتعميق نظام الفصل العنصري، والحديث عن السلام في حين تنفذ خطة الفصل العنصري. يعتبر فوز حماس الباهر اتهاما لما يدعى عملية السلام والتي روجت لها الحكومات الغربية ووسائل الإعلام الخاصة بأسلوب مخادع ومقصود. أما خرافة المفاوضات فقد اشتركت بها قيادة السلطة الفلسطينية. وبالتأكيد فقبل انتخابات المجلس التشريعي مباشرة أشار قائد حماس خالد مشعل إلى أن تجربة الخمسين عاما قد علمتنا أن هذه الطريق عديمة الفائدة وأن حماس لن تساهم في مواصلة خداع الشعب الفلسطيني باستخدام هذا الضرب من الخيال السياسي.

وإذا ما التزمت حماس بوعودها القاضية بعدم المحافظة على تلك النظم الاحتلالية فإن ذلك سيمثل نكسة للمصالح الإسرائيلية الأمريكية في المنطقة. الوضع أبعد ما يكون عن البساطة وذلك نظرا للشبكة المعقدة من الأطياف والمصالح السياسية التي يحتويها نظام السلطة الوطنية الفلسطينية. يعتبر المجلس التشريعي مؤسسة ضعيفة بينما يبقى قدرا هاما من السلطة الرسمية بيد أبو مازن ومكتبه الرئاسي. وتبقى قوى الأمن الفلسطينية وبشكل خاص الأمن الوقائي مقادا من قبل هيئة فتحاوية تستند بشكل إسمي الى سلطة أبي مازن. أما حماس نفسها وبشكل خاص في قطاع غزة فهي تمتلك شبكة قوية من الكوادر العسكرية.

لقد أبدى عدد من المعلقين مخاوفهم من أن نتائج الانتخابات قد تمثل تكرارا للتجربة الجزائرية في عام١٩٩١، حيث تم إجهاض فوز الحزب الإسلامي في الانتخابات من قبل انقلاب عسكري تدعمه فرنسا الأمر الذي أدى الى حرب أهلية طويلة الأمد. إن أي تكرار للتجربة الفرنسية في ظل الظرف الفلسطيني سيشهد دون أدنى شك تدخل جيش إسرائيل وأجهزتها الأمنية بكلا الاتجاهين افتعالاً للنزاعات المسلحة وإطالةً لأمدها. وبتقديرنا أن حماس تعي مثل هذا التهديد وقد صرحت تكرارا أنها تؤيد حكومة وحدة وطنية وترفض الانجرار الى صدامات مسلحة مع منظمات فلسطينية أخرى ومع ذلك فإن الدعم الإسرائيلي المستتر لمثل تلك الأحداث المتوقعة أمر واقعي وممكن.

يبقى السؤال الأساسي كيف ستتعامل حماس مع التناقض بين التزاماتها تجاه النضال الوطني والحفاظ على مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية. إن اعتماد السلطة الوطنية الفلسطينية الاقتصادي سوف لن يختفي بفوز حماس رغما عن الطبيعة السياسية لتلك العلاقة قد أوضحت بشكل مذهل بواسطة تهديدات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بإيقاف الدعم المالي للسلطة الوطنية. تبقى الحقيقة الواضحة أنه سواء وجدت حماس مصادر بديلة للدعم أو حاولت تطبيق إحدى صيغ إعادة توزيع الثروة أو اتباع استراتيجية ائتلاف جماهيري أو ابتدأت بإعادة رسم سياساتها لكي تصبح مقبولة بشكل أفضل لدى الغرب. فبينما يبدوا الاحتمال الأخير غير وارد في هذه المرحلة فإنه يبقى الأمر المؤكد أنه من غير الممكن للوضع الراهن أن يبقى على حاله.

ليس هذا التناقض نتيجة لفعل حماس، وإنما هو بالضبط نتيجة للقيود التنظيمية التي فرضتها أوسلو/عملية الفصل العنصري. إن الطريقة الوحيدة للخلاص من هذا الارتباط هو الانفراد بمفهوم يقضي بأن النضال الوطني الفلسطيني يدور حول ما يحدث في الضفة الغربية وقطاع غزة. من أحد الأهداف المقصودة لعملية أوسلو، هو تقليص النضال الفلسطيني الى خلاف حول نسب من الأراضي في الضفة الغربية وكذلك لخدمة أي صلة بين الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة وأولئك الفلسطينيين الذين بقوا في فلسطين التاريخية بعد عام ١٩٤٨، وأصبحوا مواطنين إسرائيليين وكذلك أولئك المنفيين خارج وطنهم. ومن أجل ذلك كان لا بد من هدم مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها حركة تحرر وطني واستبدالها بالسلطة الوطنية الفلسطينية والتي تعتبر مشروع بناء دولة.

يعتبر تأسيس منظمة التحرير في الستينات من القرن الماضي خطوة أساسية إلى الأمام على طريق النضال الوطني الفلسطيني لأنها وحدت الشعب الفلسطيني في الشتات عبر عدة أجيال وأقطار. إن المطلب الذي يشكل أساساً صلباً وجوهرياً لهذا النضال هو حق العودة. والإصرار على ضمان عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى منازلهم وأراضيهم التي طردوا منها. مقابل الرفض الذي اعترى كافة المفاوضات منذ أوسلو بمحاولاتها لتجاهل هذا المطلب مقلصة إياه الى عودة رمزية لبضعة آلاف من الفلسطينيين الى الضفة الغربية وقطاع غزة. ومع ذلك وبالرغم من الاستعداد الصريح لأفراد من القيادة الرسمية إلى التماشي مع مثل هذه المحاولات يبقى الفلسطينيين المنفيين في أرجاء العالم موحدين خلف مطلب عودتهم إلى فلسطين التاريخية. يبقى السؤال المركزي في الحراك السياسي المستقبلي هو ما الذي سيحدث لتلك المؤسسات الوطنية الفلسطينية العريضة وما هي إمكانيات تقوية حركة حق العودة.

تحليل نظام الفصل العنصري

إن نهاية عملية أوسلو التي باتت في حكم المتأخر ومحاولاتها لتقليص المسألة الفلسطينية الى مشروع بناء دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة يتيح المجال لفرص هائلة في المستقبل القريب وبشكل خاص أن المجال قد أتيح لإعادة تحليل إسرائيل باعتبارها دولة استعمارية استيطانية قائمة على أساس نظام فصل عنصري مشابه لنظام الفصل العنصري الجنوب أفريقي.

إن إسرائيل دولة فصل عنصري ليس فقط بسبب سياساتها في الضفة الغربية وقطاع غزة. فدولة إسرائيل تعرف نفسها على أنها دولة يهودية وبهذا لا يمكنها أن تكون دولة لكافة مواطنيها. فأكثر من ٩٠٪ من فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، هي أراض لا يمكن لغير اليهود تطويرها أو إدارتها. إن الطبيعة العنصرية قد بدت واضحة منذ قيام دولة إسرائيل. تبدوا هذه الطبيعة واضحة من واقع أن اللاجئين الفلسطينيين ممنوعين من العودة الى بيوتهم ومنازلهم التي طردوا

الأعلام الجغرافية الفلسطينية بين الطمس والتحريف

أخرى باسم ينون سنة ١٩٥٢.
المشهد: قرية عربية في الجليل السفلي، يسميها الإسرائيليون جت-حيفر.
معصوب: قرية في الجليل الغربي، أقيم مكانه كيبوتس باسم متسوبه سنة ١٩٤٠.
معسكر علار: على سكة القدس تل أبيب، أقيمت فيه مستعمرة بارجيوره (انظر محطة دير الشيخ(.
معسكر القسطنية: غدا اسمه كفار أميم (كيبوتس(.
معلول: قرية عربية في الجليل، أقيمت في أراضيها هي وترشيحة مستعمرة معلوت ترشيحة.
مغارة أبو اصبع: وتقع في جبل الكرمل، وحرف اسمها إلى اتسباع النظير العبري للاصبع في العربية.
مغارة الزطية: جلجولت..
مغارة الزعتر: وتقع ٢ كم شرق طيرة الكرمل. وغدت تعرف باسم مغارة«أورنيت«.
مقام ابراهيم الخليل: موقع في جبل الشيخ غدا يعرف باسم هار بتاريم.
مقام الشيخ محمد: أو تل الصافي، ويقع غرب جبل القدس، وغدا يعرف باسم تل صافت.
المقنع: قرية في السهل الأوسط الجنوبي، غير اليهود اسمها إلى تل مكينة.
ملبس: قرية عربية تقع على مسافة ١٠كم شرق يافا، أقيمت في أراضيها مستعمرة بتاح تكفا سنه ١٨٧٨ ثم توسعت حتى ضمتها.
ملحمية: موقع في غور الأردن على مسافة ٥ كم جنوب غرب سمخ، أقيمت في مستعمرة مناحميا سنة ١٩٠٢.
المنصورة: قرية عربية في السهل الداخلي، أقيمت في أراضيها مستعمرة كاديمه سنة ١٩٣٣ وما لبثت حتى توسعت فيها.
المنطار: على الحدود اللبنانية، أقيمت فيها مستعمرة سن ١٩٦٦ .
مير: قرية، ومزرعة - مزرعة الكسار نسبة إلى سليم كسار الذي باع أراضيها سنة ١٨٩٥ للبارون روتشلد، وتعرف اليوم باسم حفات كسار.
؟الميراد : قلعة شمال صحراء القدس على الطريق القديمة بين بيت لحم والبحر الميت، تعرف اليوم باسم هوركانيه.
ميسر: قرية عربية شمال غرب نابلس، حرف اسمها إلى متسر اسما لكيبوتس يقع قريبا منها.
ميناء روبين: غير اسمه إلى خربة يبنه يم.
مينة أبو زابورة: شبه ميناء كان على مسافة ١٠كم شمال نتانيا، أسس اليهود في محيطه مدرسة للبحرية باسم مبوؤت يم.

ن

ناب: قرية عربية هجر أهلها عام ١٩٦٧، ومزرعة بالاسم نفسه، وتقعان في جنوب الجولان.أقيمت فيهما مستعمرة باسم نوب سنة ١٩٧٢.
نابلس: شخيم.
الناصرة: المدينة العربية المشهورة، حرف اسمها إلى نتسرات.النبي صموئيل: هار ها سمحاه.
نجد: قرية عربية على مسافة ١١كم جنوب عسقلان هجر أهلها عام ١٩٤٨ وأقيمت في محيطها مستعمرة ايرز ومعسكر ايرز معبر قطاع غزة.
نجمة الصباح: قرية في الجليل الغربي بجانب طريق طبرية الخالصة. ترجم اسمها إلى العبرية وغدت تعرف باسم اييلت ها شاحر.
نخابر البعل: واد جنوب البحر الميت، غدا يعرف باسم ناحل براتسيم.
النصيرات: قرية عربية على مسافة ٤كم جنوب غزة. أقيمت فيها مستعمرة نتساريم سنة ١٩٧٢، بتحريف اسمها.
النعانة: قرية عربية في السهل الداخلي، أقيم في أراضيها كيبوتس ناعن سنة ١٩٣٠.
نعيم: قرية عربية في مرج ابن عامر، يسميها اليهود باسم نين.
النعيمة: قرية عربية هجر أهلها عام ١٩٤٨، تقع إلى الغرب من الحولة، أقيمت في أراضيها ابتداء من سنة ١٩٤٠ مستعمرة نعمه.
النقب: هانيجف.
نمرة: قرية عربية هجر أهلها عام ١٩٤٨ وأقيمت في أراضيها مستعمرة باسم نمره سنة ١٩٢٩ غير اسمها إلى رامات تسفي سنة ١٩٣٤.
النهر: موقع على مسافة ٨ كم شمال عكا، أسس فيه ابتداء من سنة ١٩٣٤ مستعمرة نهاريا.
نهر بانياس: ناحل حرمون أو ناحل بانياس
نهر الحاصباني: ناحل سنير.
نهر الزرقاء: ويقع قريبا من جسر الزرقاء، باسم وادي التماسيح، وعبرن اسمه إلى ناحل تنينيم.
نهر الطنطورة: انظر وادي الدفلة، وقد غدا يعرف باسم ناحل داليه، وهو يصب في البحر الابيض المتوسط جنوب الكرمل.
نهر العوجا: إلى الشرق من يافا، وغدا يعرف عندهم باسم يركون.
نوريس: قرية عربية هجر أهلها عام ١٩٤٨ تقع إلى الشمال الغربي من جبل فقوعة، وقد أقيمت فيها مستعمرة باسم مقارب (نوريت).

هـ

هربية: قرية عربية على مسافة ١٠كم جنوب عسقلان أقيم في أراضيها كيبوتس يد مردخاي.
هوشة: خربة حرفوا اسمها إلى أوشة وأطلقوه اسما على مستعمرة أسسوها في محيطها.
هونين: قرية عربية هجر أهلها عام ١٩٤٨، تقع قريبا من الحدود اللبنانية، أقيمت على أراضيها مستعمرة مرجاليوت سنة ١٩٥١ .

و

وادي البصة: ويقع في الجليل الغربي، ويسمى أيضاً وادي كركرة. حرف اسمه إلى ناحل بيتست.
وادي البيرة: في الجليل السفلي، يصب في نهر الأردن. غدا يعرف باسم ناحل تابور.
وادي التماسيح: أنظر نهر الزرقاء.
وادي الجاعونة: واد جاف في الجليل الأعلى، غدا يعرف باسم ناحل روش بينه.
وادي الجرافي: يصب في وادي عربة. غير اسمه إلى ناحل باران.
وادي جهنم: ناحل بن هينوم.
وادي حتيرة: ويقع في النقب، غير اسمه إلى ها مختيش ها جدول.

ــري الجديــد

منها. وفي المقابل فإنه يمكن لأي شخص ينحدر من سلالة يهودية من أي مكان في العالم أن يصبح مواطنا إسرائيليا على ضوء ما يسمى قانون العودة. يوفر تحليل النظام العنصري استراتيجية متناهية القوة لحركتنا.إنها تربط بين كافة أجزاء الشعب الفلسطيني : من هم مواطني دولة إسرائيل وأولئك الذين يعيشون في ا لضفة الغربية وقطاع غزة وأولئك الذين في المنافي.إنها استراتيجية مرتبطة تماما بحق عودة للاجئين الفلسطينيين الى منازلهم وأراضيهم. وأنها أيضا تساوي بين الجميع في إطار دولة ديمقراطية وبغض النظر عن الدين أو العرق.

يساعد الربط التحليلي بنظام التفرقة العنصرية الجنوب إفريقية على توضيح حقيقة الطبيعة الصهيونية باعتبارها مشروعا استعماريا رجعيا وعنصريا. من شأن المطلب الاستراتيجي بالمقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات الاقتصادية الذي تقدمنا به أن يوضح الصلات القوية بين رأس المال الأمريكي الشمالي والأوروبي والدولة الصهيونية. وبإمكاننا أيضا أن نبني على تجربتنا والعبر المستقاة من الحركة المقاومة للفصل العنصري في الماضي.

هنالك تراكمات من الزخم القوي حول العالم يرمي إلى إطلاق حملات المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات الاقتصادية. ففي التاسع من تموز سنة ٢٠٠٥، دعت ١٧٠ منظمة فلسطينية إلى إطلاق حملة عالمية للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل. وكذلك فإن الكنائس في أمريكا الشمالية قد بدأت بالبحث في إمكانيات سحب الاستثمارات من إسرائيل. وفي النرويج فقد اتخذ المجلس الإقليمي الطليعي في مقاطعة جنوب إفريقيا العنصرية مؤخرا خطوة مشابهة تجاه إسرائيل. صادقت عشرين منظمة من ولاية كويبيك (الجانب الفرنسي من كندا) بما في ذلك اتحاد النساء الكويبيكيات والاتحاد الإقليمي للمعلمين على حملة جديدة لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية ومقاطعة الحملات التي تؤيد إسرائيل العنصرية.

تعي الحركة الصهيونية بشكل كامل مدلولات هذه الحركة. ففي جامعة تورنتو عقد تجمع الطلاب ا لعرب مؤخرا أسبوعهم السنوي الثاني حول التفرقة العنصرية الإسرائيلية وقد حظي هذا النشاط بتغطية واسعة، أما المنظمات المؤيدة للصهيونية مثل هيليل، ابني بريث، ومركز أصدقاء سيمون ويزينثال فقد مارسوا ضغطا لشطب كلمة عنصري من أدبيات النشاط. وبكلمات آفي بنلولو وهو المدير الكندي لمركز أصدقاء سيمون ويزينثال "إن رؤية عنوان النشاط سيطبع في أذهان الطلبة أن إسرائيل هي دولة تمييز عنصري وهذه قضيةهامة. وفي عام ٢٠٠٦ عقد أسبوع إسرائيل العنصرية أيضا في جامعة أوكسفورد ومونتريال وكيتشنر - واترلو.

حركة التضامن والحركة الوطنية

من المهم أن نوضح الفروقات بين حركة التضامن والحركة الوطنية الفلسطينية. وبينما يقوي كلا من هذين الجناحين الآخر، فإن أي خطوة إلى الأمام تؤخذ في أحد الجانبين ستدفع الى الأمام بالجانب الآخر. تبقى بناء الحركة الوطنية الفلسطينية مهمة الفلسطينيين في المنفى وليست مهمة حركة التضامن. ولهذا السبب فإن إعادة تجميع منظمات الفلسطينيين في المنفى تتبوأ أهمية خاصة في هذه المرحلة. كثيرا ما تكون هذه نقطة عدم الوضوح. كثيرا ما يطلق نشطاء التضامن تعليقا يقضي بأن الحياة تكون أسهل بكثير إذا ما وجد إطارا فلسطينيا شبيها بالمؤتمر الوطني الإفريقي وذلك لكي يبلور بشكل واضح أهداف واستراتيجيات حركتنا ومع ذلك فإننا بحاجة للتعامل مع الواقع الموجود. أما نشطاء التضامن من غير الفلسطينيين فلا يمكنهم أن يطرحوا أنفسهم كبديل للقيادة الفلسطينية الغائبة. ولكن بناء حركة تضامن فعالة تحاول باستمرار الارتباط بالمبادرات الفلسطينية أن تدفع إلى الأمام وتلهم المنظمات الخاصة بالحركة الوطنية الفلسطينية العريضة.

> من المهم أن نوضح الفروقات بين حركة التضامن والحركة الوطنية الفلسطينية. وبينما يقوي كلا من هذين الجناحين الآخر، فإن أي خطوة إلى الأمام تؤخذ في أحد الجانبين ستدفع الى الأمام بالجانب الآخر

إن توقيع منظمة التحرير على مشروع أوسلو للفصل العنصري قد أضعف مؤسسات الحركة الوطنية (منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني الذي يعتبر البرلمان الفلسطيني في المنفى) وجعلت منها هياكل جوفاء. وقد حولت القيادة الوطنية نفسها إلى سلطة وطنية فلسطينية وقد أصبح حارس المعسكر الفلسطيني لا يمثل أكثر من الأقلية الفلسطينية القاطنة في المناطق المحتلة من عام ١٩٦٧. لا بد للنشطاء السياسيين والقادة الفلسطينيين من رؤية مركزية لإعادة بناء مؤسسات الحركة الوطنية.

وفي معرض هذا الحديث لا بد من القول أن الحركة الوطنية الفلسطينية هي جزء من النضال العريض المعادي للامبريالية ولا يمكنها أن تبني نفسها بمعزل عن الحركات الكائنة في أمريكا الشمالية. إن الصفة العنصرية لإسرائيل تتوطد من خلال دورها كحامي للنفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط. ولهذا السبب فإن تهجير الشعب الفلسطيني يرتبط في النهاية بمصير الامبريالية الأمريكية. هذا هو التفسير الجذري للتلاحم المتزايد بين الأمبريالية الأمريكية والحركة الصهيونية في شمال أمريكا وكذلك انعكاسها المقابل في الحركة المناهضة للحرب. وفي أقطار متباعدة مثل العراق وفنزويلا نشاهد إعادة انبعاث لحركات شعبية في مختلف أرجاء ا لعالم. تبدوا تلك النضالات وكأنها تزيح إلى الوراء الامبريالية الأمريكية بينما لا بد لنشاطات التضامن الفلسطينية أن تواصل إقامة صلات فاعلة وحقيقية مع هذه النضالات. وسوف تكون هذه النضالات مركزية ودافعة النضال من أجل تحرير الإنسان الفلسطيني إلى الأمام كما توفر أساساً للتفاؤل في المستقبل.



لافتة تدعو لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية في أحد المتاجر البلجيكية

إن دور المؤسسات المجتمعية الفلسطينية ونشطائها الذين يناضلون على صعيدي التضامن والنضال الوطني لهو دور حيوي لنجاح هذا المشروع، وكباقي الأقليات والقيادات المفترضة للتجمعات الفلسطينية في شمال أمريكا فإنها كثيراً ما تهيمن على أحزاب سياسية ومصالح في أمريكا الشمالية أو على انقسامات فلسطينية طائفية. وينعكس هذا على الاستراتيجيات التي توجه المجتمع إلى تأييد أحزاب انتخابية رأسمالية أو تقوي من تكتيكات مجموعات الضغط التي تشير إلى المصالح الأمريكية في المنطقة. يعتبر إقامة علاقات تضامن حقيقية مع حركات معادية للرأسمالية في مدننا جزءا من مقاومة القيادة المحافظة. فعندما ننشط في نضالاتنا النسوية والعمالية ونضال الأقليات العرقية ومجموعات المهاجرين والسجناء وبشكل خاص الشعوب الأصلية فإننا نقوي الصفة المعادية للإمبريالية الخاصة بالحركة الفلسطينية. أن تكون مشاركا نشيطا في هذه النضالات يعني أنك تنتقل إلى ما هو أبعد من مجرد الخدمات الشفوية أو الشعاراتية. من الواضح أن الحركة الفلسطينية تبدوا بعافية أفضل في مدن أمريكا الشمالية التي يتوفر فيها هذا الأسلوب بطريقة صادقة وغير طائفية.

كيف نقوي حركتنا؟

يمكن لحملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل القائمة على تحليل نظام الفصل العنصري أن توفر إطارا شاملا لكافة نشاطاتنا الفلسطينية الأخرى. ولكن ليس بمقدورها أن تسد مسد التواصل أو التثقيف أو النشاطات التي تدور حول عدد هائل من القضايا المرتبطة بفلسطين كاللاجئين وجدار الفصل العنصري والمعتقلين ويمكن لحملات المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات أن تجيب على السؤال وماذا بعد. إنها توفر تركيزا استراتيجيا ملموسا من شأنه أن يرفع مقدار الوعي بفلسطين وذلك حسب كيفية تنفيذها. ان تمرير اقتراح بسحب الاستثمارات عبر اتحاد ما يتطلب عملا دائما ومتواصلا لإقناع الأعضاء بالطبيعة العنصرية لإسرائيل. هذا فقد أثبتت النجاحات الأخيرة أنه من الممكن انجاز هذه المطالب وأن بامكانها إحراز مكاسب ملموسة.

لقد أبرزت تجارب الكثير من حملات سحب الاستثمارات التي أطلقت لغاية الآن الصعوبات التي تعترض النشاط المحلي في ساحات الجامعات. ويعتبر تبدل الطلبة بمعدلات عالية اضافا الى كون غالبية الطلاب في حالة حراك وبدون جذور تذكر في المجتمع المحلي تفسيرا لتلاشي الكثير من المبادرات الخاصة بساحات الجامعات حال تخرج المنظم المركزي لها. ان نجاح حملات المقاطعة وسحب الاستثمارات والحصار الاقتصادي يعتمد على كونها تستند إلى مجتمع محلي يضم سكانا مقيمين فيه لفترات طويلة. وإذا أردنا للجهود المبذولة في ساحات الجامعات أن تدوم فلا بد لها أن تكون جزءا من جهد يسند إلى المجتمع المحلي المحيط وليس العكس. كما يجب أن ينظر إلى النشاط في ساحات الجامعات باعتباره فرصة لاستقطاب الطلبة وجهودهم وإمكانياتهم إلى جانب النضال النشط الدائر خارج ساحات الجامعات.

تواجه حركتنا تحديات كثيرة في الفترة القادمة. تحديا تفوق كونها متمركزة في ساحات الجامعات. إحدى التحديات الصعبة تتمثل في النزعة الجهوية المنتشرة بشكل واسع في العديد من المدن. هنالك عدد هائل من المجموعات الصغيرة في العادة ذات الفروقات الضئيلة في ما بينها وتتنافس هذه المجموعات بشدة من أجل اكتساب أعضاء ومؤيدين سياسيين جدد. وتكمن جذور الجهوية في التركيز على فروقات برنامجية ضئيلة وإعطاء الصيغ التنظيمية أولوية على حساب مصالح مجموع الحركة. عادة ما تستحضر الجهوية لأوساط الحركة عن طريق حركات يسارية تتنافس في ما بينها أو عن طريق فروع أخرى للحركة (كتلك المنضوية في إطار الحركة المناهضة للحرب). نحن بحاجة إلى تغيير أسلوب التفاعل فيما بيننا وأن ندرك أن بناء وحدة الفعل هي أهم وأقوى أسلحتنا المستقبلية. نحن بحاجة الى الاقتناع بأن أفضل الخطوط السياسية هو الذي يتطور من خلال العمل السياسي المشترك وليس الذي ترثه الحركة من النصوص التاريخية المقدسة والتي لا علاقة لها بالنضال. هذا يعني أن نتنازل عن ذاتيتنا وندرك أن من يدرج اسمه على البيان أولا، وأن صاحب الحق في الحديث،وأن حامل أكبر يافطات المظاهرة ليسوا بأهم من ما يمكن أن نحققه لو سرنا معا.

نحن أيضا بحاجة إلى إدراك حقيقة أنه كلما نما حجم حركتنا كلما احتوت على قدر أعلى من الفروقات في مجال القراءة السياسية وتحديد الاتجاه والتكتيكات. كثيرا ما يصيبنا الشلل جراء الخوض في مناظرات عقيمة تدور حول التركيز على المظاهرات الضخمة والنشاط المباشر والتجمع أو التواصل المعرفي. ان حملة المقاطعة وسحب الاستثمار وفرض العقوبات على إسرائيل توفر لنا المركبة السياسية المثالية التي تمكن تلك الفروقات من البقاء بينما نسير معا في خطى موحدة. بإمكان الأفراد والمنظمات أن تؤيد وتبني حملات المقاطعة على ضوء وجهات نظرهم ومقوماتها وتكتيكاته ومع ذلك فان كل انتصار جديد يزيد عمل الآخرين قوة. ومما هو جلي أن هذة الحالة المثالية يمكن انجازها فقط عندما تتمكن المنظمات والأفراد ذوي العلاقة وضع الانقسامات الجهوية جانباً لصالح هدف التنسيق والتعاون.

ومن المشكلات ذات الصلة ضعف قدرتنا على بناء قيادة جماعية بل ترتبط حركاتنا في عدد كبير من الحالات بأفراد من ذوي النجومية بدلا من قيادة حقيقية جماعية ومسؤولة فنحن لا نفكر بوعي في من الذي سيتحدث نيابة عنا وكيف يمكننا زيادة عدد الأشخاص الذين يتحملون المسؤولية عن نشاطنا. يمكن لهذا أن يؤدي بسهولة إلى مشكلة أخرى وهي تعزيز تقسيم العمل على أساس الجنس حيث تلقى المهمات التنظيمية اليومية على عاتق النساء بينما يسند الى رجالات الحركة مهمات الحديث والكتابة والظهور الجماهيري.

إن غياب هذا الأسلوب الواعي في بناء الحركة يعني أننا لا نولي أولئك الذين ينضمون الي نشاطات الحركة السياسية لأول مرة اهتماما كافيا، ومن الطبيعي أن يكون الأشخاص القادرين علي إلقاء كلمة أو كتابة مقالة أو إدارة اجتماع أو توزيع بيان قلة قليلة. إن الثقافة السياسية هي الكفيلة بالمحافظة على نشاط سياسي طويل الأمد ولذا يجب أدائها بشكل واع خاصة وأنها لا تتأتى عبر الخاصية الإسموزية. وإذا لم ننمي هذه المهارات والتربية السياسية بنشاطات جديدة عندها لن تعد حركاتنا قادرة على البقاء لفترات طويلة.

تنعكس كل هذه المشكلات في غياب المشروعات والرؤى المشتركة بداخل حركة التضامن الفلسطيني عبر أرجاء أمريكا الشمالية. ويشير عدم التعادل في حجم النشاطات في مختلف المدن إلى حجم ما يجب أن نتعلمه من بعضنا البعض. إن اللجوء إلى الصبغة المحلية والتي تميز الكثير من الحركات المضادة للعولمة يعني أن هنالك تقديسا للتجزئة أكثر من البحث عن وسائل لبناء وتقوية المشترك من تجاربنا جميعا.

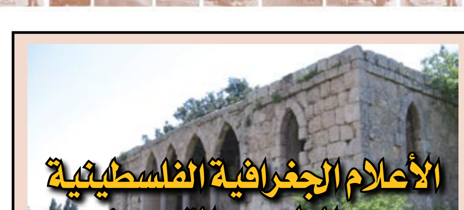
تشكل الخطوات الهامة التي اتخذت في الخمس سنوات الأخيرة نحو تقوية التضامن الجماهيري مع نضال الفلسطينيين يمهد الطريق نحو انتصارات مستقبلية وأن إمكانية بناء حملة ناجحة لعزل وإنهاء إسرائيل العنصرية هو أمر مستوعب اليوم أكثر من أي وقت مضى منذ قيام إسرائيل.

وأخيرا على عاتقنا جميعا تقع مسؤولية الاحتفاظ بالقائم وتطويره من خلال تحسين الأداء المشترك، وإطلاق الطاقات.

---

* آدم هنية وحازم جمجوم ورفيف زيادة، نشطاء في العمل الفلسطيني في أمريكا الشمالية، في العديد من منظمات التضامن الأمريكية والكندية، ومنها تحالف حق العودة تورينتو في كندا، ومنظمة صمود لنصرة الأسرى السياسيين الفلسطينيين، والتجمع الطلابي العربي بجامعة تورينتو، والتحالف ضد إسرائيل العنصرية.





وادي الحرامية: في الطريق بين نابلس ورام الله، ترجم اسمه إلى ناحل هاجنافيم.
وادي الحسا: يصب جنوب غرب عسقلان. غير اسمه إلى ناحل شكمه.
وادي حصاصة: غير اسمه إلى ناحل حصصون.
وادي حنظل: ويقع في الجولان، غير اسمه إلى ناحل حمدال. بتحريف اسمه.
وادي حنين: ناحل نس تسيونه.
وادي الحوارث: شمال غرب طولكرم، غدا يعرف باسم ناحل اسكندر، أو عيمك حيفر، وأقيم في حوضه كيبوتس عين هاحوريش سنة١٩٣١. وهو تحريف للاسم العربي.
وادي الخضيرة:١) ويقع في النقب، وغير اسمه إلى ناحل حتسيره، كما يعرف باسم ها مختيش هاكتان.
٢) وثمة واد آخر يعرف بالاسم نفسه، يبدأ من جبال نابلس شمالا إلى الخضيرة فالبحر المتوسط. حرف اسمه إلى ناحل حديرة.
وادي الدرجة: يصب في البحر الميت، حرف اسمه إلى ناحل درجاه.
وادي دبورة: ناحل جلبون إلى الشمال الشرقي من جنين.
وادي الدفلة: أنظر نهر الطنطورة.
وادي الدوالي: يصب في بحيرة طبرية. حرف اسمه إلى ناحل داليوت.
وادي دير بلوط: إلى الجنوب من نابلس، وهو من رافد نهر العوجا. غير اسمه إلى ناحل شيلة.
وادي الرعاة: في جبل النقب، حرف اسمه إلى ناحل هاروعاه.
وادي روبين: أنظر وادي سوريك.
وادي زكريا: منحدر من جبال القدس غربا تجاه جنوب شرق أسدود. غير اسمه إلى ناحل هائيله.
وادي السبع: قرب بئر السبع، غير اسمه إلى ناحل بئير شيفع.
وادي السمك: ويصب في طبرية، حرف اسمه إلى ناحل سامخ، تحريفا ظاهرا.
وادي الشرك: في الجليل الأعلى، حرف اسمه إلى ناحل شاراخ تحريفا ظاهرا.
وادي الشريعة: ويعرف باسم وادي جرار، وموقعه قريبا من تل خويلفة في النقب غير اسمه إلى ناحلٍ جرار.
وادي شقمة: ويسمى أيضاً وادي الحسا، ويقع في السهل الأوسط. وغدا يعرف بتل حاسي.
وادي الشلالة: أو الشلالات. يبدأ من جبل النقب ويصب في البحر المتوسط وربما سمي وادي غزة. غير اسمه إلى ناحل عين بسور، وفيه أقيم تجمع باسم بارك اشكول.
وادي الشمرية: وهو في الكرمل، ويبدأ من شمال غرب عسفيا، غير اسمه إلى ناحل ياجور.
وادي شنير: وهو نهر الحاصباني، ويعرف بناحل حاصباني.
وادي الصرار: جنوب القدس، ويعرف بوادي روبين، غير اسمه إلى ناحل سوريك.
وادي صفا: ناحل يهودية.
وادي صوفر: يصب في وادي عربة، غير اسمه إلى نحال صوفار.
وادي عارة: ناحل عيرون.
وادي العال: يقع جنوب هضبة الجولان غير اسمه إلى ناحل ال-عل.
وداي عربة: الذي يمتد من البحر الميت جنوبا إلى خليج العقبة، حرف اسمه إلى ناحل ها عربا.
وادي العسل: ويقع في جبل الشيخ. غدا اسمه ناحل سيؤن.
وادي غزة: أنظر وادي الشلالة.
وادي الفارعة: إلى الشرق من نابلس في أول الغور، غير اسمه إلى ناحل كريت.
وادي الفالق: يقع في السهل الداخلي، وحرف اسمه إلى تل بوليج.
وادي الفقراء: ناحل تسين.
وادي قانة: جنوب شرق قلقيلية، يصب في نهر العوجا، وقد أقيمت في حوضه مستعمرة باسم الكنا.
وادي كركرة: أنظر وادي البصة.
وادي المجنونة: يقع في الجليل الغربي، غير اسمه إلى ناحل يحيعم.
وادي محراس: ناحل مشمار، ترجمة حرفية.
وادي المصرارة: أحد روافد نهر العوجا ويقع جنوب غرب رام الله، ويسميه اليهود ناحل ايلون، أو أيالون.
وادي المصري: يصب في خليج العقبة غير اسمه إلى ناحل شلومو.
وادي المغارة: ناحل معروت ها كرميل، اي وادي مغارة الكرمل.
وادي النار: ناحل قدرون.
وادي الهوى: ناحل شوشيم.
وكر حزبون: موقع إسرائيلي دمر عام ١٩٤٨ وأقيمت فيه مستعمرة الكيرن كاييمت وهي في أراضي يازور.
الولجة: قرية عربية هجر أهلها عام ١٩٤٨ وتقع على مسافة ٧كم جنوب القدس أقيمت في محيطها مستعمرة عميناداب سنة ١٩٥٠.

ي

يازور: قرية عربية هجر أهلها عام١٩٤٨، أقيمت في محيطها مستعمرة باسم آزور، بتحريف اسمها.
ياصيد: قرية عربية إلى الشمال من نابلس، على بعد٨كم، يسميها الإسرائيليون يصت-تحريفا لاسمها.
الياقوصة: قرية عربية قديمة تقع في الجنوب من هضبة الجولان، أقيم في أراضيها كيبوتس ميتسار سنة ١٩٨١.
ياقوق: قرية عربية تقع في الجليل الأسفل على مسافة ١٢كم شمال غرب طبرية. أقيم في أراضيها كيبوتس حوكوك سنة ١٩٤٥.
يالو: قرية عربية مدمرة، تقع على مسافة ٢ كم شمال غرب باب الواد. حرف اسمها إلى أيالوت.

* د. يحيى عبد الرؤوف جبر هو رئيس ومؤسس مجمع اللغة العربية الفلسطيني ورئيس قسم اللغة العربية في جامعة النجاح في نابلس. صدر لجبر أكثر من عشرين كتاب وهو من مواليد كفر سابا المهجرة.

الأُم

لأبي الحسن الراضي*

أتيت اليوم يا صحبي   لذكرى الأم نُحييها
تبث النور في البيت   فهل شيء يجازيها
تضيء الدار في جودٍ   ولا شخصٌ يضاهيها
شغاف القلب للأم   نفوس النشء تبنيها
وتحيي الليل في نجوى   ترى النوم يجافيها
حكايات قبيل النوم   أغير الأم تحكيها
وتدعو الله في البلوى   وما جفّت مآقيها
ويقضي الطفل أياماً   بحضن الأم يقضيها
تواسي طفلها فضلاً   وما كلّت لياليها
وإن جفّت بساتينٌ   فقلب الأم يرويها
مدار العمر تغمرنا   فهل يومٌ يكافيها
ويأتي الغرب في خبثٍ   يظن البرَّ يؤذيها
أبرُّ الأم في يوم   وباقي الدهر نُقصيها
لمن زادت مخازيه   بأمر الزوج يعصيها
أرى زيفاً من الغرب   ومرَّ الكاس يسقيها
فلا عيدٌ له قدرٌ   ولا الأموال تغريها
نساء الغرب في ذلٍّ   ولا عزّت أراضيها
ويطغو الكبر في قومٍ   وكيف الغِرُّ يُعفيها
سفيهٌ سامها ذلاً   يظن الهجر يرضيها
عقوق الأم فتّاكٌ   من الإذلال يدنيها
سلا طُهراً بلا تقوى   بدار الذلِّ يرميها
سلوا طفلاً بلا أمٍ   دموع العين يُجريها
يعيش اليتم في صبرٍ   فلا أمٌ يناغيها
ثواني العمر ماضيةٌ   بمرِّ الحال يقضيها
لقد لبّت نداء الله   فهل تقدر فتحييها
سلامي للتي تشقى   بذوب الروح أفديها
فداك الروح والقلب   نذرت الدهر أحميها
لها فضل بلا شكٍّ   فمن في الخلق يُحصيها
لبرِّ الأم جنّاتٌ   تعالى الله ناشيها
قضى ربي بها حسناً   فلا أفّ فتؤذيها
جناح الذل أخفضه   وحاذر أن تعاديها
أنا آمنت بالمولى   يصون الأم يُعليها
كريم الطبع لا يقسو   وبالإحسان يُدنيها
يناغي الأم في لطفٍ   ولم يفتأ يواسيها
تحيّات لها تترى   جزاها الخير جازيها
تحياتي لمن ضحّت   طيور الدوح تزجيها
فإن ضاقت أراضيكم   جنان الروض تأويها
حباها الله إيماناً   وليس الله يُقليها
وتبقى الأم في قلبي   ولا شيء يساويها
وإن حيزت لنا الدنيا   فباسم الله مُجريها
وإن طالت بنا السلوى   فمن في الكون يُسليها
فيا أمّاه يا طيبا   وخيراً قد نما فيها
وإن ضاقت بها الدنيا   فكل الكونِ يرثيها
أحب الطهر في أمي   كفاها اليوم باريها
أجود اليوم في شِعرٍ   وقد عزّت قوافيها
فرفقاً بالتي ربّت   ألا قبّل اياديها
تبسّم للتي جادت   وبالإحضان لاقيها
وعند الرِّجل فلتجثُ   ألا فاسمع أغانيها
لها عُقبى من المولى   وأعلى الأجر يعطيها
سلام الله يا أمي   وفي الجنّات يؤيها
دعوت الله في صدقٍ   ألا حقّق أمانيها

*الشاعر أبو الحسن الراضي من مواليد مخيم عايدة للاجئين/بيت لحم. وهو لاجئ من قرية رأس أبو عمار قضاء القدس، وهو شاعر يهتم بفصاحة اللغة معتمداً السهولة لإيصال الرسالة بأقصر الطرق.

أتــوا.. و لكن

بقلم: سليم البيك *

"هم قادمون.. قادمون.." ظل مصطفى يردد في نفسه، في لحظات يصعب فيها كل شيء إلا التركيز على الجنود أمامه. قد تغتاله طلقة لا يدري من أي فوهة أتت، فهو وبيته ومن فيه محاصرون من الجنود، و من غير الجنود.

أفرغت بندقيته الخفيفة ما في (نفسها) و قالت: " هذا كل ما لدي يا رفيقي.. مدني بالطلقات ولا تنتظرهم"، فيرد: " هذا كل ما لدي أنا الآخر.. سامحيني.. قد يأتوا الآن ومعهم ما يكفي لك ولغيرك.. و يفكوا الحصار.. فقط انتظري".

يواصل الجنود إمطار و قنص و قصف البيت برصاصهم، وأهل البيت متشبثين ببعضهم في غرفة واحدة، فإما أن ينجوا معاً، أو يموتوا معاً.

وديع الصغير قتل حين حاول الزحف متجاهلاً صرخات والدته و أخواته، زحف إلى الغرفة المجاورة لجلب عصفوره المرتعش هو الآخر. قتل أحمد برصاصة كثيراً ما قيل بأنها طائشة، طار العصفور حراً بعد وقوع قفصه.

يحاول مصطفى اقناع بندقيته بأنهم قادمون، فترد عليه بحزم: " لن يأتوا.. تعلم من تجربتك وقاتل.. اعطني حجارة.. قد أستطيع اطلاقها.. لن يأتوا يا مصطفى.. ارم الجنود بي وبما تقع يديك عليه ولا تنتظر يا مصطفى..". يحاول التحرك من مكانه والوصول إلى ما يمكن رميه، فلن يرم بندقيته التي ستعبأ بطلاقاهم، حين يأتوا!

أصابته احدى طلقات الجنود في فخذه أثناء محاولته الوصول إلى حجر كان في حديقة البيت، فتدحرج راجعاً إلى مكانه صارخاً ببندقيته: " هذا ما جنيته من نصيحتك"، فقالت: " لم يكن أمامك سوى المقاومة و بأي شيء.. ليتني أستطيع مساعدتك.. كم أخجل لعجزي في حضرة جرحك يا رفيق.."، فقال محاولاً جبر خاطرها: " ليس الذنب ذنبك ولا ذنبي.. تعلمين أن أبو عامر التاجر لم يرض أن يبيعني مجموعات أكثر من الطلقات.. فغيري يدفع أكثر كما قال.. و أنا.. أنت أعلم بوضعي.. وإن كان من يدفع أكثر يقاتل بها أيضاً.. و لكن.. فليتركوا لغيرهم حق القتال.. أو الدفاع عن أنفسهم على الأقل.. و لا يحتكروا الطلقات لأنفسهم لسبب أنهم القادرون على الدفع..!" يصرخ: " أمي.. هل أنتم بخير.. أنا بخير..", فترد: " نحـ... ن بخـ... ير..".

عاد للحديث مع بندقيته التي كما يبدو جريحة أو مصابة بضيق في التنفس. "لماذا لا تتحدثي.. تكاد صوت طلقاتهم تأخذ سمعي معها.. لطلقاتك أنت موسيقى كثيراً ما أشتهي سماعها.. ماذا بك..". فترد عليه بتقطع: " يبدو أنك.. ستواصل.. بدوني.. لا حاجة.. لك.. بي..".

بدأت طلقات الجنود تخف من وطأتها تدريجياً إلى أن انقطعت تماماً حين وصلوا، صرخ مصطفى متفائلاً: " نعم.. ها هم.. اصحي.. لقد أتوا.. و معهم بنادق و طلقاتها.. لا بل سيقاتلون معنا"، تجاهلته و تابعت استرخاءها.

نعم، تقدموا و لكن (مدججين) برايات و لافتات كتب عليها (فلسطين حرة عربية) وغيرها من الشعارات. هتفوا و هتفوا إلى أن بحت حناجرهم، ظلوا واقفين في حر الشمس إلى أن تعبوا و جاعوا، و منهم من مل، و مصطفى الجريح يقول في نفسه: " أشقائي هم هؤلاء.. و ليست هذه سوى البداية.. سيتقدموا أكثر.. و لن أقف لوحدي بعد الآن".

ظلوا واقفين إلى أن جاع أحدهم فعاد لتناول عشائه، بح صوت آخر فعاد لشرب الزهورات، وملت أخرى فذهبت تنتظر خبر مصطفى العاجل، و آخر ذهب مسرعاً ليلحق صلاة المغرب قبل أذان العشاء، و الآخرون عادوا لأن عليهم (النهوض) غداً باكراً ليذهب كل إلى عمله.

أما مصطفى الجريح فأمسى شهيداً، متأثراً بجراحه، أما العائلة فلم تدر وسائل الإعلام بأمرها، ولا تنسوا وديع الصغير.

وطلقات الجنود استأنفت عملها هي الأخرى، بعد استراحة الغداء في حضور من أتى، وما تزال تعمل، حتى الآن.

* سليم البيك هو كاتب فلسطيني يقيم في الإمارات العربية المتحدة.

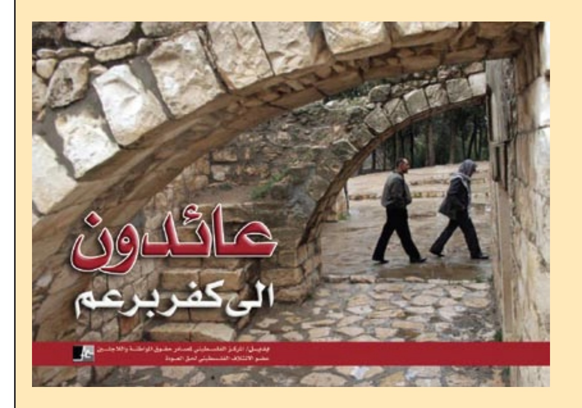
صدر حديثا عن بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

عائـدون الـى كفر برعـم

الإسم: عائدون الى كفر برعم
بحث وتحرير: نهاد بقاعي
عدد الصفحات: ١١٦ (من القطع المتوسط)
اللغة: عربية (وقريبا بالانكليزية)
تاريخ الاصدار: كانون أول ٢٠٠٥

صدر حديثا عن بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين كتابا جديدا حمل عنوان "عائدون الى كفر برعم" لتسليط الضوء على تجربة مهجري كفر برعم من أجل العودة الى قريتهم. وليس جديدا ان يُطرح موضوع كفر برعم على بساط البحث. فقد إحتل هذا الاسم منذ تشرين ثاني من العام ١٩٤٨ حين هجر اهلها، مساحة سياسية وإعلامية كبيرة. فيما بقيت كفر برعم "على الخارطة" رغم زوالها عن الخارطة الجغرافية. إلا أن بقاء كفر برعم وحضورها الدائم كان أولا وأخيرا بفضل ما سطره اهلها من نضال من أجل العودة إلى قريتهم وبفعل تلك الجهود العظيمة التي بذلوها على مختلف الصعد وال ساحات. ولما كان أمر عدم رغبة إسرائيل في فتح "ملف ١٩٤٨" صريحا و بشكل لا يقبل الشك، إن إعادة قرية كفر برعم في كل مرة من جديد الى جدول الاعمال كان ثمرة جهود أهالي كفر برعم الذين لم يسمحوا بتغييبها وبحثوا دوما عن مخارج جديدة، من خلال طرق العديد من الأبواب، وفتح أكثر من جبهة في آن. تقدم قضية كفر برعم مثالا لما فعله مهجرون فلسطينيون هجرتهم دولة إسرائيل من أجل العودة الى قريتهم. وعلى النقيض، فإنها تقدم ايضا مثالا لرفض إسرائيل القاطع من التعامل مع كل ما يمكن أن يفهم على أنه "إقرار" بحق العودة للمهجرين واللاجئين الفلسطينيين.

يعرض هذا الكتاب مسيرة نضال أهالي كفر برعم من أجل العودة الى قريتهم. حيث يغطي الفصل الأول نشوء شتاتهم وظروف لجوءهم فيما يقدم الفصل الثاني نضال أهالي القرية على الصعيد القضائي. أما الفصل الثالث فيتعامل مع نضال مهجرو القرية على المستويين السياسي والإعلامي. ويورد الكتاب من خلال الفصلين الرابع والخامس مجمل الفعاليات التي يقوم بها مهجرو كفر برعم في قريتهم والمبادرات الذاتية التي قام بها أفرادا مهجرون من أجل قريتهم والعودة إليها. يحوي الكتاب ايضا على العديد من الوثائق والخرائط والصور ذات العلاقة. وفي الوقت الذي يستند الكتاب على الموضوعية في البحث، فإنه يطمح أصلا الى عرض مسيرة نضال العودة الى كفر برعم بتراكماتها المختلفة، إنجازاتها وعثراتها وإخفاقاتها، وذلك اعتماداً على رواية أهل القضية الشفهي والمكتوب.



لطلب نسخ من هذا الكتاب:
يرجى الاتصال بالعنوان التالي
بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
هاتف: ٠٠٩٧٢٢-٢٧٧٧٠٨٦
تلفاكس: ٠٠٩٧٢٢-٢٧٤٧٣٤٦
بريد الكتروني: admin@badil.org

الائتـلاف الفلسطينـي لحـق العـودة
بديـل/ المركـز الفلسطينـي لمصـادر حقـوق المواطنـة واللاجئيـن

إعـلان لجمهـور الفنانيـن والمُصمميـن

مسابقـة أفضل بوسـتر للنكبـة في ذكـراها الـ ٥٨

يعلن الائتلاف الفلسطيني لحق العودة وبديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين لجمهور الفنانين والمصممين عن مسابقة أفضل بوستر للنكبة حيث سيتم طباعته من قبل الجهتين الداعيتين لغرض توزيعه في الذكرى الثامنة والخمسين للنكبة في 15 أيار 2006.

جائـزة أفضل بوسـتر: 500 دولار أمريكي

شروط المسابقة

يشترط أن يتضمن البوستر المرشح رسمة أو تصميما فنيا مستوحى من النكبة كالتهجير، النكبة المستمرة وحق العودة.

في حال شمول البوستر المرشح على نص مكتوب، يرجى إعتماد اللغتين العربية والانكليزية فقط (واحدة منهما او كليهما).

لا تعاد البوسترات المرشحة الى أصحابها.

للائتلاف الفلسطيني لحق العودة ومركز بديل الحق في إستخدام البوسترات في المطبوعات المختلفة مع حفظ أسماء أصحابها مذيّلة على البوسترات.

تقديم البوسترات المرشحة

تقبل البوسترات المرشحة بحجم 42 × 30) A3 سم) حتى موعد أقصاه 15 نيسان 2006 مرفقة بالسيرة الذاتية للفنان، وتسلم إما ألكترونيا أو باليد. JPEG (*.jpg) GIF (*.gif)

ترسل النسخة الألكترونية للبوستر المقترح، بدرجة وضوح ودقة عاليتين (High Resolution)
(في الحد الأدنى 250-300) بملف من نوع.
وذلك على عنوان البريد الالكتروني التالي: resource3@badil.org

أو يتم تسليم البوستر المرشح باليد على العناوين الواردة ادناه:

بيت لحم: مركز بديل، شارع الكركفة، بجانب فندق بيت لحم. هاتف: 02-2777086
القدس-رام الله: إتحاد مراكز الشباب الاجتماعية، المقر الرئيس، مخيم قلنديا، هاتف: 02-5835731، جوال 0599-255584
نابلس: مركز يافا الثقافي، شارع المدارس، خلف مكتب مدير المخيم، مخيم بلاطة. هاتف: 09-2324553
الخليل: جمعية العنقاء الثقافية، الحاووز الأول، شارع بئر السبع، قرب مجلس الاقتصاد الفلسطيني (بكدار)، تلفاكس: 02-2219372
غزة، خان يونس: نادي خدمات خان يونس، شارع البحر، مخيم خان يونس. جوال: 0599-871620
حيفا: اتحاد الجمعيات العربية (اتجاه)، شارع ليفونتين 19، هاتف: 04-8507110
الناصرة: جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين، شارع شفاعمرو-الناصرة، حي الصفافرة. هاتف: 04-6001765

لمزيد من التفاصيل، يمكنكم الاتصال على مركز بديل:
هاتف: 972-2-2777086 ، تلفاكس: 972-2-2747346

Global Palestine Right to Return Coalition
BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights

Announcement for Artists and Designers

The 58th Nakba Anniversary Poster Competition

The Global Palestine Right to Return Coalition and BADIL Resource Center announce the start of a competition for this year's Nakba poster. The winning poster will be printed and widely distributed for the 58th commemoration of the Palestinian Nakba on 15 May 2006.

Selected Poster Prize : 500 USD

Submission Guidelines

Posters should include original artwork or design based on themes related to the Palestinian Nakba, such as depopulation, the on going Nakba, the right of return, etc. Posters should not use any language other than Arabic or English in the case of using text.

Submissions will not be returned to participants. Please note that BADIL Resource Center and the Global Palestine Right to Return Coalition reserve the rights to use any poster submitted, with proper attribution, in future publications.

15 April 2006 is the deadline for post submissions.

Submission Format

Submissions should be able to be formatted for A3 paper [30cm x 42cm].
Submissions should be received with the artists' CV either by hand or electronically.
Electronic versions should be submitted in high resolution [250 - 300 pixels] and with file extension jpg [*.JPEG] or gif [*.GIF].
Electronic versions should be e-mailed to resource3@badil.org.

Submissions made by hand should be delivered to one of the following addresses:

Bethlehem: BADIL Resource Center, Karkafa St. (down from Bethlehem Hotel). Tel: 02-277-7086
Jerusalem-Ramallah: Union of the Youth Activity Centers, Main Office, Qalndiya R.C. Tel: 02-583-5731; or Jawal: 0599-255-584
Nablus: Yafa Cultural Center, Madares St. Balata R.C. Tel: 09-232-4553
Hebron: 'Anqa' Cultural Society, Bier as-Sabe' St. Tel-Fax: 02-221-9372
Gaza-Khan Younis: Khan Younis Youth Activity Center, Sea St. Khan Younis R.C. Jawal: 0599-871-620
Haifa: (Ittijah) Union of Arab Community Based Associations, 19 Lifontin St. Tel: 04-850-7110
Nazareth: The Association for the Defense of the Rights of Internally Displaced Persons in Israel, Shafa'amr – Nazareth, Safafreh neighborhood. Tel: 04-600-1765

For more information, contact
BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights
PO Box 728, Bethlehem, Palestine
Telefax: 00972-2-2747346
info@badil.org - www.badil.org

في رأسـي يختبـئ السـر العظيـم

بقلـم: زهيـرة صبـّاغ*

سنوات طويلة مضت بعد النكبة، وأنا في طفولتي المبكرة ألتقط أحاديث الأهل عن أحداث النكبة، أجمع خيوطها وأخزنها في الذاكرة. كانت الحكايا قاتمة ومهولة، تلك التي تتحدث عن فظاعة المذابح في دير ياسين والطنطورة، في عيلبون وعيلوط وعين الزيتون، وعن تهجير اللاجئين من القرى الفلسطينية وتدميرها، فقد نزح الى مدينة الناصرة بين ليلة وضحاها آلاف اللاجئين. الذين طردوا قسراً من صفورية، المجيدل، معلول، الشجرة، لوبية، صفد، حيفا، بيسان وطبريا وتتراكم هذه الحكايا المغلفة بالأحزان لتستقر بالذاكرة، وأنا بعد لا أدرك أبعاد ذاك الحزن إذ أن المصيبة كانت أكبر من أن تتحملها سنوات عمري.

كان الحكم العسكري، ولسنوات طويلة، مفروض على ما تبقى من المدن والقرى الفلسطينية، وكان يفرض منع التجوال الليلي، والنهاري أحياناً ومنع التنقل خارج القرى والمدن إلا بتصريح من الحاكم العسكري. وبطبيعة الحال كان محظوراً علينا الخروج من الناصرة أو زيارة القرى المهجرة حولها اذ أنها كانت كلها مناطق عسكرية مغلقة.

بعد انتهاء فترة الحكم العسكري، الذي دام أكثر من سبعة عشر عاماً، أصبح التنقل من الناصرة وخارجها أسهل قليلاً لكن ظل الحظر موجوداً على بعض المناطق الحدودية. أتيح لي أن أزور صفورية المدمرة القريبة من الناصرة، ولأول مرة، في أواخر السبعينات، وعادت أحاديث النكبة تحفر في الذاكرة تلملم خيوطها لتبقى جرحا فلسطينيا لا يندمل في قلبي وروحي. أول فكرة خطرت ببالي حين رأيت ركام البيوت المغطاة بالاعشاب البرية وأحجار الرحى المطمورة جزئيا بالتراب وعتبات البيوت والقبور المحطمة أجزاؤها.. آه لو كان لدي كاميرا. أذكر في حينه اني سألت مصوراً فوتوغرافياً: لما لا تسجل بعدستك هذه التفاصيل؟ "الخوف" أجاب.. "الخوف من المستوطنين المسلحين ومن الجيش". إذ أن معظم هذه المناطق مغلقة لأنها مناطق عسكرية، وقد جرت بعض حوادث إطلاق نار على من تجرأ واقترب منها. إذن هم يخشون المعالم الباقية والشواهد على ما اقترفوا من جرائم عام ١٩٤٨. لم يكن الخوف هو ما ردعني عن القيام بهذا العمل، بل عدم امتلاكي لآلة تصوير وجهلي باستعمال الكاميرا كان هو العائق.

مضت سنوات قليلة، وحصلت بعدها على كاميرا بسيطة روسية الصنع، أحسست حينها أنني أمتلك العصا السحرية، ومن يومها تملكّني عشق كبير لهذه الآلة وأصبحت صديقتي. وتشاء الصدف في أواسط الثمانينيات أن تقام دورة لتعليم التصوير الفوتوغرافي لمجموعة من الأشخاص في الناصرة، وهكذا تعلمت التصوير. من خلال الدورة تعرفت على مجموعة من الشبان والصبايا الذين كانوا يجتنبونني ويتمازحون فيما بينهم - لا تقتربوا منها إنها تعمل بالسياسة، تشترك في المظاهرات وتدخل بمواجهات مع الجيش والشرطة وهي خطرة، ستورطنا معها... وكنت أبتسم.

نعم كان في رأسي ما يزال يختبيء السر العظيم عن تصوير ما تبقى من معالم القرى المدمرة والبيوت العربية في وادي الصليب في حيفا وفي صفد وفي طبريا وغيرها. بعد انتهاء الدورة قررت المجموعة أن تستمر في العمل سوية. جاؤوا إلي لأنهم كانوا يدركون أن باستطاعتي إدارة النشاط، وهكذا كان. لكن كيف يمكن أن يتجند هؤلاء الشباب لمثل هذا المشروع؟ اقترحت عليهم أولاً العمل على معرض عن مدينة الناصرة. ونجح المعرض وتوطدت الثقة والألفة بيننا، مما حدا بي إلى التدرج لموضوع معرض عن قرية صفورية المدمرة القريبة من الناصرة. استجابت المجموعة للاقتراح وبدأنا العمل، ولم يكن ذلك العمل سهلاً.

كنا نتسلل من ثغرات في السياج المحيط بالبيوت المهدمة والمحرشة بشجر الصنوبر والسرو، وكانت تحدث أحياناً مواجهات مع حراس الموقع، وأحياناً أخرى مواجهات مع المستوطنين. استمر العمل لأشهر عديدة، وكانت النتيجة معرضاً عن صفورية تحت عنوان "صفورية- الصبار"، رافقه شريط تسجيلي عن صفورية حيث كنت قد أجريت بعض المقابلات مع أهالي صفورية بمساعدة بعض نشطاء القرية وأفراد من مجموعة التصوير.

نجح المعرض نجاحاً عظيماً وعرض شريط الفيديو الذي أثار مشاعر كل من شاهده، كثيرون من أهالي القرية حضروا، وانهمرت دموع أثارت الشجن في الأرواح والقلوب، لكنها أعطت بريقاً من الأمل، قال لي أحد كبار السن من صفورية دامعاً "لقد أرجعتني الى نصف طريق العودة المؤدية الى صفورية". كانت محطة عظيمة، والفكرة كانت رائدة، لأول مرة يجري مثل هذا الحدث، لأول مرة منذ النكبة، يجري عرض صور لقرى فلسطينية دمرت بعد أن هجر أهلها قسراً عام ١٩٤٨. وتدب الحياة في الصور وفي قاعة العرض وفي القرية حيث نظمنا جولات للذين شاهدوا المعرض من أهل صفورية ومن غيرها، ليتعرفوا من جديد على المواقع التي التقطت فيها الصور، من أجل أن تخزنها الذاكرة الجماعية.

أذن، لقد وضعت رجلي على أول الطريق الصحيح، وكانت صفورية هي البداية، والنموذج لعملنا القادم. اقترحت على المجموعة الاستمرار في تصوير أماكن أخرى. وهكذا أكملنا الطريق الى صفد وبرعم وأقرث وعين الزيتون وحيفا وعكا والسجرة وغيرها. وانتقلت المعارض من الناصرة إلى القدس، رام الله وبير زيت، إلى حيفا وإلى كل صالة استقبلت عرضها. بعد سنوات، جاء إلى الناصرة مخرج سينمائي سويسري الجنسية، ليصور فيلماً وثائقياً عن حياة الدكتور برنات، المعروف جيداً في الناصرة والقضاء لخدماته الجليلة كطبيب في مستشفى الناصرة، والذي قدم من حياته وحياة عائلته، خمسين عاماً من العطاء اللا متناهي، وبالصدفة المجردة تعرف هذا المخرج على عملي مع مجموعة التصوير عن طريق صديقة لي من المجموعة.

جاء الي قبل سفره بساعات ليتفرج على مجموعة الصور التي أمتلكها عن القرى المدمرة، وتحدثنا طويلاً عن موضوع اللاجئين وحق العودة. انبهر كثيراً بالعمل وطلب مني التعاون معه من أجل انجاز فيلم سينمائي طويل، حيث جرى التنسيق فيما بيننا حول محاور الفيلم. وبقيت الاتصالات بيننا بعد رجوعه الى سويسرا، وجاءت النتيجة وبعد عمل مضن، فيلم "الصبار" والذي جسدت فيه أنا الشخصية الرئيسية كأول فيلم وثائقي عالمي ينقل قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة، من التداول المحلي والعربي إلى الجمهور العالمي، وذلك من خلال صالات العرض ومن خلال المهرجانات السينمائية العربية في تونس ودمشق وبيروت والقاهرة ودبي ورام الله، والمهرجانات العالمية في نيويورك وباريس ولندن وكان وجينيف وقرطاج وغيرها من المدن والعواصم الغربية.

وهكذا حمل الفيلم ومعارض الصور الرسالة التي هدفت الى تحفيز الذاكرة الفلسطينية على حفظ وتخزين المرئي " الصور" وتدوينها في عمق أعماقهم حتى لا ينسى أحد، خاصة الأجيال الشابة. وتوثيق تفصيلي لما تبقى من البيوت المهدمة والأماكن المدمرة في القرى والمدن الفلسطينية، وابقاء قضية اللاجئين وحق العودة حاضرة أمام المجتمع الدولي، تلك القضية التي بقيت مغيبة لسنوات طويلة عن البوح والتداول بها وكأنها أغلقت عليها الأبواب والأقفال. حث الدارسين على جمع الشهادات من اللاجئين أينما وجدوا. ووضع هذه القضية دون كلل أو ملل على طريق الإعلام الفلسطيني، العربي والعالمي. وكانت الرسالة أننا شعب حي ويحب الحياة ونتوارث هذا الحب جيلاً بعد جيل. المشروع ما زال قائما، وجاهز أن يستوعب كل من يريد الانضمام إليه، فالطريق شاق وطويل لكن عزائمنا هي الأقوى.

---

*زهيرة صباغ هي شاعرة وفنانة تشكيلية ومصورة فوتوغرافية من مدينة الناصرة وهي صاحبة صالون "الفينيق" الأدبي. أقامت صباغ مجموعة من المعارض في عدد من البلدان، ونشر لها عدة دواوين شعرية. وهي من رائدات الحركة النسوية في فلسطين.


مسجد بلدة صفد المهجرة. تصوير: زهيرة صبّاغ


كنيسة قرية إقرت المهجرة.


أحد بيوت قرية عين الزيتون المهجرة.


أحد بيوت قرية عين الزيتون المهجرة.


مسجد بلدة صفد المهجرة.

حق العودة
دورية تصدر كل شهرين عن بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
عضو الائتلاف الفلسطيني لحق العودة
الرقم الدولي المعياري (ISSN): 18149774

تحرير
محمد جرادات نهاد بقاعي

المقالات المنشورة بأسماء أصحابها تعبّر عن وجهة نظرهم/ن.

بيت لحم، فلسطين
ص. ب. ٧٢٨
تلفاكس: ٠٢-٢٧٤٧٣٤٦ ، هاتف ٠٢-٢٧٧٧٠٨٦
بريد الكتروني: camp@badil.org - صفحة الانترنت: www.badil.org